

دكتورة حورية نؤفيق مجاهد

الاستعمار كظاهرة عالمية

”حول الاستعمار والامبريالية والنبعية“





اهداءات ٢٠٠٢

السفير فتحي الجويلي
دمنهور

al-maktabeh

الاستعمار كظاهرة عالمية

حول الاستعمار والامبريالية والتبعية

المفتدين

د. محسن
محور بن فؤاد مجاهد
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

الطبعة الثانية

١٩٩٠

مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد





إهداء

إلى روح شقيقى الرائد محسن مجاهد
حامل نجمة الشرف العسكرية
الذى استشهد فى شرم الشيخ
أثناء مقاومته للعدوان الثلاثى

تقديم الطبعة الثانية

مضت نحو خمس سنوات على صدور الطبعة الاولى من هذا المؤلف الذى يعد أول بحث منهجى لدراسة الظاهرة الاستعمارية انطلاقا من فرضية أساسية وهى أن الاستعمار ظاهرة عائلية فى الزمان والمكان ترتبط أساسا بظاهرة القوة بمفهومها السياسى وتتعدد أثوابها فى أشكالها التقليدية والجديدة . وقد استجذبت على الساحة الدولية العديد من المتغيرات فى مجال الاستعمار - على الرغم من عدم تغير الخريطة السياسية للعالم وثبات عدد أعضاء الامم المتحدة عند ١٥٩ عضوا خلال الفترة المذكورة - تدعم سلامة التحليل المنهجى المتبع فى محاولة الوصول الى نظرية عامة للاستعمار .

ولعل أهم ما استجد فى المنطقة العربية هو الانتفاضة الفلسطينية التى بدأت فى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ ودخلت فى شهرها الثانى والعشرين والتى جذبت انتباه العالم الى المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلى والتى لم تحجمها لا الدولة البوليسية الاسرائيلية وأدوات قهرها بما فيها اطلاقها يد المستوطنين فى قهر الفلسطينيين ، ولا سقوط ٦٤٥ قتيل حتى منتصف سبتمبر ١٩٨٩ . وقد أعطى الانتفاضة دفعة قوية اعلان الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ .

أما فى الدول الاسلامية فقد كانت أهم المتغيرات هو رحيل آخر جندي سوفيتى من أفغانستان فى ١٥ فبراير ١٩٨٩ بعد ما عاناه الاتحاد السوفيتى من مقاومة المجاهدين الافغان ، حقيقة أن الاتحاد السوفيتى خلف وراءه حكومة موالية له - هى حكومة نجيب الله - الا أن المقاومة ضدها مازالت قائمة ، الامر الذى دفعها الى بدء مهادنة الثوار وفتح المجال لانتخابات أكثر حيادا .

وفى جنوبى أفريقيا تصاعدت مقاومة الاغلبية الافريقية لحكومة الحزب الوطنى التى تسيطر عليها الاقلية البيضاء من المستوطنين ولسياسة

الآبارتهيد التي تمارسها . وعلى الرغم من تكريس العمليات القمعية للدولة البوليسية العنصرية الا أن المقاومة مستمرة وقد أعطتها دفعة قرب انتهاء مشكلة ناميبيا - المتخلفة عن نظام الانتداب - وذلك وفقا للاتفاق الرباعي في ٨ ديسمبر ١٩٨٨ بين الولايات المتحدة الامريكية وجنوب أفريقيا وانجولا وكوبا والذي بموجبه تحصل ناميبيا - بإشراف الامم المتحدة - على استقلالها في ابريل ١٩٩٠ ، في مقابل انسحاب القوات الكوبية من أنجولا والذي يتم على مراحل بدأت في يناير ١٩٨٩ وينتهي آخرها في ٣٠ يونيو ١٩٩١ . ومن الجدير بالذكر أن انسحاب القوات الكوبية من أنجولا قد تزامن مع انسحاب القوات الكوبية أيضا من أثيوبيا حيث تم رحيل آخر جندي منها في ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ .

من ناحية أخرى فإن كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية قد شهد في الأشهر الأخيرة محاولات تحررية تعد تعبيرا عن الخروج على زعامتيهما : فالاتحاد السوفيتي يشهد احتجاج ومظاهرات الملايين في مناطق البلطيق - استونيا وليتوانيا ولاتفيا - التي ضمها أثناء الحرب العالمية الثانية وقد ظهرت تلك الحركات الاحتجاجية في الذكرى الخمسين لذلك الضم ، وقد أعطتها دفعة التطورات الاصلاحية لجورباتشوف (البيريسترويكا) . فضلا عن اعلان وزير خارجية بولندا - لاول حكومة غير شيوعية - في ٨ سبتمبر ١٩٨٩ ، انتهاء تبعية دولته للاتحاد السوفيتي وأولوية مصالحها على الاعتبارات والتحالفات الايديولوجية . أما في أمريكا اللاتينية فقد تبلور ما وصفته صحيفة النيويورك تايمز باعلان الاستقلال عن الولايات المتحدة الامريكية من جانب دول أمريكا الوسطى الخمس في اجتماع « تيلا » في سبتمبر الحالى وذلك باتفاقها على خطة لتصفية وتسريح جيوش « الكونترا » التي تقاتل ضد نيكاراغوا قبل نهاية هذا العام ، رغم دعم الولايات المتحدة الامريكية المطلق لها خلال السنوات الثماني الماضية .

أما بالنسبة للدول النامية عامة فقد تفاقمت مشاكلها الداخلية انعكاسا

لعلاقات التبعية وزاد عدد من يعانون من الجوع بها الى ٥٥٠ مليون نسمة وفق آخر تقدير لمنظمة الفاو في مارس ١٩٨٩ . في الوقت الذي تفجرت فيه بوضوح خلال السنوات القليلة الماضية مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية حيث وصلت الى نحو ١٣٦ تريليون دولار عام ١٩٨٩ ، والتي تنوء بها تلك الدول والتي يصل نصيب افريقيا منها الى ٢٣٠ مليار دولار ونصيب دول امريكا اللاتينية الى ضعف ذلك .

تلك المشكلة التي تستوعب أكثر من ضعف الدخل القومي لبعض الدول بما فيها مصر ، والتي أعلن معها عدد من الدول النامية عجزه عن سداد الديون بعد عجزه عن خدمتها . هذه المشكلة كرست التبعية وهي في الحقيقة تلعب دور السبب والنتيجة لها ، وتؤكد من جديد ان مفتاح حل مشاكل الدول النامية هو في يد الدول المتقدمة الامر الذي يكرس ورطة التبعية التي تقع فيها الدول النامية مما يدعو الى ضرورة تدعيم الحوار بين دول الجنوب ، وان كان مفتاح الحل هو في الحوار بين الجنوب المتعاسك والشمال الذي لن يقدم تنازلات الا بقدر ما تمليه مصالحه وانعكاسات تدنى وضع الدول النامية عليه .

واذا كان البعض ينادى بضرورة ايجاد نظام اقتصادى دولى جديد ، فان الامر محكوم باعتبارات سياسية حيث ظاهرة التبعية وانعكاساتها الموضوعية في الدول النامية لا تجعل تلك الدول في موقف تفاوضى قوى يمكنها من التغيير . فالدول النامية تواجه بورطة التبعية في ظل الاستعمار الجديد المحترف ، وليس استعمار الهواية التقليدى وفقا لتعبير جالتونج حيث تصفيته أصعب كثيرا من الاستعمار التقليدى ، اذ يتدعم بفعل ميكانيزمات النظام الدولى . وقد بدأت تظهر بوضوح مظاهر التشويه الهيكلى في الدول النامية بما يتمشى مع مصالح الدول الاغنى والاقوى .

والله ولى التوفيق ، ،

القاهرة في ١٥ سبتمبر ١٩٨٩

د.د. حورية توفيق مجاهد

مقدمة

تعتبر القوة بمفهومها السياسى المحرك الرئيسى للعلاقات السياسية الدولية (١) . فالدولة تسعى دائما ، كظاهرة عامة ، الى زيادة قوتها بغرض تحسين وضعها الدولى فى مواجهة غيرها من الدول . ومن الظواهر الواضحة فى العلاقات الدولية على مر العصور والمتعمقة فى هيكل النظام الدولى ، المحاولات المتكررة للدول المختلفة للسيطرة على اراض اجنبية عنها ، ومحاولة بسط تسلطها بكافة الوسائل السلمية وغيرها الى خارج حدودها على اساس ان سيطرة دولة على ارض اجنبية جديدة وشعوب اجنبية عنها تسهم عادة فى زيادة قوتها . وذلك يبدو طبيعيا فى ظل المجتمع الدولى الذى يتميز بالاناركية او التحلل وعدم وجود سلطة مركزية تنظم سلوك الدول وتمنع اعتداء بعضها على بعض او توسع بعضها على حساب الآخرين . فهناك اتجاه لا يقاوم من جهة الدول الكبرى والدول الأقوى نحو التوسع على حساب غيرها من الشعوب الأضعف ، وفرض ارادتها عليها ، وتعرف هذه الظاهرة الشائعة فى العلاقات الدولية بالاستعمار . وقد بدا واضحا اتخاذ الاستعمار كسياسة شائعة ، خاصة فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . حيث استعمرت كافة مناطق آسيا وافريقيا باستثناء : الصين ، واليابان ، وتايلاند ، وأثيوبيا ، وليبيريا (٢) . بل ان الدول الرأسمالية وحدها سيطرت على ٦٧% من مساحة اراضى

(١) لمزيد من المعلومات عن مفهوم القوة فى العلاقات السياسية الدولية راجع : د . حورية توفيق مجاهد ، « القوة : المحرك الرئيسى للعلاقات الدولية » ، مجلة الاقتصاد والادارة ، كلية الاقتصاد والادارة ، مركز البحوث والتنمية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، رجب ١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦ م . ص ٧٧ - ٨٨ .

(٢) كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة محمود نافع ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧٩ .

العالم سنة ١٨٧٨ ، وازدادت تلك المناطق الواقعة تحت سيطرتها الى ٤٨٪ في سنة ١٩١٤ . وقد ارتبط بهذا التوسع الضخم فيما أطلق عليه عصر الاستعمار (من عام ١٨٧٥) الذى كان من أهم مميزاته ما عرّف بالامبريالية الجديدة (١) ، من ١٨٧٥ الى ١٩١٤ والتي تميزت من جهة بالتكالب السريع للحصول على مستعمرات ، ومن جهة أخرى بزيادة عدد القوى الاستعمارية (٢) .

والاستعمار يحظى بأهمية خاصة في العلاقات الدولية ، حيث يلقي الضوء على كيفية ممارسة القوة في أحد صورها على حساب الشعوب الأضعف ويبدو هذا الاهتمام واضحا في الدول التي تمارسه كما يبدو أكثر وضوحا في العصر الحديث في الدول النامية التي وقعت في غالبيتها العظمى تحت وطأة الاستعمار مما كان له تأثيره الواضح في العلاقات الدولية فيما بينها وبين بعضها بعد الاستقلال ، وفيما بينها وبين الدول ، سواء التي مارست الاستعمار من قبل ، أو الكبرى التي يخشى أن تلعب دور المستعمرين الجدد . فالعالم الذى شهد المد الاستعماري في الماضي يشهد الآن تقلصه في صورته التقليدية مع محاولاته اتخاذ صور جديدة تتلاءم مع الأوضاع الدولية المتغيرة . وباختصار فان الاهتمام بدراسة ظاهرة الاستعمار جاء نتيجة لازدياد كثافة العلاقات الدولية واعتماد الدول بعضها على بعض من ناحية ، ومن ناحية أخرى نتيجة لازدياد

(١) هارى ماجدوف ، الامبريالية : من عصر الاستعمار حتى اليوم ، الطبعة العربية الأولى ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ ، ص ١١٣ .

(٢) لمزيد من المعلومات عن الامبريالية الجديدة انظر المرجع السابق ، ص ٤٣ - ٨٣ .

انظر أيضا : Andrew Mack, David Plant & Ursula Doyle, Imperialism, Intervention & Development, London : Groon Helm, 1979, p. 6.

انظر أيضا : H. Magdoff, The Age of Imperialism : The Economics of U. S. Foreign Policy, New York & London : Monthly Review Press, 1969.

الوعي القومي وتحرك الرأي العام العالمى ضد الاستعمار فى صورته
الصريحة الواضحة .

وترجع أهمية دراسة ظاهرة الاستعمار الى أنها ظاهرة عالمية فى
الزمان والمكان . وهى ظاهرة لها أهميتها فى الماضى والحاضر بل والمستقبل ،
حيث من الواضح أن رحيل الاستعمار فى شكله التقليدى منذ منتصف
القرن الحالى لم يؤد الى تناقص الاهتمام بالظاهرة ، بل العكس هو
الصحيح حيث تزايد الاهتمام بالاستعمار فى ثوبه الجديد فى اطار
علاقات التبعية .

فالاستعمار من الموضوعات القديمة الجديدة التى وان كانت قد
مثلت اهتماما فى الماضى بتحليل الظاهرة الاستعمارية من واقع التسلط
الرسمى الا أن هذا الاهتمام قد تزايد بوضوح برحيل الاستعمار
التقليدى فى شكله الرسمى وتبلور ما يعرف بالاستعمار الجديد فى
ظل علاقات التبعية والتطور اللامتكافىء بين الدول الأقوى والأغنى والأكثر
تقدما والمثلة لمركز العالم من جهة ، وتلك الأضعف والأفقر والأكثر تخلفا
والمثلة لمحيطه من جهة أخرى . واذا نظرنا الى ترجمة هذا الاهتمام
فى شكل دراسات عن الظاهرة الاستعمارية نجد أن ما كتب فى الحقتين
الأخيرتين عن الاستعمار تضاعف عدة مرات عما كتب من قبل : حتى
انه من العسير حصر كل ما كتب فى الغرب عن الاستعمار فى الفترة
الأخيرة (١) .

واذا كان هذا هو الحال بالنسبة للدراسات فى الغرب فان الامر
جد مختلف فى العالم العربى : حيث تخلفت الى حد بعيد تلك

(١) لمزيد من المعلومات عن مدى وفرة المراجع المتعلقة بالاستعمار انظر:
روجر اوين وبوب سوتكليف ، دراسات نظرية فى الامبريالية ، ترجمة
د . وفيق جمال نظمى ود . كاظم هاشم نعمة ، بغداد : وزارة التعليم العالى
والبحث العلمى ، ١٩٨٠ ، ص ٣٦٢ - ٤٤٩ : حيث يقدم فى قائمة المراجع
استعراضا لمحتويات نحو ٢٧٠ مرجعا حديثا عن الاستعمار باللغة الانجليزية .

الدراسات . فالاهتمام بالظاهرة من الناحية الاكاديمية لا يواكب ما لها من أهمية : ومعظم ما كتب يدخل في مجال التاريخ السياسى بالاضافة الى بعض الانعكاسات الشخصية التى تحمل الطابع القيمى والمشحونة عاطفيا عن الظاهرة التى عانت وتعانى منها المنطقة . بل أن كثيرين من المهتمين بالظاهرة السياسية فى المنطقة العربية يسلمون بما يراه غير المتخصص من أن الاستعمار ينتمى للماضى . وهى النظرة التى ينقصها المزيد من العمق والمبنيّة على تصفية الاستعمار التقليدى مع عدم الوقوف أمام ظاهرة التبعية والاستعمار الجديد - الذى وان كان الكثيرون لا يفضلون استخدامه كمفهوم ، الا أنه كواقع يفرض نفسه على الممارسة السياسية والعلاقات بين الدول ، بل ويكيفها . فضلا عن أن العديد من الكتابات التى ظهرت مؤخرا فى مجال التبعية تميزت بما جاء به الماركسيون الجدد من صبغ الاستعمار قديمه وجديده بالصبغة الرأسمالية الخالصة ، مما يجعل من الصعب التعرف على مدى عالمية الظاهرة .

أما عن اهتمامى الشخصى بموضوع الاستعمار فلا أستطيع أن أحدد متى بدأ ، حيث انه فى الحقيقة نما معى : اذ ارتبط بجيلنا : فقد عشنا الاستعمار وتعايشنا معه فى صوره المختلفة : فقد ولدنا فى ظله ، ونمونا معانين منه فيما يتردد عن التدخل المباشر للدول الاستعمارية فى شئون منطقتنا العربية ويشعر به أكثر من كان يتردد على منطقة قناة السويس مثلا حيث الوجود الاستعمارى البريطانى فى القاعدة بما له من آثار سلبية خاصة فى النواحي النفسية . وشبنا ومعنا المشكلة الفلسطينية كنتاج للاستعمار الاستيطانى فى قلب الوطن العربى وكمختلف عن الاستعمار الرسمى للمنطقة : تلك المشكلة التى دفعت فيها مصر بالذات ثمنا غاليا ترك فى كل منزل فيها شهيدا أو أكثر والتى مازالت تسيطر على الساحة العربية والدولية باعتبارها من أهم المشاكل العالمية « الزمنية » ان جاز هذا التعبير . كما وعينا وتعاطفنا مع الجزائريين فى حرب المليون شهيد ، وقد كان السبب المباشر لاشتراك فرنسا فى العدوان

الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ هو دعم الأخيرة للثورة الجزائرية . ولكننا فى نفس الوقت عاصرنا انهيار الامبراطوريات الكبرى - لتتساقط كاوراق اللعب - وذلك بظهور حركة تصفية الاستعمار التى اجتاحت الدول الافريقية - الآسيوية ، التى وإن أدت الى تصفية الاستعمار الرسمى فى شكله التقليدى ، الا أنها فتحت الباب واسعا للاستعمار الجديد وعلاقات التبعية والتنافس على الدول النامية حديثة الاستقلال فى العالم الثالث . ولقد كثفت لنا وسائل الاعلام والتقدم التكنولوجى فى مجالها الأحداث ، وبالتالى فقد عشنا الاستعمار سواء فى منطقتنا مباشرة أو فى غيرها من المناطق عن طريق الوسائل المرئية والمسموعة . وأصبحنا نعانى تارة مع الشعب الفيتنامى وأخرى مع الشعب الأفغانى .

ومن الطبيعى أن يدخل الاستعمار ضمن نطاق اهتمامى أكاديميا فى مجال النظم السياسية خاصة فى تطبيقى على الدول الأفريقية التى عانت وتعانى منه فى ثوبه القديم والجديد . فضلا عن متابعة الظاهرة الاستعمارية على مستوى الفكر من خلال اهتمامى بالفكر السياسى على مر العصور حيث اتخذ المفكرون وجهات نظر مختلفة فى شأن تلك الظاهرة . علاوة على ذلك ، فقد عالجت موضوع الاستعمار بجوانبه المختلفة لسنوات متتالية منذ عام ١٩٦٦ بدأت بمحاضراتى فى مادة العلاقات الدولية بكلية التجارة جامعة الاسكندرية ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، وانتهت بالمحاضرات التى قدمتها لطلبة السنة التمهيدية بماجستير العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، والتى أصبحت النواة الحقيقية لهذا المؤلف .

أما الحدث الذى كان المحرك الأساسى لى على بلورة اهتمامى بالظاهرة الاستعمارية فى شكل عمل أكاديمى منظم فهو التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، حيث شاعت الظروف - وأقول الآن بعد بهتان ذكراها المفزعة - بل شاء حسن حظى أن أكون بالعاصمة براغ وقت ذلك الغزو السوفيتى حيث لم نستطع مغادرتها الا بعد

أن أعلن أن الحالة أصبحت طبيعية بعد ١٠ أيام . هذا الحدث كانت له آثاره الهامة ليس فقط على اهتمامى بالكتابة في موضوع الاستعمار ، ولكن على تغيير رؤيتى عن الاستعمار الذى ظللنا نعتقد أنه ظاهرة غربية رأسمالية خالصة حيث لم نكن على وعى بأنه يمارس من جانب الاتحاد السوفيتى على غيره من الدول الأصغر . فقد رايتَه في دموع الآلاف وهى تشاهد القناصة السوفيت بالدبابات وهى تهدم ما يعترضها وتطأ ساعة الميدان القديمة الشهيرة ، كما رايتَه في تساقط عشرات القتلى من الشباب والمقاومة الشعبية التى لم تخمد طوال فترة الغزو . حيث أن هذا الحدث قد نبهنى الى أن القهر ليس قاصرا على نظام معين أو على دولة بذاتها : وبالتالي أثار اهتمامى بموضوع عالمية الظاهرة الاستعمارية :

وقد قمنا بتقسيم الموضوع الى خمسة فصول فضلا عن المقدمة والفصل الختامى :

يتناول الفصل الأول : نحو تحديد للمفاهيم . وهو يتكون من مبحثين : المبحث الأول ويتناول تحديد مفاهيم الاستعمار والامبريالية . وذلك في محاولة لاجلاء الغموض الذى يكتنف تلك المفاهيم خاصة الامبريالية ، حيث ان المعانى الأصلية اللفظية قد بهتت وأصبحت تلك المفاهيم تتعدد معانيها . أما المبحث الثانى فيتناول مفهوم الاستعمار في الفكر السياسى الواقعى ، وذلك في محاولة للتعرف على موقف المفكرين خاصة الواقعيين منهم من الظاهرة الاستعمارية مع توضيح وجهة نظر مكيافيللى الذى أرسى أبعاد ما يمكن أن يطلق عليه علم الاستعمار .

أما الفصل الثانى فيتناول دوافع الاستعمار ومبرراته ويتكون من ثلاثة مباحث : الأول ويتضمن الدوافع السياسية للاستعمار ، والثانى ويتضمن الدوافع الاقتصادية ، أما الثالث فقد خصص للدوافع النفسية والبشرية والانسانية . وذلك مع التسليم بأن أيا من الدوافع وحدها

لا يكفى لتفسير الظاهرة حيث ان التفسير الأحادي يعتبر قاصرا خاصة بالنسبة لظاهرة عالمية في الزمان والمكان كالاستعمار .

والفصل الثالث : ركز على أنماط الاستعمار التقليدى : متضمنا مبحثين : الأول ويشمل العلاقة الثنائية غير المتكافئة : وتتضمن الاستعمار الاستيطاني ، والاستعمار الاستغلالي والتبعية والحماية . أما الثانى : فيتضمن نظام الاشراف الدولى من انتداب ووصاية فى محاولة لتوضيح كيف أن الأول كان استعمارا مقنعا ، بينما الأخير كان على العكس نظاما فعالا للاشراف الدولى .

أما الفصل الرابع : فيتضمن تطور الاستعمار وهو يتكون من مبحثين يشتمل الأول على المد الاستعماري ، أما الثانى فيشتمل على الجزر الاستعماري : تصفية الاستعمار ، موضحا أهم العوامل التى أسهمت فى تلك التصفية .

والفصل الخامس يتناول الاستعمار الجديد وعلاقات التبعية ، ويتكون من ثلاثة مباحث : الأول ويتناول مضمون الاستعمار الجديد والتبعية ، أما الثانى فيتناول نظرية جالتونج الهيكلية فى الاستعمار ، أما المبحث الثالث فيتناول أساليب التبعية مع التركيز على الشركات متعددة الجنسية . أما الفصل الأخير الختامى فقد اخترنا له عنوان « ورطة التبعية » . الأمر الذى يعبر بصدق عن حقيقة المشكلة التى تواجه الدول النامية التى تجد نفسها بين شقى الرحى : حيث لا تستطيع أن تعيش بدون تبعية كما أنها تعاني فى نفس الوقت من تلك التبعية . وقد حاولنا توضيح العديد من الأسباب الموضوعية التى تتركز تلك التبعية .

هذا وفي تناولنا للموضوع اعتمدنا قدر الامكان على اتباع المنهاج التحليلي لا الوصفي . وذلك بالتصدي للمسائل التي تدور حول كيف ولماذا ؟ بدلا من المتبع تقليديا في هذا المجال بتناول المسائل التي تدور حول متى وأين ؟ وذلك في محاولة منا لتنظير تلك الظاهرة .

والله ولي التوفيق ،،،

١٠ د حورية توفيق مجاهد

القاهرة في سبتمبر ١٩٨٤

الفصل الأول

نحو تحديد للمفاهيم

مع ان لفظ الاستعمار من أكثر الالفاظ استخداما الا انه من أكثر المفاهيم صعوبة في التعريف ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب : فمن ناحية ، هناك الكثير من الابعاد الذاتية التي يحمل بها مفهوم الاستعمار فهو يثير الكثير من الاحاسيس والانفعالات من الناحية العاطفية ، خاصة بين الشعوب التي وقعت فريسة له . والاتهامات بممارسة الاستعمار او محاولة ممارسته متداولة بين الدول المتنازعة والمتنافسة في العالم ، كل منها تصم به الاخرى ، ومن ناحية أخرى ، فان الاستعمار من المفاهيم الواضحة التي تبتعد فيها الدلالة اللغوية عن الدلالة السياسية . فاذا كانت الاولى تأتي بمعنى التعمير والاعمار (١) فان الثانية أصبحت تعنى التخريب (٢) والاستنزاف ، حيث تتضمن بالدرجة الاولى الهدم لا البناء والاصلاح : الهدم بالنسبة للشعوب المخضعة ، والبناء ان وجد فهو لصالح من يمارس السياسة الاستعمارية . ومن ناحية ثالثة ، فان الاستعمار - مثله مثل العديد من المفاهيم الاخرى في العلوم الاجتماعية - فقد

(١) لم يرد في معاجم اللغة العربية لفظ استعمار ، ولكن جاءت مشتقاته : عمار ، واعمير ، وعمر ، وعمران . وان كان قد جاء في القرآن الكريم ذكر لفظ « استعمركم » ، مرة واحدة ، في قوله تعالى : « هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها » (هود : ٦١) ، الا انه يعنى نفس المدلول اللغوى : أى جعلكم عمارها . كما جاء ذكر عمر ويعمر أكثر من مرة وذلك في قوله تعالى : « كانوا أشد منهم قوة واثاروا الارض وعمروها » (الروم : ٩) . « أكثر مما عمروها وجاءتهم رسلهم بالبينات » (الروم : ٩) . « انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر » (التوبة : ١٨) . « ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر » (التوبة : ١٧) .

(٢) عن استخدام تعبير « استخراب » للدلالة على الاستعمار (المغولي والتتري) ، انظر : د . جمال حمدان ، استراتيجيات الاستعمار والتحرير ، بيروت ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٣ ، ص ٤١ .

(م ٢ - الاستعمار)

معناه الأصلي وأصبح يستخدم في أبعاد متعددة وحالات مختلفة .
ومن ناحية رابعة ، فإن الاستعمار كسياسة وكمحاوله لا يقتصر على شعب
أو جنس معين حيث مارسه كل الشعوب وكل الدول الكبيرة المعروفة
بطريقة أو بأخرى على مر تاريخها ، والاختلافات في الواقع كانت في
الدرجة والنمط وليست في المضمون والأساس . وبالتالي فإن طول
معرفة التاريخ بظاهرة الاستعمار جعله يتشكل وفقا للظروف ، ومن ثم
يصعب تعريفه : فهو ظاهرة تاريخية على درجة كبيرة من التعقيد لبست
أثوابا متعددة . حقيقة أن « الاستعمار » و « الامبريالية » كمفاهيم
سياسية لم تعرف الا حديثا ، حيث ترجع الى القرن التاسع عشر
فقط (١) ، الا أن الممارسة الفعلية للسياسة التوسعية سبقت ذلك بكثير .
وأخيرا فإن هناك تداخلا وخطا بين مفهومى الامبريالية والاستعمار ،
فهناك من يستخدمهما كمترادفين ، وهناك من يفرق بينهما ، وتبدو هذه
الصعوبة بوضوح في استخدام مفهوم الاستعمار باللغة العربية حيث
لا توجد كلمة عربية تفيد معنى الامبريالية . فما هو تعريف الاستعمار
اذن ؟ وماذا تعنى الامبريالية التى عادة ما تتردد عند بحث الموضوع ؟

(١) استخدم مفهوم الاستعمار لأول مرة فى انجلترا فى القرن ١٩
للاشارة الى التوسع الاستعماري فيما وراء البحار . أما مفهوم امبريالية
فقد استخدم للمرة الاولى فى فرنسا عام ١٨٣٠ للاشارة الى معنى
خاص : وهو أنصار امبراطورية نابليون الاول ، وبعدها بسنوات قليلة
أصبحت تستخدم للاشارة لانتقادات التوسعات الاستعمارية لنابليون الثالث .
ولم تنتقل لبريطانيا الا عام ١٨٧٠ حيث أصبحت تستخدم للاشارة لسياسة
دزرائيلى التوسعية ومن بعد ذلك استقرت لتشير للسياسة التوسعية على
الشعوب الاجنبية خاصة فيما وراء البحار . ثم انتشر استخدامها فى
القرن الحالى - وخاصة من بعد لينين - لتشير لتوسع الدول الرأسمالية
بالذات على حساب غيرها من المناطق المتخلفة فى العالم .
انظر :

D. K. Fieldhouse, Colonialism 1870-1945 : An Introduction, London :
Butter & Tanner Ltd., 1981, pp. 1-9.

ولمزيد من المعلومات عن تطور استخدام مفهوم الامبريالية انظر :
International Encyclopedia of Social Sciences New York : The
Macmillan Co., & Free Press, 1968, Vol. 7, p. 101.

المبحث الاول : مفهوم الاستعمار والامبريالية :

في محاولة لتأصيل المفاهيم (١) ، يلاحظ ان كلمة « امبريالية Imperialism » من الناحية التاريخية تعنى انشاء امبراطورية « Empire » ، بموجبها تقوم دولة بمد حكمها الى خارج حدودها الاصلية على شعوب متعددة الجنسيات (٢) وقد استخدمت لأول مرة للإشارة الى الامبراطورية الرومانية « Imperium Romanum » (٣) ومنها تداولتها الألسن . فكلمة امبريالية مشتقة من « Imperium » (٤) وهى من أصل لاتينى وتعنى

(١) من المراجع الاساسية في مجال الاستعمار : Louis L. Snyder (ed.) : The Imperialism Reader : Documents & Readings on modern expansionism, Princeton, New Jersey : D. Van Nostrand Co., Inc., 1962.

ولمزيد من المعلومات عن تعريفات متعددة للاستعمار والامبريالية أنظر على وجه الخصوص ص ١٩ - ٢٦ من المرجع المذكور حيث يتضمن تعريفات مختلفة من قواميس ودوائر معارف ومصادر عدة . ويتضمن هذا المرجع الضخم نحو مائتى مقالة ووثيقة عن الاستعمار .

(٢) الحكم في هذا المجال يعنى « قوة سياسية مؤسسة » وهى تتكون من قوة قهر « Coercive Power » وهذه الاخيرة تعنى القدرة على فرض الارادة على الآخرين الذين يكونون أضعف ، أو غير موافقين على قيم وأهداف الدولة التى تمتلك القوة . في تعريف الحكم بهذا المعنى أنظر :

Carl J. Friedrich, « Political Leadership & the Problem of the Charismatic Power. » The Journal of Politics, Vol, 23, No. 1, Feb 1961, pp. 9 - 10.

(٣) انظر :

Hans Morgenthau, Politics Among Nations : The Struggle for Power and Peace. New York : Alfred A. Knopf. 1985. p. 60.

أنظر أيضا طبعة ١٩٦٨ لنفس الناشر ، ص ٤٣ .

ولمزيد من المعلومات عن مفاهيم « الامبريالية والامبراطورية » منذ الامبراطورية الرومانية انظر :

R. Kobner, Empire, London : Cambridge University Press, 1961.

وعن معالجة الامبريالية على انها مرادفة للامبراطورية ومحاولة أمة للسيطرة على غيرها كظاهرة تاريخية مستمرة ، انظر :

E. J. Strachey, The End of Empire : Principles of Democratic Socialism, Part 2, London : Collancz, 1959.

(٤) ومنها جاءت كلمة امبراطور Imperator (Emperor بالانجليزية)

قوة أو سلطة أو سيادة . وعليه فقد استخدمت أصلا في مجال الإشارة الى الامبراطورية الرومانية وما تضمنته من سلطة عليا فرضت على الشعوب الأجنبية .

أما الاستعمار بمعنى « كولونيالية » Colonialism فيعنى في معناه الأصلي استعمارا استيطانيا وهو مستمد من كلمة « Colony » المشتقة من لفظ « Colonia » وتعنى باللاتينية مستعمرة . وهو يتضمن حركة وانتقالا للمواطنين من دولتهم الأصلية الى اقليم ما وراء البحار - أجنبى عنهم - والاستيطان به استيطانا دائما وتعميره نتيجة الاستيطان .

ولكن هذه المعانى الأصلية طمست حاليا واصبحت كلمتا استعمار وامبريالية تستخدمان حتى بالانجليزية كمترادفين وكأنهما شيء واحد . وان كانت هناك مجهودات ومحاولات عسوية للتفرقة بينهما (١) فهناك مثلا من يعرف الامبريالية بأنها « السياسة التى تقوم بموجبها امة بفرض حكمها أو آرائها على الآخرين دون النظر الى ارادتهم » ، ولكن « بمجرد اقامة الحكم واستخدام القوة القهرية للمحافظة عليه ضد رغبة السكان ، تنتج عن هذا علاقة امبريالية - استعمارية Imperial - Colonial Relationship ، فهى استعمارية بالنسبة للمحكومين وامبريالية بالنسبة للحاكمين » (٢) ولكن هذه التفرقة غير واضحة وتعود مرة أخرى الى نقطة البداية ، ولا يتضح ما تعنيه بأنها « استعمارية بالنسبة للمحكومين وامبريالية بالنسبة للحاكمين » الا اذا حاولنا الاجتهاد بالقول بأنها بالنسبة للحاكمين تعنى استخدام القوة وفرض السلطة

(١) من المحاولات الجادة للتفرقة بين الاستعمار والامبريالية انظر : Hans Kohn, « The Meaning of Imperialism, Colonialism and their Variations, 1958 » in Snyder op. cit., pp. 44-51.

(٢) N. Padelford & G. Lincoln, The Dynamics of International Politics, London : Macmillan, 1967, p. 89.

وممارسة القوة عامة ، أما بالنسبة للمحكومين فتعنى التسلط على المناطق التي يعيشون بها من قبل الدولة التي تبسط سلطانها عليهم .

وهناك من يرى أن الفرق بين الامبريالية والاستعمار هو أن الأولى تتضمن القهر والضغط والاجبار والاختضاع ضد رغبات الشعوب التي تمارس عليها ، أما الاستعمار فيمارس في المناطق غير المأهولة - وينتج عنه تعميرها - والتي لم تتطلب حالات القهر والاجبار وممارسة القوة القاهرة لفرض الحكم حيث لا توجد مقاومة تواجه فرض الحكم والسيطرة (١) . وأصحاب هذا الرأي يرون أن التفرقة بين الامبريالية والاستعمار ذاتية وتتوقف الى حد كبير على رد فعل المعنيين ممن يمارس عليهم التسلط . ولكن هذه التفرقة ليست موضوعية ، ومسألة مقاومة أصحاب البلد الأصليين لمواجهة فرض الحكم والسيطرة مسألة نسبية . فكافة حالات الاستيطان بصفة عامة واجهت مقاومة ، والفارق ليس في وجود المقاومة أو عدم وجودها ولكن في درجتها ونطاقها . فالاستيطان الأوروبي في أمريكا لقي مقاومة الهنود الحمر - أصحاب البلد الأصليين - واستيطان البوير في جنوب أفريقيا واجه مقاومة من الهوتنتوتس أولا ثم البانتو الزاحفين نحو الجنوب ثانيا . حقيقة أن المقاومة التي واجهها ومازال يواجهها الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين (٢) أوسع نطاقا وأكثر عمقا ولكن وجود المقاومة كان حقيقة في كافة هذه الحالات ، وهذا على سبيل المثال .

ولكن يمكن التفرقة بين الامبريالية والاستعمار وفقا لما آل اليه استخدام كل منهما على أساس أن الامبريالية تعنى السياسة الاستعمارية أي كان النمط الناتج عنها . أي أنها تعنى الاستعمار في مفهومه الواسع العام ويدخل تحت لوائها العديد من الأشكال والأنماط . أما الاستعمار

(١) المرجع السابق ص ٩٠ .

(٢) وقد تصاعدت مقاومة الفلسطينيين « بانتفاضة الحجارة » التي بدأت في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ والتي مازالت مستمرة .

فهو ترجمة هذه السياسة الى واقع عملي وأشكال متعددة منها ،
الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الصريح ، أو ما يعرف بالاستعمار
الاستغلالي .

وفي مجال بحثنا ينصب تحليلنا على السياسة الاستعمارية ، أي على
الاستعمار بمعناه الواسع أو ما يعرف بالمعنى الدقيق أو العلمى
بالامبريالية ومع ذلك فلن نستخدم لفظ امبريالية في الغالب ، بل سنستخدم
لفظ استعمار أو سياسة استعمارية حيث أن كلمة امبريالية - التي تعتبر
محلل نظر عند كثير من الكتاب والباحثين حتى الغربيين منهم - لا يوجد
لها مثل باللغة العربية وهي لا تستخدم عادة في اللغة العربية الا وهي
محملة « بشحنات عاطفية » أو ايديولوجية أو على أحسن الفروض
اقتصادية ، وذلك نتيجة لربطها ببعض الاتجاهات والمذاهب (١) حيث
استخدمها لينين ومن بعده على أساس صبغها بالصبغة الغربية ، وذلك
بتركيزه على أن « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » - وهو ما جعله
عنوان أشهر مؤلفاته (٢) - ولكن كما سيتضح من تحليلنا التالي فان

(١) جاء في قاموس روسي للاصطلاحات السياسية أن « الامبريالية
هي الرأسمالية الاحتكارية وهي أعلى وآخر مراحل الرأسمالية » . قاموس
موجز للاصطلاحات السياسية ، موسكو : وكالة نوفستي ، ١٩٨٣ ، ص
١٨٠ .

(٢) من الجدير بالملاحظة أن لينين استخدم تعبير امبريالية في وصف
مرحلة الرأسمالية الاحتكارية باعتبارها أساس الامبريالية . وحتى نسخة
كتابه الاصلية بالروسية وكما ترجمت بالانجليزية هي « الامبريالية أعلى
مراحل الرأسمالية » . ولكن في الترجمة العربية التي تمت في موسكو
استخدم لفظ استعمار بصفة عامة بدلا من امبريالية وبالتالي جاء عنوان
مؤلفه هذا : « الاستعمار : أعلى مراحل الرأسمالية » . كما يلاحظ أنه في
عدة مرات استخدم اللفظان معا في المتن : أي استعمار (امبريالية)
للاشارة للظاهرة . فكان اللفظين استخدما كمترادفين في الترجمة العربية ،
الامر الذي لا ينطبق على الاصل الروسي ولا على الترجمة الانجليزية
له . وربما يكون السبب الاساسي هو عدم وجود كلمة باللغة العربية
مرادفة للامبريالية بل هناك فقط كلمة استعمار . انظر : الاستعمار أعلى
مراحل الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ - ٤٥١ .

الامبريالية بمعنى التسلط والقهر والاختضاع تمثل سياسة استخدمتها الدول الغربية والشرقية على حد سواء ، واستخدمتها الدول والشعوب الموجودة قبل تبلور النظام الرأسمالي نفسه . أما الاستعمار بمعناه الضيق كبعد من أبعاد الاستعمار بمعناه الواسع أو الامبريالية وكمخلفات للمعنى الأصلي اللفظي المستمد من « مستعمرة » فلن نستخدمه الا معرفا كقول : « استعمار استيطاني » .

هذا ويذهب الى ذلك الرأي الخاص بالتحفظ في استخدام كلمة امبريالية العديد من الباحثين الغربيين في مجال الظاهرة الاستعمارية . ويعبر ثورنتون عن ذلك بقوله : « الامبريالية كلمة ليست لرجال العلم . انها تعرضت الى تحليلات عدة واعطيت ظلالا شتى وكثيرا من المعاني . وفي زمننا هذا أصبحت العربية أو صيحة حرب ، أو بطاقة تصنيف في مختبر سوسيلوجي » (١) . ويعلق على هذا هاري ماجدوف بقوله : « يفضل رجال العلم الاكاديميون المهذبون ، كقاعدة عامة ، ألا يستخدموا تعبير « امبريالية » . انهم يجدونه بغیضا وغير علمي » (٢) . والاستعمار في أبسط تعريفاته يعنى « قيام دولة أو مجموعة من الافراد بحكم أفراد آخرين أجانب عنهم في أرض أجنبية » بمعنى أنه يستخدم كمرادف لآى توسع استعماري (٢) . أما أكثر التعريفات

=

ويقارن بالنص الانجليزي في : Imperialism the Highest Stage of Capitalism, in V. I. Lenin, Selected Works, Vol. I, Moscow : Foreign Languages House, N. D., pp. 709-842.

مع ملاحظة أن كلا المرجعين نص على أنه مطابق لنفس الطبعة الروسية الصادرة في موسكو سنة ١٩٦٠ .

(١) انظر مقدمة : Pierre Gallet, Imperialism in the Seventies, New York : Third Press, 1972.

(٢) ماجدوف ، الامبريالية : من عصر الاستعمار .. ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

(٣) أنظر : Barker Thomas Moon, Imperialism & World Politics, New York : The Macmillan Company, 1928.

شيوعا فهو أن الاستعمار يعنى تسلط الدول الغربية المتقدمة صناعيا على غيرها من المناطق في أفريقيا وآسيا ، أو الاستغلال الاقتصادي للشعوب المتخلفة بواسطة المجتمعات الصناعية الغنية « (١) » .

ولكن في الواقع كلا التعريفين يعتبر قاصرا الى حد كبير : فالأول يقصره على الحكم الفعلي لأرض أجنبية ، أي تغيير الحدود والخريطة السياسية ولا يأخذ في الاعتبار الوسائل غير المباشرة للسيطرة من امتداد التسلط دون تغيير الحدود . أما التعريف الثاني فهو يقصر الاستعمار على الدول الغربية الصناعية ، وبالتالي ينظر اليه على أنه ظاهرة حديثة مرتبطة بالتطور الصناعي ، ولا ينظر الى الحالات السابقة على هذا التطور ، كما يركز على الدوافع الاقتصادية ، أي يأخذ في الاعتبار فقط محاولات التسلط من جانب الدول الغربية ، ولا يشمل على مثل هذه المحاولات من جانب الدول غير الغربية ، وهو أيضا لا يأخذ في الاعتبار الدوافع غير الاقتصادية كالدوافع السياسية والاجتماعية والانسانية وغيرها .

وفي الواقع فإن أشمل تعريف للاستعمار هو أنه : « السياسة التي تقوم بالممارسة الفعلية أو التمهيد أو الدعوة لامتداد السيطرة أو لتوسيع دولة أو تكوين امبراطورية » . أي أنه يتضمن كافة أنواع التسلط ، أو حتى مجرد محاولات ذلك من جانب دولة « أو كيان منظم » على غيرها من الدول أو المناطق غير المستقلة حتى ولو لم يتبع ذلك تغيير في الحدود والخريطة السياسية ، وسواء مارسته الدولة ضد شعوب مختلفة معها ثقافيا وتقع بعيدا فيما وراء البحار مثلا أو شعوب لها نفس الثقافة وجمعها معها تلاصق جغرافي ، وسواء مارسته بطريقة صريحة

Fred Green, Dynamics of International Relations : Power, (١)
Security & Order, New York, Chicago & London : Holt, Rinehart &
Winston, 1964, p. 25.

مفتوحة أو كان استعمارا مقنعا يختفى تحت ستار اتفاقية دولية أو معاهدة أو تحالف أو غير ذلك . ولكن المحك الرئيسي هو أن تقوم السيطرة أو التسلط أو بسط النفوذ قهرا و ضد رغبة من تفرض عليهم السيطرة أو ضد مصالحهم ، وهو الأهم .

فالاستعمار إذن هو : « السياسة التي بموجبها تقوم دولة أو جماعة منظمة بفرض حكمها أو آرائها أو أيديولوجيتها على آخرين أجانب عنها في أرض أجنبية دون النظر لارادتهم وذلك تحقيقا لمصالحها » .

وعلى هذا فمن تعريف الاستعمار يمكننا استخلاص العناصر التالية للسياسة الاستعمارية :

١ - أنها تمارس من قبل دولة - وهي الوحدة السياسية الأساسية في العلاقات السياسية الدولية - أو من جانب جماعة أو كيان منظم - مثل الشركات متعددة الجنسية أو المستوطنين .

٢ - أن الهدف من ممارستها هو تحقيق مصالح ممارسيها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو غيرها .

٣ - أن ممارسة السياسة الاستعمارية تعبير عن ارادة الدولة المستعمرة - أو الجماعة - وعن مصالحها بصرف النظر عن ارادة أو مصالح الشعوب التي تمارس عليها .

٤ - أن السياسة الاستعمارية لا تتضمن بالضرورة الحكم الفعلى لأراض أجنبية ، حيث يتعدى الأمر ذلك الى المد الأيديولوجى والثقافى والفكرى . وعليه فالاستعمار لا يعنى بالضرورة تغيير الخريطة السياسية أو الضم بل قد يمارس محافظا على مظهر الاستقلال .

٥ - أن السياسة الاستعمارية مظهر من مظاهر ممارسة القوة في

العلاقات الدولية ونعنى بها القوة بمفهومها السياسى القائمة على التأثير القهرى من ترغيب وترهيب .

ويعتبر الاستعمار ظاهرة عالمية فى الزمان والمكان ، فهو قديم قدم الجماعات السياسية ، وهو فى الواقع أحد مظاهر السياسة الخارجية للدول التى لا ترضى بالوضع القائم وتهدف الى قلبه أو تعديله لصالحها . وعليه فهناك علاقة قوية بين الاستعمار وتوازن القوى حيث ان الدول التى ترغب فى تعديل توازن القوى القائم وتعديل علاقات القوى تعديلا جذريا أو القضاء عليها تعتبر من الدول التى تمارس سياسة استعمارية . ومع أن الاستعمار يرتبط بسياسة التخلص من الوضع القائم كقاعدة عامة الا أن هذه النقطة بالذات تثير تساؤلا جدليا استغله الكثيرون للدفاع عن حالات استعمارية وتبريرها وكأنها غير استعمارية ولا تدخل فى اطار الاستعمار . فاذا كان الاستعمار يرتبط بالرغبة فى الاطاحة بالوضع القائم والعمل على ذلك فهو اذن سياسة ديناميكية لا ترضى بالوضع القائم . والسؤال الآن هو هل العمل من أجل المحافظة على امبراطورية قائمة وتوسع سبق أن تم ، أى السعى للابقاء على استمرار الوضع القائم من جانب المسيطرين على امبراطورية أو مستعمرات ، هل يخرج عن اطار الاستعمار أو هل لا يعتبر استعمارا ؟

يؤيد هانس مورجنثو هذا الرأى (١) . وان كانت هذه النظرة لا تتصف بالموضوعية ويؤيدها مؤيدو استمرار السيطرة الاستعمارية التى سبق فرضها ، فالاستعمار مظهر لعدم التكافؤ والقوة النسبية فى جانب والضعف النسبى فى جانب آخر : وهو يوجد حيثما توجد سيطرة وضغط وتسلط سواء ما يفرض منه لأول مرة أو ما يتمثل فى سياسة المحافظة على هذا التسلط والضغط والسيطرة .

Morgenthau, 1968, op. cit., pp. 45-6.

(١) أنظر :

وراجع الطبعة اللاحقة ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .

ومن الجدير بالملاحظة أن الاستعمار حيث أنه يعتبر « سياسة قوة » فهو قائم على الضغط والاختضاع والاجبار والتسلط . والتفرقة بين القوة والنفوذ تفيد في هذا المجال . حيث أنه من الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن أية محاولة من قبل دولة لمد نفوذها في دولة أخرى أو لزيادة قوتها تدخل في باب الاستعمار .

ففي العلاقات الدولية في العصر الحالى هناك استحالة لأن تأخذ دولة ما موقف العزلة التامة عن غيرها من الدول أعضاء المجتمع الدولي ، وهى في علاقاتها تسعى لمد نفوذها في بعضها بعضا بوسيلة أو بأخرى تحقيقا لمصالحها المشتركة والمتبادلة . ولكن المحك الرئيسى هو أن الاستعمار يرتبط بأية محاولة أو ممارسة « لبسط النفوذ قهرا » ، وفي هذه الحالة لا يسمى نفوذا بمعناه الدقيق بل هو تسلط . فقد يكون للدولة نفوذ لدى دولة أخرى بفعل العلاقات الشخصية القوية بين زعمائها مثلا أو بسبب عوامل مشتركة كالدين أو اللغة أو غيرها مما يساعد على التعاطف بينها ، ولكن النفوذ هنا لا يعتبر استعمارا الا اذا اتبع الضغط والاختضاع والاجبار لفرض السيطرة ومد التسلط . وفي الواقع هناك شعرة واهية تفرق بين الاستعمار كتسلط واختضاع واجبار - يمارس ضد رغبات الشعوب التى يفرض عليها - وبين النفوذ كنتيجة للاقناع والاستمالة والتقبل العام . فمن الممكن أن ينقلب الاستعمار الى مجرد التمتع بالنفوذ ، والعكس بالعكس ، ويتوقف ذلك على وجود أو عدم وجود القوة كتأثير اختضاعى والاعتماد على النفوذ كتأثير استمالى . فلا يعنى مجرد تحريك الدولة في اطار تراكيب القوى القائمة ، دون أن تسعى للاطاحة بها أو اقامة علاقات قوى جديدة في صالحها ، أنها لا تمارس سياسة استعمارية . فالعبرة هى بما اذا كان التصرف يعتمد على القهر والتسلط أو على النفوذ والاستمالة في اطار علاقات القوى القائمة .

المبحث الثاني : مفهوم الاستعمار في الفكر السياسي الواقعي :

واذا انتقلنا من تحديد المفهوم الى مجال رؤية المفكرين السياسيين الواقعيين للظاهرة الاستعمارية التي تقع في عالم الواقع والممارسة الفعلية ولا تقع في عالم المثاليات - حيث يلفظها المثاليون باعتبارها في رأيهم شر يجب القضاء عليه مثلها في ذلك مثل الصراع على القوة - نجد ان المفكرين الواقعيين هم انفسهم ليسوا على اتفاق في الدفاع عن الظاهرة الاستعمارية بلا تحفظ وان كان الاتجاه الغالب هو التأكيد على أهميتها ان لم يكن حتميتها .

فبالنظر الى أرسطو (١) - اب العلوم السياسية ورائد الاتجاه الواقعي - نجد انه كان حريصا على ابراز ان هناك حدا لحجم الدولة لا يجب عليها أن تتجاوزه ، مثلها في ذلك مثل الكائنات الحية كالنباتات والحيوانات ، او غيرها حيث ان هذه جميعا تفقد قوتها الطبيعية عندما تكون كثيرة جدا او قليلة الى حد كبير جدا فهي في هذه الحالة ان لم تفقد طبيعتها فانها تفسد . فهناك حجم أمثل للدولة في رأي أرسطو : وهذا الحجم يتحدد بأن يكون الحد الأقصى للسكان هو أكبر عدد كاف لأهداف الحياة ، بحيث يمكن التطلع اليه بنظرة واحدة ويستطيع المواطنون مباشرة الحياة السياسية والالتقاء في جمعية واحدة . وعليه فقد استبعد امكانية أن تكون أمة دولة حقيقية . فالدولة في رأيه يجب ألا يزيد عددها عن ١٠٠ ألف شخص حتى يستطيع الأفراد أن يمارسوا الحياة السياسية ويعرفوا بعضهم البعض ويقوموا

(١) عاش أرسطو في الفترة من ٣٨٤ - ٣٢٢ ق م .

لمزيد من المعلومات انظر : د . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون الى محمد عبده ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦ ، ص ٧٤ - ١٠٤ .

حياة اجتماعية . وقد اقترح عدة اقتراحات حتى لا يزيد عدد الأفراد في الدولة عن العدد الذى قرره منها : تدخل الدولة لتحديد النسل ، وقتل الأطفال المشوهين والاجهاض المبكر .

ومن هنا جاء رفض أرسطو للاستعمار ، مع انه عمل لفترة معلما للأمير المقدونى الذى أصبح فيما بعد الاسكندر الأكبر بانى ثانى اكبر امبراطورية فى التاريخ (١) . فقد كان هدفه العودة لماض زاهر لدولة المدينة التى مثلت الوحدة السياسية الأساسية فى اليونان القديمة فى ذلك الوقت والتى كانت بمثابة دولة فى نظامها السياسى وسيادتها واستقلالها ولكن بمثابة مدينة فى محدودية نطاقها الجغرافى والسكانى . فقد تطلع للخلف لا للأمام حيث لم ير ضرورة اتباع سياسة التوسع حتى فى اتحاد دول المدينة اليونانية معا لتكون دولة واحدة . فقد اعتبر أرسطو ان الاستعمار والتوسع هو أحد أسباب الثورات وعدم الاستقرار وذلك فى نطاق تحليله للنظرية العامة للثورة . وفى هذا كان تأثيره بعصره واضحا .

أما ابن خلدون (٢) أشهر المفكرين الاسلاميين ورائد علم الاجتماع الذى أرسى علم السياسة على أسس موضوعية - فانه وان باعدت بينه وبين أرسطو المسافة والظروف الا انه تآثر هو الآخر الى حد بعيد بحقيقة الانقسامات السياسية الموجودة فى المغرب والأندلس فى عصره ، وكان تأثيره واضحا فى تحليله لمضمون العصبية التى جعلها محورا لأفكاره السياسية . والعصبية فى رأيه هى نعمة كل فرد على نفسه وعصبية . وما جعله الله فى قلوب عباده من الشفقة والنعرة على ذوى أرحامهم واقاربهم موجودة فى الطبائع البشرية وبها يكون التعاضد

(١) أما اكبر امبراطورية عرفها التاريخ فهى الامبراطورية المغولية .

(٢) وقد عاش فى الفترة من ٧٢٢ - ٨٠٨ هـ . انظر المرجع السابق ،

ص ٢٦٦ - ٢٩١ .

والتناصر : أى أن العصبية عبارة عن صلة الرحم وهى صلة طبيعية بين البشر ويتولد عنها الولاء والالتحام والحلف . وبعبارة أخرى فإن العصبية هى نعمة الانسان على من ينتسب بوجه من وجوه النسب ان يناله ضيم أو تصيبه هلكة . والولاء فى العصبية أساسه قبلى محلى أى أولى ، أما فى الدولة القومية الحديثة فأساسه قومى ويعتبر أسمى درجات الولاء متخطيا الانتماءات الأولية داخل الدولة . والعصبية والنصرة المرتبطة بها عند ابن خلدون قد تكون للقبيلة أو العائلة الممتدة ، أى قد تعنى العصبية بمعناها الواسع أو قد تكون للاخوة وابناء العم ، أى الألصق من حيث صلة الرحم . وفى هذه الحالة تكون العصبية أضيق ولكنها أقوى . وقد رأى ابن خلدون أن العصبية مرتبطة بالرئاسة لأن الأخيرة تكون فى هذا النسب الخاص ولا تكون فى الكل . ومن يتولى الرئاسة لابد أن تكون عصبية أقوى من الكل ، وبالتالي فإن الرئاسة لابد أن تكون موروثه عن مستحقيها نظرا للتغلب بالعصبية . وغاية العصبية هى الملك ، فى رأيه ، فهى تجرى لغاية محددة بحيث أن العصبية الأقوى من بين عصبيات القبيل الواحد تغلب على بقية العصبيات ، وبالتالي تلتحم كل العصبيات فيها ، وتظهر وكأنها عصبية واحدة ، كبرى . وفى تحليله للعصبية لا يكتفى ابن خلدون بتوضيح النواحي الوظيفية الطبيعية وأثرها ، أى لا يكتفى بتوضيح القوة الجسدية وحدها ، ولكن يرى ضرورة توافر القوة المعنوية المرتكزة على الأخلاق والدين .

وقد ربط ابن خلدون بين العصبية وحدود الدولة موضحا أن الدولة يجب أن يكون امتدادها الجغرافى محدودا ، على قدر أهل العصبية المكونين لها بحيث لا تتسع أطرافها ويزيد عدد من يتولون الأطراف من أهل العصبية وينفذ فى النهاية فتصبح مغنما للأعداء . وهو يؤكد على أن كل دولة لها حصة من الممالك والأوطان لا تزيد عليها . وفى تحليل ابن خلدون لأطوار عمر الدولة تناول التوسع ولكن فى إطار الدولة من جانب أصحاب العصبية الأقوى على الأضعف بما يؤدي

الى التغير في الحكومة لا في الدولة نفسها . ولم يركز على التوسع بين الدول وذلك في ضوء رؤيته عن ضرورة محدودية الدولة في نطاقها الجغرافي وذلك بمحدودية العصبية الغالبة بها .

وبالنظر الى مكيافيللى (١) الذى يعتبر الابن البار لعصر النهضة ، فانه على الرغم مما يقال في شأنه نتيجة مبدئه بان « الغاية تبرر الوسيلة » الا انه يعتبر بحق فنى متخصص في اصول الحكم .

وقد بلور مكيافيللى نظرية في الاستعمار متعددة الجوانب توضح الهدف من السياسة الاستعمارية واساليب استخدامها والقواعد التى يجب أن تتبع لضمان نجاح تلك السياسة الى حد أنه أرسى ما يمكن أن يطلق عليه علم الاستعمار ، فقد رأى أن على الدولة أن تأخذ الحروب الاستعمارية بجدية ، على أساس أن الدولة التى لا تتوسع على حساب غيرها تكون عرضة لتوسع الدول الأخرى على حسابها . أى أنه رأى أن تكون السياسة الاستعمارية سياسة دائمة للدولة وليست مرحلية . وقد أوضح أن السياسة الاستعمارية تحقق هدفين :

الأول خارجى :

وهو تأمين الدولة ضد أعدائها .

والثانى داخلى :

وهو صرف الشعب عن أمور الحكم وشغله عن الحاكم بالحروب الاستعمارية .

(١) وقد عاش في الفترة من ١٤٦٩ - ١٥٢٧ ، انظر المرجع السابق ، ص ٢٦٦ - ٢٩١ .

وبالتالى فقد وضع عدة أساليب لممارسة السياسة الاستعمارية وفقا للظروف المختلفة ، صاغها ضمن نصائحه للأمير :

- فقد نصح الحاكم بأن يتوسع فى مناطق لها نفس لغة وعادات شعبه الأصلى حتى يمكن ضمها واستيعابها بسهولة .

- نصح الحاكم بأن يسعى الى استيعاب شعوب المستعمرات فى شعبه الأصلى حتى يضمن استمرار السيطرة على المناطق المستعمرة واستقرار حكمه بها . بحيث يؤلف البلدان دولة واحدة فى وقت قصير .

- ينصح الحاكم بأن يقوم من جهة بإبادة أفراد الأسرة الحاكمة فى تلك المناطق المحتلة ، وعدم أحداث تبديل جوهري فى قوانين هذه المملكات المحتلة وضرائبها فى حالة ما اذا كانت لها قوانينها الخاصة حتى لا يثير الأفراد عليه ، من جهة أخرى .

- كما أنه ينصح الحاكم ببناء المستوطنات التى تقيم فيها الجاليات من دولته الأصلية فى المناطق المحتلة . أى أن يعتمد على الاستعمار الاستيطاني . وهذه السياسة فى رأيه أفضل من الاحتفاظ بحاميات لأنها لن تكلف الحاكم شيئا كما أن وجود الحاميات فى المناطق المحتلة يسبب لمشاعر مواطنيها .

- أن يقوم الحاكم بنقل مقر حكمه الى منطقة وسط بعـ التوسع . وفى حالة عدم تجانس شعوب تلك المناطق المستعمرة مع شعبه الأصلى ينصحه بأن ينقل مقر حكمه الى المناطق الجديدة المستعمرة حتى يمكنه رؤية الاضطرابات والعمل على علاجها فى حالة وقوعها وحتى لا تصبح المناطق مرتعا لشهوات موظفى الحاكم المحتل وحتى لا تلجأ دول اجنبية الى مهاجمة تلك المناطق .

- أن يشن الحروب الاستعمارية بضراوة .

- أن يشجع المواطنين على الاستمرار في تدعيم السياسة الاستعمارية عن طريق تخصيص جزء من أسلاب الحرب لشن حرب جديدة وتوزيع الباقي كاسلاب حتى يجنى الافراد ثمار التوسع .

- أن يعمل الحاكم على بناء جيش شعبى قوى على نمط الموجود فى الامبراطورية الرومانية ، بحيث يعتمد على المتطوعة ، على أن يبتعد عن الجيوش المرتزقة والجيوش المساعدة . فقد آمن مكيافيللى بأن المرتزق ينقصه الدافع الوطنى والولاء وهو جبان فى الحرب لان حياته مصدر عيشه وبالتالي لن يضحي بها (١) . أما الجيوش المساعدة فان هزيمتها تنسب للحاكم الذى استعان بها - كقوات من دول صديقة أو مجاورة - أما نصرها فينسب لدونتها الاصلية . وهى على أى حال غير موالية للدولة التى تستعين بها وبالتالي قد تتحرك ضد الحاكم وتخرج عليه .

- على الحاكم أن ينزع سلاح أهالى الدولة الجديدة بعد أن يحتلها وضمها الى دولته ، باستثناء أولئك الموالين له الذين وقفوا فى صفه عند احتلالها . ولكن عندما تحين الفرصة فان عليه أن ينزع السلاح من هؤلاء أيضا وينقل القوة الى جنوده هو : بحيث ينقل سلاح الدولة الجديدة فى النهاية تماما الى جنوده .

(١) عمل مكيافيللى لفترة قائدا للحرب ضد بيزا وعلى قصر الفترة الا انها أكسبته خبرة وايمانا عميقا بعدم صلاحية المرتزقة كجنود يعتمد عليهم فى الحروب .

(م ٣ - الاستعمار)

من كل ما تقدم يلاحظ ان مكيا فيللى قد بلور نظرية عامة فى الاستعمار موضحا جدواه وأساليب ممارسته مطلقا أهميته فلم يقصرها على دولة أو حالة معينة . وآراؤه فى هذا المجال تعتبر أكثر شمولاً من لينين الذى اتخذت نظريته شهرة خاصة فى القرن الحالى . وهو يختلف فى تركيزه على الاستعمار عن أرسطو الذى اعتبر الاستعمار والتوسع أحد أسباب الثورات والتحلل السياسى فى الدولة التى تمارسه . وفى الوقت الذى لم ير فيه أرسطو وأفلاطون من قلبه جدوى الاستعمار وأهميته فى تخليص دول المدينة من مشاكلها ، رأى مكيا فيللى بعين الخبرة السياسية النافذة خاصة فى مجال السياسة الواقعية أنه لا خلاص لدويلته فلورنسا ولا إيطاليا عامة الا بالسياسة التوسعية . وفى الوقت الذى نظر فيه كل من أفلاطون وأرسطو الى الخلف بهدف استعادة دولة المدينة لمكانتها وتميزها باعتبارها الوحدة السياسية الامثل فى نظرهما ، تطلع مكيا فيللى للامام ليس فقط لقيام دولة اقليمية ولكن لقيام دولة قومية تكون محط الولاء الاسمى على مستوى ايطاليا ككل . ومكيا فيللى لم يناد بالاستعمار بالنسبة لدولة معينة ولكن رأى ضرورته وجدواه كسياسة عامة للدولة فى علاقاتها مع غيرها .

هذا وقد سار هيجل (١) - فيلسوف الحياة الالمانية واستاذ ماركس - على نفس نهج مكيا فيللى من حيث التاكيد على حتمية الاستعمار بالنسبة للدولة أيا كانت . وقد جاءت آراؤه فى الاستعمار كنتاج طبيعى لايمانته بالدولة الذى وصل الى حد التقديس . فالدولة فى رأيه تنتمى لعالم الروح مباشرة وهى تمثل وحدة التاريخ وتتضمن أيضا روح التاريخ . اما الفرد فهو أقل أهمية بالنسبة للتاريخ حيث الافراد ماهم الا مجرد أدوات لعملية التغير التاريخى للدولة . والحرية الحقيقية ليست هى حرية الفرد ولكنها حرية الدولة وتحقيق ذات الفرد داخلها وهى تعنى

(١) عاش فى الفترة من ١٧٧٠ الى ١٨٣١ .

تقييد الفرد بواسطة الدولة ووضعها القيود عليه . فالدولة أسمى من الفرد ويجب اطلاق سلطتها وهي تعتبر « الفكرة المقدسة كما توجد في الارض » . وانطلاقاً من رؤيته هذه للدولة ، جاءت آراؤه في العلاقات الدولية والاستعمار . فالدولة في رأيه تمثل الوحدة الاساسية في العالم . وهي ذات سيادة مطلقة وعليه فلا يجوز الحد من سلطاتها بل يجب اطلاق يدها في علاقاتها مع الدول الاخرى . وقد نظر الى الحروب على أنها ليست أمراً خاطئاً أو لا أخلاقياً - كما ينظر اليها المثاليون - حيث اعتبرها - ظاهرة صحية وضرورية لتقوية الدولة في الخارج ولتوحيد الجبهة الداخلية . وقد أكد مثله مثل مكيافيللى ، على ضرورة الاستعمار والتوسع . ولكن اذا كان مكيافيللى قد انطلق في تحليله للاستعمار من هدف أساسى هو تحقيق الوحدة القومية واستخدام الاستعمار كوسيلة أساسية في هذا الشأن ، فان هيجل أكد على محورية السياسة الاستعمارية بالنسبة للدولة في علاقاتها مع بعضها البعض . وكانت آراؤه مصدر الهام فيما بعد لهتلر والنازية في السياسة التوسعية .

هذا ولم يكتف بعض المفكرين السياسيين بمحاولة تنظير مضمون الاستعمار ولكنهم ساهموا مساهمة فعلية في مقاومته (١) .

(١) ومن أهم الامثلة على ذلك الامام ابن تيمية الذى حمل السيف واشترك في مقاومة التتار - فى غزوهم للدولة الاسلامية ، كما قاوم الصليبيين . كما وجه ادموند بيرك هجوما للسياسة الاستعمارية البريطانية ، وخاصة لشركة الهند الشرقية مما اضطر الحكومة البريطانية الى تعديل سياستها . أما جمال الدين الافغانى ومحمد عبده فقد وجها هجومهما لمحاربة الاستعمار البريطانى ، ونفيا لهذا السبب وانشأ جريدة العروة الوثقى لاستمرار الكفاح ضد المستعمر . واذا كان جمال الدين الافغانى قد استمر حتى النهاية فى تلك السياسة الثورية ، فان محمد عبده وجه جهده لحركة الاصلاح الفكرى والدينى والسياسى كسبيل لمقاومة المستعمر .

الفصل الثاني

دوافع الاستعمار ومبرراته

كثيرا ما يتردد في مجال دراسة الاستعمار ودوافعه طبيعة المجتمع الدولي والتكنولوجيا - أو على وجه الدقة الفارق في التقدم التكنولوجي - باعتبارهما من أهم دوافع الاستعمار وأسبابه ، بل ان البعض يأخذ هذين العاملين - الخارجى والداخلى - على أنهما من مسلمات دوافع الاستعمار . على أساس أن طبيعة المجتمع الدولي الذى يتميز بالاناركية واللامركزية وافتقاره الى سلطة عليا فوق الدول تنظم سلوكها وتمنع اعتداء بعضها على بعض أو توسع بعضها على حساب الغير تعتبر محورية في تفهم ظاهرة الاستعمار . فضلا عن أن التقدم التكنولوجي لدى بعض الدول يدفعها للتسلط على غيرها من الدول المتخلفة تكنولوجيا : حيث الحروب ينتصر فيها المتفوق تكنولوجيا ، وحيث التسلط الاستعماري المباشر أو غير المباشر يكون للمتفوق تكنولوجيا على المتخلف تكنولوجيا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان التقدم التكنولوجي يؤدي الى زيادة الطلب على المواد الخام مما يدفع الدول الى الاستعمار كوسيلة للحصول عليها ، خاصة اذا ارتبط هذا التقدم التكنولوجي بالزيادة السكانية (١) .

ومع وجاهة هذه الآراء ومع التسليم بارتباطها بالظاهرة الاستعمارية باعتبارها أحد مظاهر ممارسة القوة السياسية في العلاقات الدولية ، الا أننا لا نذهب مع الرأي القائل بأنها تمثل دوافع للاستعمار . حيث

(١) لمزيد من المعلومات عن هذا الرأي انظر :

Nazli Choucri & Robert C. North, Nations in Conflict : National Growth & International Violence, San Fracisco : W. H. Freeman & Co., 1975, p. 15.

نرى أن كلا من طبيعة الوضع الدولي والتقدم التكنولوجي ليست دوافع للاستعمار ولكنها عوامل مساعدة للسياسة الاستعمارية . فطبيعة المجتمع الدولي تمثل المناخ الملائم لفرض السيطرة دون وجود قوة أعلى من الدول تنظم علاقاتها : فالقانون الدولي هو قانون بين الدول وليس فوق الدول ، والمجتمع الدولي يفتقر لقوة الزامية لفرض القانون ولتنظيم علاقات الدول . كما أن طبيعة المجتمع الدولي القائم أساسا على دول متساوية قانونا ومختلفة في قوتها ، فهي متفاوتة في الكبر والصغر ، وفي الغنى والفقر ، وفي التقدم والتخلف : هذا التباين يشكل المناخ المناسب لممارسة الأقوى لسيطرته على الأضعف دون رقيب أو الزام للحد من التسلط ، ودون وجود بديل أمام الدول الأضعف . كما أن طبيعة المجتمع الدولي تسهم في تدعيم التصارع على القوة بين الدول ، ذلك التصارع الذي يدفع الدول الى الالتجاء لكافة الوسائل لزيادة قوتها في مواجهة غيرها من الدول المنافسة لها بما في ذلك الاستعمار ، كما سيرد توضيحه عند بحث الدوافع السياسية . وعليه فيمكن القول بأن طبيعة المجتمع الدولي هي « عامل مساعد اطارى » لممارسة التوسع الاستعماري ، ان جاز هذا التعبير .

كما أن التفوق التكنولوجي في حد ذاته ليس سببا أو دافعا للاستعمار ، ولكنه يمثل العامل المساعد الاساسى لفرض السيطرة الاستعمارية باعتباره الاداة أو الوسيلة في يد المتسلط . وإذا كان البعض قد ذهب في تحليله الى أن هناك ميلا مؤكدا من جانب الدول المتقدمة تكنولوجيا الى التسلط على غيرها من المتخلفة تكنولوجيا ، فإن هذا لا يعنى أن التقدم هو دافع الاستعمار ولكن يعنى أنه الوسيلة التسلطية : حيث الميل للاستعمار يأتى حيثما تتوافر الوسيلة . ولكن الدافع وراء هذا الميل قد يكون اقتصاديا ، أو سياسيا أو اجتماعيا أو نفسيا . فالتقدم التكنولوجي لا يكون دافعا للاستعمار الا اذا ارتبط بأحد الدوافع المذكورة كأن يؤدي مثل ذلك التقدم الى الحاجة للحصول على المواد

الخام اللازمة لمواكبة التقدم أو ان يرتبط بالزيادة السكانية . وعليه
فيمكن النظر الى التقدم التكنولوجى فى هذا المجال على أنه متغير تابع .

وقد اختلفت دوافع الاستعمار من اقتصادية وسياسية واجتماعية
وانسانية وفقا للحالات المتعددة التى يمارس فيها الاستعمار . وتجدر
الاشارة الى أنه قد تتواجد كافة هذه الدوافع مجتمعة فى حالة ما .
ولكن فى حالات أخرى قد تتواجد فقط أى من هذه الدوافع كسبب مباشر ،
أما الدوافع الأخرى فقد تعتبر أسبابا تابعة أو غير ظاهرة أو غير
مباشرة . ففى الواقع لا يوجد سبب واحد للاستعمار يمكن أن يقال عنه
أنه هو الذى يدفع الدولة أو الدول لاتخاذ مثل هذه السياسة الخارجية
التوسعية . [ولا يمكن اخضاع ظاهرة عالمية فى الزمان والمكان ومعقدة مثل
الاستعمار لتفسير مبسط أو سبب واحد (١)]

فكثيرا ما تتداخل الدوافع وتتركب ، من ذلك مثلا ما ذكره البعض
من أن وراء جهود كل من أسبانيا ، وهولندا ، والبرتغال ، وفرنسا ،
وانجلترا لانشاء امبراطوريات فى العالم الجديد هو ثلاثة دوافع تبدأ
كل منها بحرف G هى : Gold, Glory, & God الذهب ، والمجد ،
والرب (٢) .

كما يجدر ، لمعرفة أسباب الاستعمار فى حالة ما ، عدم الاكتفاء
بالشعارات التى ترددها الدول التى تتخذ سياسة استعمارية ، بل
محاولة بحث كل حالة على حدة لتفهم حقيقة الدافع اليها ، من ذلك
مثلا أن الدول الغربية غالبا ما تخفى الدوافع الاقتصادية تحت ستار
دوافع انسانية كما سيرد بحثه ، كما أن الاتحاد السوفيتى عادة ما
يخفى محاولته للتسلط وراء نشر الايديولوجية ، واسرائيل عادة ما تخفى

Greene, op. cit., p. 427.

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

Snyder, op. cit., p. 1.

(٢) انظر :

توسعها تحت اسم الامن . ويمكن تقسيم دوافع الاستعمار بصفة عامة الى :

١ - دوافع سياسية .

٢ - دوافع اقتصادية .

٣ - دوافع اجتماعية و انسانية وايدولوجية .

وحيث أننا في مجال بحث العلاقات السياسية الدولية فسنتناول بالتحليل أولا الدوافع السياسية ، خاصة وأن الباحثين في مجال العلاقات السياسية الدولية كثيرا ما يعطون للدوافع السياسية الاولوية على ما عداها حتى على الدوافع الاقتصادية التي وان كانت لها جاذبية كبيرة كشعار إلا أن الاحداث التاريخية لا تؤيدها في كثير من الاحيان .

المبحث الاول : الدوافع السياسية

تدور الدوافع السياسية أساسا حول ظاهرة القوة في العلاقات السياسية الدولية . ويرى أصحاب هذا الرأي ان الاستعمار ينتج طبيعيا عن ظاهرة القوة التي يتميز بها الوضع الدولي [بمعنى أن الدولة المستعمرة تهدف في كثير من الحالات الى زيادة قوتها بضم عناصر قوة جديدة اليها مما يؤدي الى الزيادة الكلية في عناصر قوتها بعد اضافة عناصر قوة المستعمرات اليها] فمثلا اعتمدت انجلترا على الداخل في سد ٣٠٪ فقط من احتياجاتها من المواد الغذائية اما الباقي فقد اعتمدت على مستعمراتها في تزويدها به مستندة الى قوة اسطولها على وجه الخصوص . كما أن كلا من فرنسا وانجلترا استخدمت القوة البشرية لمستعمراتها في الحروب . وفي الحرب العالمية الاولى والثانية استخدمت انجلترا وفرنسا قوات من افريقيا وآسيا في الخطوط الامامية .. كذلك فان المستعمرات تتيح للدولة المستعمرة توافر المواد الخام اللازمة للصناعة والامن العسكري . كما أن اليابان استفادت من مصادر الفحم والحديد الغنية في منشوريا التي كانت تمثل المركز الصناعي للصين وكان هذا وراء احتلال اليابان لها قبيل الحرب العالمية الثانية (١) . حقيقة انها أعلنت تحويلها الى دولة منشوكو كدولة مستقلة ولكنها كانت « دولة لعبة » في يد اليابان بما يسمح بتنفيذ مخططاتها التوسعية واقعيا مع مواجهة الرأي العام العالمى وجهود عصبة الامم .

وفي الواقع يبدو واضحا من سياسة كل من اسبانيا والبرتغال وانجلترا في سبيل الحصول على المستعمرات ان هدف كل منها هو الوصول الى مصادر القوة التي تمكنها من احتلال مركز مرموق في المجال الدولي وذلك بزيادة قوتها .

Greene, op. cit., p. 442 ff.

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

واذا كانت البرتغال قد حولت نفسها الى دولة بوليسية استطاعت أن تقاوم جهود مستعمراتها في افريقيا للاستقلال ، الامر الذى جعلها آخر القوى الاستعمارية هناك - حيث لم تستقل مستعمراتها الا في سنوات ٧٤ ، ٧٥ ، ١٩٧٦ على التوالى بالنسبة لغينيا بيساو ثم موزمبيق ثم انجولا - فان حقيقة تمسكها للنهاية بمستعمراتها ترجع الى أنها وهى الفقيرة الصغيرة بمستعمراتها فما بال تخليها عنها ، الامر الذى اعتبر انتحارا قوميا .

ومن الدوافع السياسية للاستعمار المرتبطة بسياسة القوة ، الرغبة في المحافظة على توازن القوى [فثمة دول كثيرة سعت لموازنة قوة منافسيها عن طريق بسط سيطرتها على أرض أجنبية عنها مما يضيف اليها قوة مادية ومعنوية] فبسمارك مثلا شجع مجهودات فرنسا في التوسع فيما وراء البحار ، خاصة في أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر حتى تعوض عن فقدانها لمنطقة الألزاس واللورين الغنية بمواردها لالمانيا . ويمكن القول أيضا بأن ألمانيا لجأت الى اللحاق بغيرها من الدول الاستعمارية في هذا المجال وان كان ذلك قد جاء متأخرا : فقد عملت على الحصول على مستعمرات خاصة في افريقيا وجزر المحيط بغرض تعديل توازن القوى في أوربا لصالحها ، وذلك تجاه ^{كل} من انجلترا وفرنسا . ونفس المثل ينطبق على ايطاليا - التى دخلت المجال الاستعماري متأخرة عن بقية الدول الاوربية ، شأنها في ذلك شأن ألمانيا - حيث توسعت في افريقيا . وقد يأتى في هذا الاطار توسعها قبيل الحرب العالمية الثانية في أثيوبيا مما أفقد هذه الاخيرة استقلالها لبضعة أعوام . ومن المعروف ان سياسة التعويضات الاقليمية تعتبر أحد أساليب توازن القوى .

ومن الامثلة الواضحة في الشرق الاوسط توسع اسرائيل بدعوى تحقيق الامن والمحافظة على توازن القوى كما تفسره من جانبها .

ويضاف الى ما سبق ذكره من أسباب التوسع الاستعماري المرتبطة بتوازن القوى الحروب سواء الكاسبة أو الخاسرة ، أى سواء خرجت منها الدولة منتصرة أم منهزمة : فالحروب مع أنها قد تنشأ تحقيقاً لتوازن القوى ، إلا أنها عادة ما تطيح بتوازن القوى القائم وعلاقات القوى القائمة عليه ، وتعمل على إقامة توازن قوى جديد وعلاقات قوى جديدة . وعادة ما تسعى الدولة المنتصرة الى دفع انتصارها الى أقصاه ، وذلك بالتوسع على حساب غيرها من الدول والشعوب المنهزمة ، وبالتالي عادة ما تتبع سياسة استعمارية بعد انتهاء الحرب وتستمر في اخضاع شعوب اجنبية عنها . مما يؤدي الى خلق وضع جديد من عدم التوازن على حساب الدول المنهزمة ، والمثل الحى أمامنا فى منطقة الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٦٧ وتمسك اسرائيل بتوسعها فى المناطق العربية المحتلة وعدم التخلي عنها الا بشروطها وتحقيقاً لمصالحها .

ومن ناحية أخرى فإن الهزيمة فى الحرب أو الحرب الخاسرة عادة ما تلحق العار بالدول المنهزمة ، الامر الذى يهز من كيانه ويقضى على فخرها القومى ، ولذلك فعادة ما تسعى للتخلص من آثار الهزيمة ، بل وقد تدفعها ذكرى الهزيمة ومرارتها الى الاطاحة بالاوضاع التى فرضت عليها بعد هزيمتها ، بل وقد تسعى للتوسع اذا أمكنها ذلك على حساب غيرها خاصة ممن قام بهزيمتها كنوع من الانتقام ، وعادة فانه بقدر الهزيمة يكون قدر الرغبة فى النهضة من جديد والرغبة فى الانتقام . وهذا المثل يبدو واضحاً من هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الاولى ونهضتها من جديد فيما بين الحربين ثم توسعها فى الحرب العالمية الثانية حيث اجتاحت أوروبا بأكملها .

وقد تعمل الدولة على ضم مناطق جديدة اليها وذلك بغرض تأمين الدفاع القومى عن نفسها أو بغرض الحيلولة دون قيام غيرها بضم هذه المناطق مما قد يتبعه تهديد مصالحها القومية ، وما قد يلحقه مثل هذا الضم من أضرار بمواطنيها الذين قد لا تعود عليهم فوائد تذكر

من ضم دولتهم لاقليم ما ، ولكن تحقيق بهم الاضرار اذا قامت دولة اخرى بضمه ، وهو ما يطلق عليه الضم الوقائي ، ويرتبط به الضم او الاستعمار الاستباقي (١) : بمعنى الاسراع باستعمار اقاليم جديدة لم تكتشف بعد اهميتها او اهمية ثرواتها ولكن قد تصبح لها قيمة مستقبلية .

فعلى سبيل المثال لجأت الولايات المتحدة الامريكية الى ضم الفلبين خوفا من أن تقوم دولة أخرى ، وبخاصة ألمانيا ، بضمها مما قد يؤدي الى تهديد مصالح الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاقصى . ومعظم توسع بريطانيا في الهند وبورما يمكن ارجاعه الى خوف بريطانيا من تهديد روسيا وفرنسا وحمايتها لتلك المناطق من قيام غيرها باحتلالها . كما أن هولندا أكملت بسرعة احتلالها لجزر الهند الشرقية في بداية هذا القرن حيث اقترب خطر الدول الاستعمارية الاخرى . وينفس المثل فان التصارع الاستعماري على افريقيا - المعروف بالتكالب الاستعماري *The Scramble for Africa* في أواخر القرن الماضي قام على أساس هذا السبب الى حد كبير (٢) كما أن توسع الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية أثناء الحرب العالمية الثانية وما حققه من مكاسب اقليمية وسيطرة استمرت بعدها يدخل في هذا المجال . ويمكن أيضا القول بأن دخول القوات السوفيتية وقوات حلف وارسو الذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي الى تشيكوسلوفاكيا في أغسطس سنة ١٩٦٨ يدخل في هذا المجال حيث جاء نتيجة لخوف الاتحاد السوفيتي من خروج تشيكوسلوفاكيا على زعامته ودخولها تحت النفوذ الغربي . وبالتالي فقد جاء احتلالها وتغيير النظام السياسي والاقتصادي بها قهرا كنوع من

(١) لمزيد من المعلومات عن الضم الوقائي والاستباقي انظر : ماجدوف ، الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم ، مرجع سابق ، ص ١٨ ، ١٩ .
(٢) لمزيد من المعلومات عن هذه الظاهرة انظر ، Raymond F. Betts (ed).

The Scramble for Africa : Causes and Dimensions of Empire, Englewood. Chicgo, Bosotn, 1966.

الوقاية ضد النفوذ الغربى الذى بدأ ينتشر فى ذلك الوقت خاصة من جانب المانيا الغربية . وكذلك فان سعى اسرائيل لضم الجولان بدعوى تحقيق الامن ، يعتبر أحد صور هذه السياسة .

يضاف الى الدوافع السياسية أن الدولة تلجأ الى الاستعمار بغرض الوصول الى مراكز أو مواقع استراتيجية تزيد من قوة الدولة بغرض حماية الدولة لنفسها وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أى حماية منها لبعض ممتلكاتها والمحافظة على مصالحها الحيوية (١) . مثال ذلك سيطرة بريطانيا على جبل طارق ومالطة وقبرص وقاعدة قناة السويس وعدن ، وكذلك رأس الرجاء الصالح وسيلان فى سبيل حماية ممتلكاتها فى الهند وطريقها لسنغافورة وهونج كونج واستراليا ، وقد اعتمدت بريطانيا فى الواقع على أسطولها الضخم لتأمين تلك النقاط الاستراتيجية وحماية تجارتها وامبراطوريتها الضخمة . وبنفس الحال يمكن اعطاء المثل على اهتمام روسيا القيصرية بمضايق البوسفور والدردنيل فى تركيا وعلى استمرار الاتحاد السوفيتى بعد قيام الثورة سنة ١٩١٧ فى الاهتمام بتلك السياسة . . ومن ذلك أيضا اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بمنطقة البحر الكاريبى وسيطرتها على بعض المواقع فى تلك المنطقة مثل قاعدة جوانتانامو فى كوبا وفرجين ايلاند ، وذلك لحماية قناة بنما على وجه الخصوص بما لها من أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة - حيث تربط بين شواطئها الشرقية والغربية . كما يدخل فى هذا المجال أيضا سيطرة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٧ فى ظل نظام الوصاية على جزر المحيط التى كانت تحت انتداب اليابان وهى

(١) لمزيد من المعلومات عن الدوافع الامنية للاستعمار انظر :

John S. Galbraith, « The Security Explanation : The Turbulent Frontier as a Factor in British Expansion », in Robert J. & Robert Jervis (eds.) International Politics : Anarchy, Force, Imperialism, Boston Little, Brown & Co., 1973, pp. 395-415.

مارشال وماريان وكارولين - كمناطق استراتيجية تحت الوصاية حيث لا تخضع لاشراف دولى فعال - وذلك رغبة منها فى حماية وتأمين هاواى التى أصبحت احدى الولايات الامريكية ، والتى أخذتها الولايات المتحدة الامريكية ، أساسا ، للدفاع عن الجزء الغربى من القارة الامريكية وحمايته .

كما يضاف أيضا الى هذه الامثلة استعمار فرنسا وموقفها من الصومال الفرنسى وبخاصة منطقة ميناء جيبوتى الذى يتحكم مع عدن - المقابلة له - فى مدخل البحر الاحمر والذى اتضحت أهميته الاستراتيجية بعد شق قناة السويس ، وهى الطريق الحيوى للمواصلات بين أوربا وآسيا . ولم يكن لجيبوتى فى الواقع أهمية استراتيجية قبل هذا الوقت . وتعتبر منطقة الصومال الفرنسى - التى أصبحت فرنسا تطلق عليها اسم « اقليم العفار والعيسى » نسبة للقبيلتين الرئيسيتين فيها واخمادا لفكرة انضمام الاقليم للمناطق الصومالية الاخرى فى تكوين الصومال الكبير - أو جيبوتى حاليا ، هى المنطقة الوحيدة التى بقيت دون غيرها فى القارة الافريقية تحت الحكم الفرنسى وبعد جهود جادة طويلة استطاع الاقليم بالفعل أن يحصل على استقلاله عام ١٩٧٧ بعد مضى نحو ١٧ عاما من استقلال غالبية المستعمرات الفرنسية فى افريقيا .

وقد يكون وراء التوسع الاستعمارى وجود بعض المناطق الضعيفة التى لا يمكنها الدفاع عن نفسها ، مما يشجع الدول الاقوى على أن تمتد سيطرتها عليها باسم الاستعمار وهو ما يطلق عليه مناطق الفراغ . وقد أغرى ضعف غالبية الدول الاوربية هتلر على احتلالها أثناء الحرب العالمية الثانية { والدول الاقوى عادة ما تشير الى وجود فراغ للقوة فى الدول الاضعف وان عليها هى ان تملأ هذا الفراغ }

وأخيرا فقد تسعى الدولة للاستعمار وهى ليست مدفوعة بأسباب استراتيجية أو اقتصادية ولكن لرغبتها فى الوصول الى تحقيق الهيبة والمكانة والمركز الدولى المرموق . فاذا اكان مدى ما تضيفه لها مستعمراتها

من عناصر قوة مادية يتوقف على ما لهذه المستعمرات من أهمية استراتيجية وقدرات وامكانيات فان الكسب في هذه الحالة يعتبر محدودا أو نسبيا ، الا ان ما تضيفه المستعمرات من هيبة ومكانة وآثار نفسية ومعنوية يعتبر كسبا غير محدود أو مطلقا . ولعل هذا يفسر اقبال الدول على استعمار مناطق تفتقر في وقت احتلالها الى أية أهمية تذكر ، فالتكالب الاستعماري والحصول على المستعمرات يمثل ركنا أساسيا في الهيبة والمكانة القومية وكثيرا ما يبرر الاستعمار الالماني والتوسع بعد سنة ١٨٧١ - أي بعد اتحاد ألمانيا - على أساس القوة القومية والهيبة (١) ويلاحظ في هذا الشأن أن من الاسباب السياسية للاستعمار دخول بعض الدول في الصراع الاستعماري مدفوعة لا بأسباب سياسية محدودة في الوصول الى مركز دولي ممتاز ، ولكن بسبب الاهواء الشخصية التي استحوذت على أفراد قلائل في الدولة خاصة الزعيم القومي والنخبة والطلبة الحاكمة ، تأكيدا لاهمية زعامتهم للدولة وسعيا لارجاع ما قد تصل اليه الدولة من هيبة ومكانة نتيجة للتوسع الى زعامتهم وانجازاتهم ، بصرف النظر عما قد يكون هناك من قصور في الرؤية أو ارتجال في المشروعات التوسعية ، الامر الذي قد ينتهي بالفشل ، وقد يأتي بآثار عكسية على حساب هيبة ومكانة الدولة . من ذلك مثلا سياسة كل من نابليون وهتلر وموسوليني التوسعية .

(١) لمزيد من المعلومات انظر : « Organization for Imperialism The German Colonial Society, the Pan-German League & the German Naval Society, 1882-1918 », in Snyder, op. cit., pp. 63-70 esp. 65.

المبحث الثاني : الدوافع الاقتصادية

يرى كثير من المفكرين أن أساس التوسع الاستعماري يرجع الى دوافع اقتصادية ، أما غيرها من دوافع سياسية أو اجتماعية أو انسانية فيعتبرونها مجرد تبرير للدوافع الاقتصادية الاصلية . وتتمثل أهم الدوافع الاقتصادية في نقاط رئيسية : تدور حول الرغبة في :

- الحصول على موارد أولية لا تتوافر بنفس النسبة أو لا تتوافر كلية في الدولة المستعمرة وبشروط لا يمكن للدولة المستعمرة الحصول عليها من دولة مثيلة لها .

- الحصول على أيد عاملة أو عنصر العمل بتكلفة أقل .

- توفير أسواق خارجية للبضائع المصنعة والمنتجات الخاصة بالدول المستعمرة بمعنى إيجاد منافذ خارجية للمنتجات المحلية .

- تحقيق أكبر عائد ممكن من استثمارات رؤوس الاموال :
أي إيجاد متنفس لاستثمار رؤوس الاموال .

- تطور ميزان المدفوعات لصالح الدولة المستعمرة .

وقد أكد الكثيرون على هذه الدوافع الاقتصادية على مر السنين ، وأن كان التركيز قد زاد خاصة في القرن الحالي ، وأكثر تلك الآراء شهرة وأهمية ، على الأقل على المستوى الايديولوجي ، هي تلك النظريات التي تركز على ربط الاستعمار ودوافعه الاقتصادية بالنظام الرأسمالي على وجه الخصوص موضحة أن تطور النظام الرأسمالي يؤدي بالدول التي تأخذ بهذا النظام الى تحقيق الاهداف السابقة ، وينتهي الامر

بها الى الاستعمار والحروب الاستعمارية (١) وكان هوبسون - الاقتصادي الانجليزي - رائدا في هذا المجال بأرائه التي نشرها سنة ١٩٠٢ وقد تبني آراءه فيما بعد لينين وغيره من المفكرين الاشتراكيين الذين سبقوه مثل كارل كاوتسكي وروزا لكسمبرج وهيلفردينج وبوخارين (٢) في محاولة لوصم الدول الرأسمالية بالاستعمار واعتباره ظاهرة رأسمالية .

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن كلا من الماركسيين والاشتراكيين والاقتصاديين الليبراليين الغربيين على حد سواء يركزون على الدوافع الاقتصادية للاستعمار غير أن الماركسيين (٣) والاشتراكيين (٤) يرون أن الدولة الرأسمالية تصبح استعمارية للمزايا التي تعود عليها من ذلك بينما يرى الاقتصاديون الليبراليون (٥) أن الدولة سواء أكانت رأسمالية أو غيرها تصبح استعمارية وذلك للمثالب أو المضار التي تجنيها أو تعاني منها اذا لم تتوسع بينما يتوسع الآخرون . وبينما الماركسيون والاشتراكيون يؤكدون على أن الاستعمار سببه طبيعة الدولة (ويعنون على وجه الدقة طبيعة النظام الرأسمالي للدولة) ، فإن الاقتصاديين الليبراليين يؤكدون أن

(١) عن الدوافع الاقتصادية وارتباطها بالنظام الرأسمالي والتصارع بين الدول الاستعمارية انظر :

Endre Sik, « The Scramble as a Necessary Phase in European Capitalistic Exploitation », in Betts, op. cit., pp. 65-7.

انظر أيضا :

James E. Dougherty & Robert L. Pfalzraff, Jr., Contending Theories of International Relations, New York; J. B. Lippincott Co., 1971. pp. 172-195.

(٢) لمزيد من المعلومات عن آراء كل من هؤلاء انظر :

V. G. Kiernan, Marxism & Imperialism, London : Edward Arnold, 1974, pp. 6-68.

(٣) انظر آراء لينين .

(٤) انظر آراء هوبسون .

(٥) انظر كمثال : Lionel Robbins, « Defensive Economic

Imperialism », in Art & Jervis, op. cit., pp. 311-321.

(م ٤ - الاستعمار)

سبب الاستعمار يرجع في جذوره الى طبيعة النظام الدولى . فالدولة قد لا تستفيد كثيرا بطريقة مباشرة اذا اتبعت سياسية التوسع الاستعماري ، الا أنها في رأى هؤلاء الاقتصاديين تخسر كثيرا من سياسات الحد والتقييد التي تتخذها الدول الأخرى مثل الوقوف في وجه التجارة الحرة ، والحماية الجمركية وغيرها مما يقف في وجه مصالح الدولة الأمر الذي قد يدفعها للتوسع ضمانا لمصالحها ، كما سبق ذكره عند بحث الاستعمار الوقائي .

نظرية هوبسون في الاستعمار (١) :

يرى أن الامبريالية وليدة النظام الرأسمالى وما ينتج عن تبلوره وتطوره من فائض في الناتج الصناعى دون أن يقابله استهلاك مماثل - أى في الوقت الذى يزيد فيه الفائض الصناعى نتيجة زيادة الغنى في جانب الرأسماليين فان الاستهلاك يقل نتيجة ضعف القوى الشرائية عند الغالبية من فئات المجتمع ، بما لا يمكنها من استهلاك ثمار التصنيع ، فالمجتمعات الرأسمالية تواجه بورطة تتمثل في زيادة الانتاج ونقص الاستهلاك في نفس الوقت . وبالتالي فان هذا الخلل في النظام الرأسمالى يؤدي الى البحث عن أسواق في الخارج (فيما وراء البحار) لتصريف المنتج والبحث عن فرص لاستثمار رؤوس الأموال . ولكن من الملاحظ أن هوبسون ليس من رآيه أن الاستعمار حتمى ولا يمكن الحيلولة دون تطوره بتطور النظام الرأسمالى - على عكس ما رآه لينين في نظريته عن الاستعمار - اذ يذهب

(١) عن نظرية هوبسون انظر :

John, A. Hobson, Imperialism : A Study, London : George Allen and Unwin, 1902.

انظر ايضا الطبعة اللاحقة سنة ١٩٣٨ .

ولتخليص أهم أفكار هوبسون التي وردت في كتابه هذا انظر :

« J. A. Hobson's Classic Assault on Imperialism, 1902 » Snyder

op. cit., pp. 148-155.

هوبسون بنظرة المصلح الاجتماعى الى أنه من الممكن عدم تبلور النظام الرأسمالى الى نظام استعمارى وذلك عن طريق خلق قوة شرائية فى الداخل تستوعب الفائض من المنتج الصناعى ، وبالتالى لا تكون هناك حاجة للبحث عن أسواق فى الخارج بالمستعمرات . وكان من أهم اقتراحاته تحسين حال العمال والطبقات الفقيرة ، حتى يمكن رفع قوتها الشرائية فى استيعاب الفائض ، وبهذا يمكن ايجاد أسواق فى الداخل للمنتج الصناعى ولاستثمار رؤوس الأموال ، ومن ثم تلافى السعى وراء المستعمرات والحروب الاستعمارية بين الدول المستعمرة من أجلها ، أى أن الدول الرأسمالية ترى فى الحل الاستعمارى مخرجاً من الورطة التى تجد نفسها فيها بتبلور النظام الرأسمالى ، والمستفيد من هذا هو الطبقة الرأسمالية التى تسير مقدرات الدول الاستعمارية وفقاً لمصالحها . ومن الجدير بالملاحظة أن هوبسون كان على وعى بوجود قوى وعوامل غير اقتصادية - سواء أكانت سياسية أو عسكرية أو نفسية أو دينية - كانت من دوافع التوسع الأوروبى فيما وراء البحار فى القرن التاسع عشر . ولكنه أكد على أن أهم عامل فى الاستعمار هو النواحي المالية أو المصالح المالية فى النظام الرأسمالى وهذا العامل هو الذى ينظم كافة العوامل والقوى الأخرى فى كل متماسك معطياً دفعة للاستعمار (١) . فالامبريالية فى رأيه عادت بالفائدة على بعض الجماعات القليلة الخاصة ذات المصالح ، ويذكر على وجه الخصوص البنوك الكبيرة ودور السمسرة فى لندن ، ولكنها كما يؤكد لم تكن ضرورية بل انها كانت ضارة بالنسبة لغير تلك الجماعات .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

نظرية لينين في الاستعمار (١) :

يعتبر لينين بأرائه التي جاء بها سنة ١٩١٦ أهم من تناول موضوع الاستعمار في العصر الحديث . وقد بنيت نظريته أساسا على نظرية هوبسون (٢) مع دفع التحليل الى حد القول بحتمية الظاهرة الاستعمارية في اطار تبلور النظام الرأسمالي . وعليه فهو لا يكتفى بما رآه كارل كاوتسكي من أن الاستعمار هو « السياسة المفضلة » للدولة الرأسمالية أو على حد تعبيره « هو سياسة الرأسمال المالى المفضلة » (٢) حيث اعتبر لينين أن المسألة ليست مجرد تفضيل بل ان هناك حتمية .

ولقد أوضح لينين رأيه القائم على تحليل ماركس للنظام الرأسمالي وقوانين حركته كما اكتشفها ، بأن الامبريالية تمثل مرحلة خاصة معينة من تبلور النظام الرأسمالي ، حيث أوضح أن القانون العام والأساسي للرأسمالية هو التركيز المستمر للملكية وسائل الانتاج وملكية رؤوس الأموال في أقل عدد من الأيدي . أى ان الاقتصاد الرأسمالي يقع تدريجيا تحت سيطرة الاحتكارات والترسّات ، وتتدعم هذه السيطرة الاحتكارية بالسيطرة الدولية للكارتلات الدولية وهنا تتحول الرأسمالية الى الطابع الامبريالى : « فالاستعمار هو الرأسمالية في مرحلة الاحتكار » (٤) -

V. I. Lenin, Imperialism; The Highest Stage of Capitalism. (١)
New York : International Publishers Co., 1949.

(٢) وقد ذكر لينين بنفسه في مقدمة كتابه . . . « ولكنى قد استفدت ، على كل حال ، من المؤلف الانكليزى الرئيسى الموضوع فى الاستعمار - كتاب ج . أ . هوبسون - بكل الانتباه الذى يستحقه هذا المؤلف حسب اعتقادى » . انظر : لينين ، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، المختارات ، المجلد ١ ، الجزء ٢ ، موسكو : دار التقدم ، د . ت ، ص ٣٠٥ . وتجدر الإشارة الى أن لينين جاء بأفكاره هذه سنة ١٩١٦ ، ولكن هذا المؤلف لم ينشر منفردا الا عام ١٩١٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٠٩ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٠٤ . وقد استخدم فى الترجمة العربية الرسمية تعبير استعمار أما فى الاصل الروسى والانجليزى فقد استخدم تعبير امبريالية لنفس المعنى .

وهذا هو التعريف الموجز الذى أعطاه للاستعمار - أو وفقا لرأيه فان الامبريالية هى أعلى مراحل الرأسمالية وهى مرحلة الاحتكار (تلك المرحلة التى بدأت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر) . وبالتالي فـان الحروب الاستعمارية والتسلط الخارجى حتمى بتبلور النظام الرسمى بفعل تناقضاته الداخلية . وقد ذهب لينين الى النظر الى تاريخ الجيل السابق باعتباره صراعا بين الدول الرأسمالية المتقدمة للسيطرة على المستعمرات والأسواق . وان الدول الرأسمالية قد كونت محالفات لاستغلال المناطق المتخلفة . وقد استطاعت الدول الاستعمارية أن تسيطر بالفعل على أقاليم ومناطق نفوذ خاصة فى الشرق الأقصى وأفريقيا (١) .

وعلى هذا فان لينين كان على وعى بأن التعريفات الموجزة - بما فيها تعريفه الموجز للاستعمار والمشار اليه سابقا - تعتبر قاصرة حيث هى ذات طابع شرطى نسبى ولا تستطيع أن تكون شاملة لكافة أوجه العلاقات الخاصة بظاهرة فى حالة تطورها الكامل . ومن ثم فقد أعطى تعريفا أشمل بقوله : « فالاستعمار هو الرأسمالية عندما تبلغ من التطور درجة تكونت فيها سيطرة الاحتكارات والراسمال المالى واكتسب فيها تصدير الرأسمال أهمية كبرى وابتدأ تقسيم العالم بين التروستات العالمية وانتهى تقسيم جميع أقطار الأرض بين كبريات البلدان الرأسمالية » (٢) .

وبالتالى فان تعريفه الشامل للاستعمار يتضمن خمسة دلائل أساسية فى رأيه هى (٢) :

« ١ - تمركز الانتاج والراسمال تمركزا بلغ من علو تطوره درجة نشأت معها الاحتكارات التى تلعب الدور الفاصل فى الحياة الاقتصادية .

(١) انظر : Dougherty & Pfalzraff, op. cit., p. 180.

(٢) لينين ، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

٢ - اندماج الرأسمال البنكي بالصناعى ونشوء الطغمة المالية على أساس الرأسمال المالى .

٣ - تصدير الرأسمال ، خلافا لتصدير البضائع يكتسب أهمية فى منتهى الخطورة .

٤ - تتشكل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقتسم العالم .

٥ - انتهى تقسيم أقطار الأرض من قبل كبريات الدول الرأسمالية « .

وعليه يتمثل « الرأسمال المالى » ومضمون هذا المفهوم فى نفس الوقت فى (١) :

(أ) تركز الانتاج .

(ب) الاحتكارات الناتجة عن هذا التركز .

(ج) اندماج أو اقتران البنوك والصناعة .

ولكن فى مجال تحليل الدوافع الاقتصادية وان كان من المسلم به أن الدول الاستعمارية عامة حققت وتحقق مكاسب اقتصادية الا أنه من غير الموضوعى اعتبار ان الاستعمار يرتبط بالنظام الرأسمالى دون غيره من الأنظمة ، ففى الواقع لا يوجد فارق بين رغبة بريطانيا فى تحويل مصر الى مزرعة للقطن لمصانعها فى يوركشير ورغبة الامبراطورية الرومانية فى تحويل مصر أيضا الى مستودع للقمح ، وكذلك جهود الاتحاد السوفيتى فى تحقيق المكاسب الاقتصادية من سيطرته على أوروبا الشرقية ، وتسخير اقتصادياتها لخدمته ، ونفس الحال احتلال اليابان لمنشوريا - أهم اقليم صناعى للصين كما سبق توضيحه . فالاستعمار يرتبط عادة بهيكل

(١) المرجع السابق ، ص ٣٥٤ .

النظام الدولى وليس بنظام اقتصادى أو سياسى معين فى داخل هذا النظام الدولى .

ومن أهم الانتقادات التى توجه لمحاولات ربط الاستعمار بالنظام الرأسمالى ما يلى :

- انها لم توضح الأسباب التى أدت الى قيام الامبراطوريات القديمة والتوسعات التى سبقت تطور النظام الرأسمالى . من ذلك مثلا التوسعات فى العصور القديمة وعلى رأسها توسعات مصر الفرعونية والاشوريين والفرس والهكسوس وقيام الامبراطورية الرومانية ، والتوسعات والفتوحات الاسلامية وغزوات التتار والصليبيين ، وكذلك التوسعات الأسبانية والبرتغالية فى القرن الخامس عشر ، والتوسع البريطانى الاستعمارى فى القرنين ١٧ ، ١٨ الذى تم بدون أن تكون الاعتبارات الاقتصادية هى الأساس الوحيد ، بمعنى أن الرأسمالية لم تكن قد تبلورت تماما فى بريطانيا فى ذلك الوقت ، ولا فى فرنسا التى توسعت استعماريا فى نفس الفترة . وكذلك البرتغال التى اعتبرت قوة استعمارية كبيرة فى القرن ١٩ على الرغم من عدم توافر أهم أساسيات الحضارة الرأسمالية بها . كما لم توضح أسباب التوسع من جانب دول لا تأخذ بالنظام الرأسمالى مثل الاتحاد السوفيتى وتوسعه فى أوربا الشرقية .

- القول بأنها حتمية بتطور النظام الرأسمالى لا يفسر كيف أن نظما رأسمالية مثل سويسرا والسويد لم تطور نظما استعمارية .

- ان حركة رؤوس الأموال لا تسير بالضرورة حركة الاستعمار ، ففى أوائل القرن ١٦ لم يكن هناك تكالب على الاستعمار ورغم هذا صدرت أموال كثيرة للخارج للاستثمار ، بينما فى أواخر القرن ١٩ وحتى عام ١٩٠٥ كان هناك تسابق على الاستعمار ومع ذلك كان هناك هبوط فى تصدير رؤوس الأموال .

فكل من روسيا القيصرية والولايات المتحدة الأمريكية كانت مدينة ،
لا دائنة ، وذلك عند توسع كل منهما على مستوى القارة وبناء امبراطورية
ضخمة قارية (١) .

- يرى بعض المفكرين الاقتصاديين مستنديين لتقارير الأمم المتحدة
وغيرها أن التبادل التجارى وحركات رؤوس الأموال تكون أكبر حجما
بين الدول المتقدمة اقتصاديا وبعضها بعضا عنها بين الدول المتقدمة
والمتخلفة ، ويذكر مثلا أن ٢٦ر٦ من واردات بريطانيا عام ١٩٣٧ كانت من
مستعمراتها والباقي من خارج هذه المستعمرات ، ويضيفون على ذلك أن
الاستثمارات البريطانية في الخارج وزعت بين مستعمراتها وغيرها
بنسبة ٣ : ٣٧ .

فمن الملاحظ ان التجارة عادة لا تنتج عن الاستعمار - أو لم تتبع
العلم الاستعماري . فالدول الاستعمارية تتاجر مع بعضها بعضا بدرجة
لا تقاربها تجارتها مع مستعمراتها . فالتجارة الاستعمارية - بين الدولة
المستعمرة ومستعمراتها مثلت نسبة ضئيلة من تجارتها عامة (٢) . والواقع
أن المستعمرات في العادة لم يكن لديها القدرة الاستيرادية الكبيرة . فعلى
الرغم من ارتفاع متوسط الميل للاستيراد بها الا أنه ليس لديها الامكانية
الكافية لسداد مقابل واردات على مستوى واسع .

فبريطانيا مثلا التى مثلت أهم دولة دائنة ، وجدت أفضل وأهم
أسواق استثمار لأموالها في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية
عامة لا في مستعمراتها .

(١) انظر :
Greene, op. cit., p. 447.
ولمزيد من المعلومات عن الانتقادات الموجهة لنظرية لينين وللدوافع
الاقتصادية وحدها انظر :

J. Freymond, Linine et L'imperialisme, Lausanne : Librairie Payot,
1951.

(٢) المرجع السابق ص ٤٤٦ .

وكذلك فرنسا التي كانت أيضا دولة توسعية ودائنة لم تضع استثماراتها في مستعمراتها ولكن في روسيا القيصرية بعد ان أصبحت الدولتان حليفين في التسعينيات من القرن ١٩ ، وذلك بهدف الربح ، بالإضافة الى بناء القدرات العسكرية لروسيا فضلا عن استثماراتها في رومانيا ، أسبانيا ، البرتغال ، مصر والامبراطورية العثمانية . وعليه فانه في الوقت الذي بلغت استثمارات فرنسا الخارجية من ٣٠ الى ٣٥ بليون فرنك وجه منها ٢١/٢ بليون فقط لمستعمراتها (١) .

وغنى عن الذكر أن الأموال تبحث لنفسها عن الاستثمار حيثما تكون الحكومات مستقرة وحيثما تحصل على أسعار فائدة مرتفعة .

- انه من الناحية التاريخية فإن الاستثمار الرأسمالي لم يوجه نحو البلدان التي تملك فائض عمالة ، بل نحو تلك التي تملك نقصا فيها ، مما أدى الى استيراد العمل المتعاقد أو عمل العبيد لتأمين امداد كاف من العمل (٢) .

- ان معظم الحروب في عصر نضج الرأسمالية لم تتم على أساس دوافع اقتصادية . أى لم تهدف أساسا لتحقيق مكاسب رأسمالية (٣) .

- وأخيرا فإن النظريات الاقتصادية للاستعمار خاصة اللينينية والتي جاء بها الماركسيون الجدد في الغرب تنتقد عادة على أساس أنها محملة بأعباء أيديولوجية ، من ذلك ما يقال من أن « شدة كراهية الماركسيين

(١) William L. Langer « A Critique of Imperialism », Foreign Affairs, XIV, Oct, 1935 pp. 103-4.

(٢) تيرنر ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٣) انظر : Dougherty & Pfalzraff, op. cit., p. 184.

ويتضمن المرجع العديد من الآراء الخاصة بنقد النظريات الاقتصادية للاستعمار خاصة تلك الماركسية ، ص ١٨٣ - ١٨٨ . انظر أيضا هانس مورجنثو ، ١٩٦٨ ، مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٤٨ .

الايدولوجية للرأسمالية جعلهم يخلطون تعبيراً تاريخياً خاصاً بارتجال أو نزوة استعمارية ، بظاهرة اجتماعية أكثر شمولاً ، اتخذت أشكالاً مختلفة عبر التاريخ » . وهى كما يوضح هانس مورجنثو تعمل على « محاولة إقامة قانون عالمى للتاريخ على التجربة المحدودة لبعض الحالات المنعزلة » . فضلاً عن الانتقاد الخاص بمدى القوة التفسيرية لنظرية تخضع السياسة الدولية للاقتصاديات الدولية .

- وفى نقد شومبيتر (١) للنظرية اللينينية - حيث كان من أهم ناقدتها - يؤكد على أن الاستعمار لا يمكن تقليصه إلى السعى للمصالح الاقتصادية الملموسة حيث أن التاريخ ملئ بأمثلة لمجتمعات « تسعى للتوسع من أجل التوسع ، وللحرب من أجل المحاربة ، وللنصر من أجل الفوز ، وللسيطرة من أجل الحكم » (٢) .

بل إن شومبيتر قام بتحليله مؤكداً على الاختلافات بين الامبريالية والرأسمالية : فهو يعتبر الاستعمار كنوع من « التأسل » أو « الرجعى » Atavism ، أى كأحد عوامل الهيكل الاجتماعى التى لا يمكن تفسيرها بـأوضاع القائمة ولكن تفسر فقط بأوضاع الماضى . فالاستعمار لا يرتبط بالرأسمالية وبالتالي لا يرتبط بتطورها . فالاتجاه نحو التوسع ليس له هدف خاص كما أنه ليس له حدود خالصة .

وفى تحليل شومبيتر ، الذى سعى لتقديم نظرية اجتماعية للرأسمالية والذى يؤكد على أنها مسالة ، يوضح أن العالم الرأسمالى لا يقدم

(١) جوزيف شومبيتر عالم اقتصادى نمساوى هاجر فيما بعد للولايات المتحدة الأمريكية وكتب أهم آرائه عام ١٩١٨ .

(٢) Joseph A. Schumpeter, Imperialism & Social Classes, Oxford : Basil Blackwell, Ltd., 1951, p. 5.

ولمزيد من المعلومات انظر خاصة ص ٦٤ - ٧٤ ، ٨٨ - ٩٨ .
انظر أيضاً :

Joseph A. Schumpeter, «Imperialism as a Sociological Atavism, 1919», in Snyder, op. cit., pp. 91-3.

المفتدين

مجالا خصبا للنزوات الاستعمارية ، فسُعوبه غير محاربة أو مؤيدة للحرب بل ان هناك معارضة للحرب والتوسع والتسلح وان جهود « السلمية العالمية » مستقرها العالم الرأسمالى . وعليه فحيثما تدخلت الرأسمالية ، فان مؤيدى جهود السلام بما لهم من قوة ينهضون ، مما يجعل كل حرب تتحول الى صراع سياسى على المستوى الداخلى ، فضلا عن أن الحروب يجب أن تبرر من جانب الحكومات كحروب دفاعية . بينما الاستعمار قديما لم يكن يستتر ولا يبرر نفسه ، فان الاستعمار اليوم يتخفى ويستتر خوفا من الرأى العام . وكل توسع يجب أن يربط بحذر بهدف محدد . من ناحية أخرى فان نوع العامل الصناعى الناتج عن الرأسمالية هو دائما معاد عداء شديدا للاستعمار . فضلا عن هذا فان العصر الرأسمالى شهد تطور أساليب منع الحروب والتسوية السلمية للمنازعات بين الدول . وهناك باختصار تقييد للفرص التى يحتاجها الاستعمار ليصبح قوة ضاربة .

وباختصار ، يمكن القول بأنه يجب ألا يدور فى الحساب أن نقد النظريات الاقتصادية للاستعمار ينتقص من أهميتها كأداة تحليلية جذبت الكثير من الدارسين والمثقفين خاصة نتيجة لعدائها الايديولوجى للرأسمالية ، كما لا يعنى ان العوامل الاقتصادية فى الاستعمار ليس لها اعتبار هام . فالدوافع الاقتصادية كانت بلا شك تمثل عاملا قويا فى كثير من حالات الاستعمار قديما (مثل الامبراطوريات القديمة (١) وسعيها للحصول على العبيد والذهب والفضة وغيرها) . وابتداء من القرن الخامس عشر كان لانكار مدرسة التجاريين « الميركانتيلية Mercantilism » صداها الكبير عبر القرون والتى تدور أهم أفكارها فى أن الدولة يجب أن تكون قوية ، وقوتها بما يأتياها من المستعمرات من ذهب وسلع أخرى وبالتالي فان الدولة يجب ان تأخذ الاستعمار بجدية وان تدفع المستعمرات بفاعلية

(١) لمزيد من المعلومات انظر : حسين عبد الحميد أحمد ، الاستعمار فى القرن العشرين ، الاسكندرية : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .

للدول المستعمرة . كما كانت الدوافع الاقتصادية وراء العديد من حالات الاستعمار ، حديثا خاصة الاستعمار البريطاني في القرن ١٩ .

بيد أنه للحكم على الوضع حكما صادقا يجب أن ينظر للدوافع الاقتصادية وعلاقاتها بالدوافع الأخرى السياسية والنفسية وغيرها مما دعا بعض الدول لأن تخضع دولا أو شعوبا أخرى لسلطانها . ومما لا شك فيه أن الاستعمار يحقق منافع وفوائد اقتصادية للدول المستعمرة في معظم الحالات . وهو أن لم يبد دافعا أصيلا في كافة الحالات ، إلا أنه يعتبر دافعا مباشرا أو غير مباشر في كل الحالات . والاستعمار لم يحقق فقط مكاسب للدولة الاستعمارية ولكنه استغل المناطق المستعمرة واستنزف ثرواتها دون تعويض يذكر - على الرغم من ثرواتها الكامنة ، أي رغم أنها كانت مصدر ثروة للمستعمر - فانه تركها على درجة كبيرة من التخلف (١) .

ومن الجدير بالملاحظة أن الدول المستعمرة تسعى لفتح أسواق مستعمراتها - حتى وإن كانت لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من تجارتها - لمنتجاتها هي فقط أي تحتكر تلك الأسواق ليفسها وتفرض الحظر على منتجات الدول الأخرى ، وهذه قاعدة عامة وليست استثناء ولا تنسب لدولة استعمارية بعينها . وبالتالي تتحكم الدولة المستعمرة في السوق المحلية ولا تعطى الفرصة للتمتع بأسعار الأسواق الحرة ، وعليه فانه من الملاحظ أن الاستقلال عادة ما يتبعه - خاصة من جانب الدول الأكثر ثورية - محاولة للتخلص من احتكار الدولة الأم لها ، وذلك بمحاولة تنويع تعاملها مع الدول المختلفة كلما أمكن .

وأخيرا فانه بالاضافة الى الجدول السابق توضيحه حول الدوافع

(١) انظر على سبيل المثال : والترودنى ، أوروبا والتخلف في أفريقيا ، عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ديسمبر

الاقتصادية هناك من ينادى بما يعرف « بالنظرية الشيطانية » (١) « The Devil Theory » للاستعمار وأساسها أن وراء الدعوة للاستعمار وتزكية الحروب الاستعمارية قلة مستفيدة ممن يطلق عليهم « تجار الحروب » « War mongers » ممن يحققون مكاسب شخصية من وراء - ممارسة دولهم للاستعمار وتزكيته وقيام الحروب فيثرون على حسابها ويعملون كجماعات ضغط على حكوماتهم لاتباع السياسة الاستعمارية وهم على وجه الخصوص تجار الاسلحة والمصرفيون وأصحاب مصانع الملابس العسكرية والمعدات وغيرهم هؤلاء يمثلون طفيليات الاستعمار ، أو « الشياطين » التي تزكى الحروب والاستعمار حتى تحقق لنفسها الثراء . ووفقا لهذه النظرية فان الاستعمار ما هو الا مؤامرة من جانب هؤلاء الرأسماليين تحقيقا لمكاسبهم الخاصة .

وقد أوضح باركر توماس موون (٢) - وهو من أهم الذين أسهموا في تحليل الاستعمار كظاهرة - كيف أن هناك بعض المصالح الاقتصادية المستفيدة من الاستعمار تتمثل في نماذج من رجال الأعمال لهم مصلحة مباشرة في الاستعمار ، وانه من الممكن التعرف عليهم وتمييزهم : فهناك أولا : منتجو ومصدرو بعض البضائع المستخدمة في المستعمرات من أهمها صناعات الصلب والمنسوجات وكذلك المشروبات الكحولية الزهيدة والسجائر (وهى تمثل المكانة الخاصة في واردات الصين)

(١) انظر : Morgenthau, 1985, op. cit., p. 62.

وقد اكتسبت هذه النظرية أهمية وشهرة كبيرة من بعد « لجنة ناى » التى قامت بتحرياتها فى الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٣٦ من قبل مجلس الشيوخ الأمريكى عن تأثير المصالح الاقتصادية (المالية والصناعية على وجه الخصوص) على تدخل الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الاولى . وكانت هذه النظرية تمثل فلسفتها الرسمية .

Moon, op. cit., pp. 58-67.

(٢) انظر :

Parker Thomas Moon, « On the Dynamics of Imperialism, 1962 », in Snyder, op. cit., pp. 27-37.

وفي بعض الحالات يعتبر الفحم مهما ، وفي أخرى يعتبر البترول مهما ولعب دورا . فهؤلاء المصدرون لهم مصلحة في فتح أسواق وفي احتكارها ، وبالتالي ابعاد أى منافس لهم فيها من جانب دول أخرى مما يدفع الى محاولة تحقيق السيطرة الاستعمارية : أى الاستعمار . وبنفس المثل نجد مصالح المستوردين للخامات من المستعمرات . فمثلا مستوردو الشاي من الهند من التجار الانجليز ومستوردو المطاط وزيت النخيل من الكونغو من التجار البلجيكي ، والفرنسيين المستوردين للنبذ من الجزائر لعبوا دورا هاما في الاستعمار واستمراره . فتطور تلك المصالح وزيادتها يتحتم معه وجود سلطة لحمايتها وتلك المصالح زادت بشدة بالتوسع في الانتاج الصناعى العملاق في أواخر القرن الماضى وخلال هذا القرن . كما ان من المصالح أيضا ما يتبلور من ملاك السفن ، فليس من قبيل الصدفة أن الدول ذات السفن الضخمة هى أيضا امبراطوريات ضخمة حيث يتطلبون محطات للتموين وقواعد بحرية لحمايتها كما يرغبون في تنمية التجارة الاستعمارية . يضاف الى هذا صناع ومنتجو الأسلحة والمعدات والذى الحربى مما تستخدمه الدولة المستعمرة في مستعمراتها ، وذلك فضلا عن رجال البنوك الذين يلعبون دورا غير مباشر في كفاءة المصالح الأخرى بالإضافة الى مصلحتهم المباشرة في الاستثمار .

المبحث الثالث : الدوافع الاجتماعية والانسانية والنفسية

أول ما يتبادر الى الذهن بالنسبة لهذه المجموعة من الدوافع هو أنها تدخل في معظم الحالات في مجال التبريرات ، اذ تحاول الدولة تبرير مسلكها الاستعماري بتلك الدوافع وتخفى وراءها دوافع اقتصادية أو سياسية حقيقية . ولكنها في معظم الأحيان ليست الا ستارا للأسباب الأصلية الأخرى .

الابوية « وعبء الرجل الأبيض » :

من أوسع النظريات انتشارا ، استنادا للدوافع الانسانية هو ما أطلق عليه « عبء الرجل الأبيض » « White man's burden » . تلك النظرية التي استندت اليها الدول الغربية عامة في تبرير مسلكها الاستعماري . على أساس المناداة بأن الدول ذات التقدم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - وهي الدول الأوروبية - أصبحت في موقف أقوى يلقي عليها مسؤولية الأخذ بيد الشعوب الأخرى . أي أن الرجل الأبيض (الأوروبي) عليه مهمة تاريخية وواجب إنساني بأن يأخذ بيد غيره من الشعوب بما يتمشى مع مفهوم « الابوية » « Paternalism » على أساس أنه كما أن على الأب أن يرعى أبناءه القصر ويوجههم لما فيه صالحهم فإن الشعوب الأوروبية والدول الأوروبية عليها أن تأخذ بيد غيرها من الشعوب . ومما ورد في طيات هذه النظرية أن الرجل الأبيض أو الجنس الذي ينتمي اليه ، يعتبر أكثر تقدما عن غيره من الأجناس . وفي الواقع تؤكد الدراسات العلمية أن الرجل الأبيض ليس أكثر كفاءة أو مقدرة بالطبيعة عن أي جنس آخر وأن الفرد اذا وضع في نفس الظروف المحيطة بصرف النظر عن الجنس الذي ينتمي اليه لن يكون بالضرورة أقل كفاءة عن غيره . هذا بالاضافة الى أن الأحداث التاريخية أثبتت أن الاستعمار الأوروبي لم يأخذ بيد الشعوب المستعمرة ، بل كان في الواقع عائقا وعقبة في كثير من الحالات يحول دون تقدمها

وان ما وصلت اليه الشعوب المستعمرة من محاولات التقدم والاستقلال في اثناء الحكم الاستعماري قد جاء لمجرد وجود المستعمر وليس نتيجة لجهوده .

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول مثل فرنسا خاصة أخذت فكرة « الأبوية » التي تتضمنها هذه النظرية بجدية أكثر نسبيا من انجلترا مثلا ، وذلك أيضا تحقيقا لمصالحها . وقد بلورت هذه الأبوية في شكل سياسة الاستيعاب التي اتخذتها وسياسة المشاركة مبتدئة بالفرنسة الجماعية ثم فرنسة النخبة على أساس أنه لا يوجد فارق عنصري أو لوني ولكن هناك فارقا حضاريا وثقافيا بحيث ان من يستطيع استيعاب الثقافة الفرنسية يصبح مواطنا فرنسيا أيا كان موطنه ولونه وجنسه أما غير ذلك فينتهي للرعايا المخضعين .

ويعلق البعض على تلك النظرية أننى اتخذتها الدول الأوروبية في استعمارها في العصر الحديث تأكيدا لمسئولياتها الاستعمارية بأن عبء الرجل الأبيض قد حمل في الواقع على ظهور السود (١) .

نظرية البقاء للأقوى :

على أساس أن تطبيقها في المجتمع الدولي يعنى البقاء للدول وللشعب الأقوى وأنه لا يجوز ولا يصح للدول والشعوب الضعيفة أن تنازع

(١) انظر : Mack, Plant & Doyle, op. cit., pp. 8-9.

وعن قصيدة في نظرية « عبء الرجل الأبيض » انظر : كيبلينج الذي اعتبر من أهم المدافعين عن الاستعمار في أواخر القرن الماضي .

« Glorification : Rudyard Kipling's White Man's Burden, 1899 », in Snyder, op. cit., pp. 87-8.

وللرد على « عبء الرجل الأبيض » « عبء الرجل الأسود » في مهاجمته للاستعمار انظر :

Edmund D. Morel on « The Black Man's Burden », 1920 in Snder, op. cit., pp. 163-4.

الدول القوية في مركزها الدولي الممتاز . بل انه من الطبيعي للغاية أن تقوم الدول القوية بالسيطرة على الدول الضعيفة . وهذه النظرية استخدمها هتلر ودعمها أفكاره عن الجنس « الآرى » وضرورة أو حتمية سيادته وفرض تسلطه على غيره من الأجناس مما كان وراء توسعات هتلر النازية في الحرب العالمية الثانية . وهذه النظرية العنصرية التي تعرف « بالداروينية الاجتماعية » *Social Darwinism* (١) وان كان البعض يجهر بها الا أن الكثيرين وان كانوا يتخذونها نبراسا الا أنهم يستقرون وراء تبريرات أخرى . ومن ذلك اسرائيل وتوسعاتها في العالم العربى .

الزيادة السكانية أو الضغط السكانى :

من أسباب الاستعمار كما يوضحها مؤيدوه انه يتبع الفرصة للتخلص من الزيادة السكانية والفائض السكانى . وقد عملت انجلترا في الأصل على التخلص من بعض العناصر غير المرغوب فيها في لندن - وذلك بارسال المساجين ، والخطرين على الأمن والشحاذين الى أمريكا . وكانت الدعوة الأساسية هي تخليص شوارع لندن من العاطلين والشحاذين وتخليص السجون من الخطرين على الأمن . وقد مثل هؤلاء الرعيل الأول من المستوطنين في أمريكا قبل اكتشاف ثرواتها وجذبها للعناصر الأخرى . كما عرفت أوروبا الانفجار السكانى أثناء الثورة الصناعية ووجدت متنفسا لها في الهجرة الى ما وراء البحار . فقد هاجر الايرلنديون الى العالم الجديد أثناء الأزمة الثانوية في الأربعينات من القرن ١٩ . كما هاجر أيضا الكثير من الألمان بعد الثورة الفاشلة ١٨٤٨ (٢) . كما أن الصين شهدت نتيجة زيادة سكانها الى ٢٠٠ مليون نسمة هجرة الصينيين الجنوبيين الى مناطق جنوب شرق آسيا والعالم الجديد . وفيما بعد

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

B. Semel Imperialism & Social Reform : English Social imperialist thought 1895-1914, London : Allen & Unwin, 1960.

Greene, op. cit., p. 445.

(٢) لمزيد من المعلومات انظر :

(م ٥ - الاستعمار)

هاجر الايطاليون الى شمال وجنوب أمريكا وشمال أفريقيا . وفي كل هذه الحالات هاجر المهاجرون الى مناطق تحت حكم أجنبي عنهم . ولكن بنهاية القرن ١٩ وجد المهاجرون اللاحقون صعوبات متزايدة : فالصينيون واليابانيون ووجهوا بحصص محددة وجامدة لهجرتهم أو كحاجز تام يحول دون تلك الهجرة في المناطق التي يستوطنها البيض . كما هو الشأن مع سياسة استراليا البيضاء .

وقد وجدت النظريات السكانية للاستعمار مؤيدين شديدين لها خاصة في ايطاليا وألمانيا واليابان الذين جاءوا الى حقل الاستعمار متأخرين . حيث بررت كل من ايطاليا وألمانيا سعيهما للمستعمرات في أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى بمشكلة الضغط السكاني « المجال الحيوي » Lebensraum . كما استخدمت اليابان نفس التبرير في تسلطها على منشوريا قبيل الحرب العالمية الثانية (١) .

ولكن يلاحظ أن هذا السبب وان كان يصدق على بعض الحالات المذكورة آنفا إلا أن هناك حالات أخرى تثبت عدم جدواه كسبب وتثبت أنه يدخل فقط في سبيل المبررات ويتخذ كستار يخفي الأسباب الأصلية . فمثلا في سنة ١٩١٤ كان لألمانيا مستعمرات في أفريقيا تصل مساحتها الى نحو ٩٣١ ألف ميل مربع يسكنها نحو ١٢ ألف أفريقي فقط ، ومع ذلك فإن عدد الألمان القاطنين بها لم يتعد ٢٠ ألفا وكان أكثر من هذا العدد من الألمان يقيمون في باريس في ذلك الوقت . أما في سنة ١٩٣١ فقد كان هناك عدد من الايطاليين يقيمون في مانهاتن (بنيويورك) يزيد على عدد من يقيم من الايطاليين في المستعمرات الايطالية (ليبيا وأرتريا والصومال) (٢) . وربما يكون للظروف أو المعيشة أثرها ولكن الوضع يفتح المجال للتساؤل .

وفي الواقع فانه في الوقت الذي اعترفت فيه الدول التوسعية - أو

Dougherty & Pfalzraff, op. cit., p. 116.

Padelford & Lincoln, op. cit., p. 93.

(١) انظر :

(٢) راجع :

ما عرفت بدول المحور في الحرب العالمية الثانية (اليابان والمانييا وايطاليا) بأن وراء التوسع عامة من جنبها دافع أساسى هو الضغط السكانى ، الا أنه في نفس الوقت كانت تلك الدول تنادى بتشجيع زيادة النسل بين مواطنيها في الدولة الأصلية وتعطيهم حوافز على ذلك (١) ، مما يؤكد أن الزيادة السكانية لم تكن سوى شعار وتبرير للتوسع والاستعمار وليست دافعا حقيقيا . وبصفة عامة فان معظم الشعوب ترفض فكرة الهجرة والاستيطان الدائم في مناطق حتى وان كانت لها نفس الثقافة والبيئة .

ومن الملاحظ أيضا ان التوسعات الاستعمارية في بعض الحالات أعطت متنفسا أو منفذا لبعض العناصر التى شعرت بالملل والكسل في دولتها الأصلية ، ووجدت من الصعب عليها التكيف (٢) . فمن ذلك مثلا نجد أن الطبقات الارستقراطية التى تدهورت في أوروبا عامة وجدت في الاستعمار متنفسا لها للسيطرة التى فقدتها على شعوبها في أوروبا والتى يمكنها الاستعمار من ممارستها على شعوب أجنبية عنها .

نشر ثقافة أو أيديولوجية أو دين معين :

قد تكون تلك العوامل القيمية وراء بعض حالات التوسعات والفتوحات . ومنها التوسعات النابليونية في أواخر القرن الثامن عشر لنشر مبادئ الثورة الفرنسية من « حرية وإخاء ومساواة » . ومن الناحية التطبيقية حاولت فرنسا أن تستوعب الشعوب الأخرى في ثقافتها وتنشئ ، اعتمادا على ذلك ، امبراطورية ضخمة فيما وراء البحار خاصة في أفريقيا وآسيا - تعوضها عن عدم تحقيق الامبراطورية في أوروبا .

ومن أمثلة ذلك أيضا مجهودات الاتحاد السوفيتي في التوسع والتسلط تحت اسم نشر الايديولوجية . وذلك أثناء أواخر الحرب العالمية الثانية

Greene, op. cit., p. 445.

(١)

(٢) لمزيد من المعلومات :

D. W. Brogan, The Price of Revolution, London : H. Hamilton, 1951. p. 271.

على وجه الخصوص • ويبدو القهر واضحا في حالتى المجر سنة ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ فى محاولة من الاتحاد السوفيتى لفرض الأيديولوجية بالقوة تحقيقا لمصالح الدولة « الأب » ذات التفوق الأيديولوجى •

وقد تبع محاولات نشر الدين الاسلامى والمسيحى فى العالم توسعات وفتوحات ، وكما هو معروف لدينا فان نشر الدين الاسلامى وان كان دافعا أصيلا وراء الفتوحات الاسلامية ، الا أنه انتشر تدريجيا وسلميا على أساس من الاقناع (١) •

أما الحروب الصليبية فقد تعددت الدوافع من سياسية الى اقتصادية الى دينية ولكنها أختفت تحت ستار الدين مستخدمة شعار الصليب ، الأمر الذى يتطلب بعض الايضاح : فالحروب الصليبية كما يؤكد المدافعون عنها هى حروب مقدسة موجهة من الله لحماية الدين المسيحى ودرء خطر تهديد الزحف الاسلامى عنه حيث وصل التوسع الاسلامى الى جنوب فرنسا ، وطوقت الدول الأوروبية المسيحية وأصبح البحر الأبيض بحيرة اسلامية مما أسهم فى التدهور الاقتصادى للدول الأوروبية خاصة فرنسا (٢) • وعلى الرغم من أن تلك الحروب رفعت

(١) انطلقت الفتوحات الاسلامية على أساس عالمية الاسلام والدعوة اليه عملا بقوله تعالى « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » (النحل : ١٢٥) ، « لا اكراه فى الدين » (البقرة : ٢٥٦) • وقد كان العدو يخير قبل شن الحرب بين ثلاثة أشياء هى : الاسلام أو الجزية أو الحرب • لمزيد من المعلومات انظر : د. وهبى الزجىلى ، العلاقات الدولية فى الاسلام : مقارنة بالقانون الدولى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨١ ، ص ٤١ - ٤٣ ، أبو الأعلى المودودى ، شريعة الاسلام فى الجهاد والعلاقات الدولية ، القاهرة : دار الصحوة ، ١٩٨٥ ، ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال انظر : سير توماس ارنولد ، الدعوة الى الاسلام ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ •

(٢) لمزيد من المعلومات انظر : أنور الجندى ، الاسلام وحركة التاريخ ، رؤيا جديدة فى فلسفة تاريخ الاسلام ، بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٨٠ ، ص ١٨١ - ٢٥٥ • انظر أيضا ، سيد على الحريرى ، كتاب الاخبار السنوية فى الحروب الصليبية ، القاهرة : مطبعة النيل ، ١٨٩٩ ، د. شعيد عبد الفتاح عاشور ، الحركة الصليبية ، القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٨٢ ، ج١ ، ص ١٣٢ - ١٤٥ •

وقتها شعار حماية الأماكن المقدسة والحجاج المسيحيين مما يلحق بهم على أيدي المسلمين ، الا أن الثابت هو أنه لم تكن هناك مخاطر حقيقية بل ان هذا العامل الدينى استخدم لكسب الرأى العام فى أوروبا لدعم تلك الحروب فى مواجهة ذلك التهديد المتوهم . فقد كانت هناك أهداف سياسية واقتصادية أصيلة وراء تلك الحروب تتمثل فى الحيلولة دون سقوط روما والقسطنطينية فى يد المسلمين ، وتحسين الأحوال الاقتصادية المتدنية فى أوروبا بفتح طرق التجارة والحصول على ما بأراضى المسلمين من ثروات تخرج الشعوب المسيحية من مشاكلها الاقتصادية على أساس ان هذه الأراضى التى بيد المسلمين وخاصة فى آسيا : « تفيض لبناً وعسلاً » ، وفقاً لقول البابا أوربان الثانى فى حثه المسيحيين على الاشتراك فى تلك الحروب الصليبية ودعمها (١) . وقد وصل الأمر الى إعلان البابا والمجمع غفران ذنوب من يشترك فى تلك الحروب التى وجدت بالفعل استجابة كبيرة عند الكثيرين : حيث اعتبرها البعض رحلة حج جماعية مقدسة ، واعتبرها البعض الآخر هجرة حقيقية جماعية بحيث ضمت جماعات متكاملة - بهدف التخلص من الجوع والفقر - ومثلت مجتمعا كاملا منقولا (٢) . ومع أن هذه الحروب استمرت قرنين من الزمان (٣) ، وكان النصر فى النهاية للمسلمين على أيدي قادة مثل نور الدين وصلاح الدين الأيوبي - الذى استرد بيت المقدس - والظاهر بيبرس وقلاوون ، الا أن انتهاء الغزو الصليبي المادى لا يعنى انتهاء الغزو الفكرى والنفسى الذى مهد له الأول الطريق والذى اتخذ منذ ذلك الوقت شكل نشاط التبشير والاستشراق (٤) .

-
- (١) يقول البابا أوربان الثانى فى خطابه الذى القاه فى مجمع كليرمونت فى نوفمبر عام ١٠٩٥ : « وانتم أملكوها لذواتكم فهذه الأرض كما قالت التوراة تفيض لبناً وعسلاً » ، انظر النص فى الحريرى ، مرجع سابق ص ١١ .
- (٢) د . جمال حمدان ، مرجع سابق ص ٤١ .
- (٣) من عام ١٠٩٥ الى ١٢٩١ .
- (٤) انظر : عبد الرحمن حسن الميدانى ، أجنحة المكر الثلاثة : وخوافيها التبشير - الاستشراق - الاستعمار ، دمشق - بيروت : دار القلم ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، ص ١٣ - ١٤ وما بعدها .

والرابطة قوية بين البعثات التبشيرية المسيحية وبين الاستعمار الأوروبي . فقد سبق المبشرون الجيوش الاستعمارية ومهدوا لها وصحبوها كما اعتمدوا في نشاطهم على تدعيم الادارة الاستعمارية (١) . وعلى العكس من ذلك فقد قاومت الزعامات الاسلامية عامة الغزو الاستعماري بل ولم يستقر الحكم الاستعماري الا بعد القضاء على تلك الزعامات (٢) . وكثير من الاسباب الموضحة لنشر الدين أو الأيديولوجية تدخل في باب التبرير : فمثلا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضم الفلبين سنة ١٨٩٩ تحت شعار الرغبة في « تمسيح الفلبين » ، ولكن واقع الأمر أن الكاثوليكية وجدت طريقها الى هناك قبل ذلك بـ ٢٥٠ عاما وكانت نسبة المسيحيين ٩٠٪ (٣) .

العوامل النفسية :

هناك الكثير من الدوافع النفسية التي يعتبرها البعض وراء بعض حالات الاستعمار . على أساس أن الرغبة في احتلال الدول لمركز مرموق وهيبه ومكانة في المجتمع الدولي ليست قاصرة فقط على حكومات الدول وزعمائها ولكن الأفراد عامة يرغبون في أن يروا دولتهم تمتد سيطرتها على الخريطة لتكون دولة أو امبراطورية مسموعة الجانب . فالتوسع والسيطرة يتمشى مع الطبيعة البشرية ورغبتها في السيطرة والقوة . والاستعمار يعتبر في رأى البعض نوعا من الخلل أو التطرف ، مثل القومية التي قد

(١) وكان لهذه الرابطة القوية بين التبشير والاستعمار أثرها الهام من جهة في انتشار الكنائس المستقلة وهى ظاهرة خاصة في افريقيا حيث يوجد بها نحو ٦٠٠٠ كنيسة مستقلة كل منها تمثل مذهباً مستقلاً ، ومن ناحية أخرى في انتشار الاسلام الذى نظر اليه على أنه دين الرجل الملون عامة والاسود خاصة .

(٢) لمزيد من المعلومات انظر على سبيل المثال : د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم ، المسلمون والاستعمار الاوربي لافريقيا ، عالم المعرفة ، ١٣٩ ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، يوليو ١٩٨٩ ، وعن رؤية سياسية للجهاد انظر : رودلف بيترز ، الاسلام والاستعمار : عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث ، القاهرة : دار شهدى للنشر ، ١٩٨٥ .

Greene, op. cit., p. 451.

(٣) انظر :

تدفع الأفراد للتضحية بحياتهم في سبيل دولتهم ، كما أن الاستعمار أيضا قد يدفعهم الى بذل أقصى جهود وتضحية من أجل السيطرة على الغير ، حتى وإن كان هذا الغير في مناطق نائية من العالم وليست ذات قيمة معروفة . فهناك دائما استمرار لأفكار الفخر والهيبة والنزعة العسكرية التي ميزت العصور الوسطى (١) .

وقد عبر البعض عن ذلك بأنه يمثل « مرض الخرائطين » الذي عم أوروبا ، والذي أساسه الشعور بالرضاء بأن يرى الفرد دولته تسيطر على أجزاء مترامية متفرقة في خريطة العالم ، ففكرة أن « الامبراطورية البريطانية لا تغرب عنها الشمس » كانت مصدر فخر أساسي للرجل الانجليزي ، وقد أدت هذه الأفكار الى آثار بعيدة المدى في خلق وتركية الفخر القومي .

ومن الملاحظ أن كلا من الحروب الكاسبة والخاسرة (٢) على حد سواء تخلف أثارا نفسية قد تزكى دفع عجلة الاستعمار : فالأولى قد تؤدي الى حماس الشعوب وراء حكوماتها بهدف دفع الانتصار الى أقصاه وضم أراض جديدة في شكل أسلاب وتعويضات لخلق وضع جديد من علاقات القوة بينها وبين عدوها المنهزم ، والثانية قد تؤدي الى هزة نفسية وشحنة عاطفية تزكى من الرغبة في التخلص من الهزيمة وتحقيق انتصار ومحاولة دفعه الى أقصاه بحيث ينقلب ما أمكن الى مكاسب استعمارية . ومن الأمثلة الواضحة على الحالة الأولى إسرائيل وانتصارها في حرب ١٩٦٧

(١) انظر : William L. Langer : « Psychological Factors in

Imperialism, 1935 » in Snyder, op. cit., pp. 97-100.

ولمزيد من المعلومات عن تلك العوامل وغيرها من دوافع الاستعمار انظر مقالة أحدث لنفس المؤلف :

William L. Langer, « Farewell to Empire » in Arend Lijphart (ed,) World Politics, Boston : Allyn & Bacon, Inc., 1966. pp. 185-201. From Foreign Affairs, Vol. 41, No-1, Oct. 1962. pp. 115-30.

(٢) لمزيد من المعلومات انظر :

Morgenthau, 1985, op. cit., pp. 67-9.

الذى فتح لها المجال أمام التوسع في ضم الأراضى ومحاولة التثبيت بها وتحقيق أكبر مكاسب من ورائها . حقيقة انها في النهاية قبلت التخلي عن توسعها في سيناء واعادتها لمصر ، ولكن بشرط وثمن أسامى كان الصلح مع مصر وهى أهم وأقوى الدول العربية المعادية لها . وهى مازالت متمسكة ببقية الأراضى التى ضمتها ، ولا يكون تخليها عنها اذا تم الا بحساب للمكاسب والخسائر . الأمر الذى تتحكم فيه فى النهاية . كما أن من الأمثلة الواضحة على الحالة الثانية هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى التى كانت دافعا لنهضتها فيما بين الحربين ومحاولة الانتقام ، وذلك بتوسعها الذى اجتاحت به أوروبا وامتدت الى ما وراء البحار .

تفسير النخبة (١) : هناك من يؤكد على الاعتبارات الاجتماعية او الاقتصادية الاجتماعية فى تفسير دوافع الاستعمار . فمن ناحية ، رأى شومبيتر ان الاستعمار يأتى كنتاج لوجود نخبة حاكمة ذات طموحات ونزعة عسكرية كما أنه سبيل لايجاد فرص للعمل خاصة للاستقرارية العسكرية المنحلة التى لم يعد لها مكان فى الوطن ، والطبقة الوسطى المتضخمة والتى تفشت فيها البطالة بعد التصنيع حيث يفتح لها مجال فى المستعمرات . فالدافع الحقيقى لبريطانيا من التوسع فى القرن التاسع عشر هو « توفير أعمال للأولاد » (٢) ، وفقا لتعبيره . ومن ناحية أخرى ، يوضح هاجرتين أن الصلة بين الرأسمالية والاستعمار وطيدة من حيث أنهما يمثلان الحرب ضد العمال داخليا ، وضد مواطنى المستعمرات خارجيا .

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

Schumpeter, Imperialism & Social Classes, op. cit., pp. 3-6, 64-74, 88-98.

(٢) انظر ما يكل بارات براون ، « نقد للنظريات الماركسية عن الامبريالية » ، فى أوين وسوتكليف ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .
انظر أيضا : Art & Jervis, op. cit., pp. 364-398.

الفصل الثالث

أنماط الاستعمار التقليدى « الرسمى »

لا يوجد نمط واحد للاستعمار . فهناك أشكال متعددة تختلف فى العادة تبعا للظروف التى تواجهها الدولة المستعمرة . فالظروف والأوضاع التى تلاقىها الدول المستعمرة هى التى تشكل النمط الاستعمارى فى معظم الأحوال . ولا يعنى هذا أن الدول المستعمرة لا تبدأ أساسا بسياسة مرسومة ترجو اتباعها فى مستعمراتها ، بيد أن التطبيق عادة ما يختلف عن الأطار المرسوم ، والدول الاستعمارية كثيرا ما تجد نفسها مدفوعة لاتباع نمط استعمارى لا يتماشى مع السياسة الاستعمارية التى تتبعها ويمثل استثناء للنمط الذى اتخذته لنفسها .

كما أن الاستعمار ، يتميز بالمرونة الى درجة أنه استطاع أن يغير ثوبه ويشكل نفسه على مر العصور تحقيقا للأهداف الاستعمارية .

وهناك من فقهاء القانون الدولى من يفرق بين ما يطلق عليه : « دول ناقصة السيادة » ويدخل فى عدادها المناطق تحت التبعية والحماية والانتداب والوصاية ، ومناطق معدومة السيادة وهى المستعمرات (١) ، ولكن بالنسبة لدارسى العلوم السياسية فإنها جميعا أنماط مختلفة من الاستعمار : إذ ان الدولة لا تكون دولة الا وهى تامة السيادة ومظهرها الخارجى هو الاستقلال . أما الاقليم الذى لم يحصل على أهم مميزات الدولة والذى يعطىها تميزها عن غيرها وهو السيادة فإنه لا يمكن تسميته بدولة . فالسيادة لا تكون منقوصة . وبالتالي فإن لفظ دولة ناقصة

(١) لمزيد من المعلومات انظر : دكتور بطرس غالى ودكتور محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٥٠٠ - ٥٠١ .

السيادة في نظر دارس العلوم السياسية غير علمي وغير دقيق . فالمناطق التي لم تحصل بعد على سيادتها واستقلالها يمارس عليها في العادة نمط أو آخر من الاستعمار .

المبحث الأول : العلاقة الثنائية غير المتكافئة :

أولا : الاستعمار الاستيطاني : Colonialism

وهو المشتق من معناه الأصلي المستمد من كلمة Colony وهي من أصل لاتيني Colonia التي تعني مستعمرة ، بمعنى قيام مجموعة من الأفراد بالسيطرة على غيرهم من شعوب أجنبية عنهم في أرض أجنبية عنهم . كان الاستعمار الاستيطاني يتميز بانتقال العنصر البشري على مستوى واسع نسبيا وقيامه بالسيطرة على الشعوب الأصلية . ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية المستعمرة اتبعت هذا النمط في العالم الجديد - بالأمريكتين وفي جزر الهند الغربية وأستراليا - حيث الظروف كانت ملائمة للاستيطان . فالكثافة السكانية لأصحاب البلاد الأصليين - من هنود حمر وغيرهم - كانت ضئيلة الى حد كبير مما مكن من التغلب عليهم وتحقيق الاستيطان بفاعلية . كما أن الظروف المناخية ملائمة بالإضافة الى الثروات الضخمة الزراعية والتعدينية التي بدأ اكتشافها وعملت كعامل جذب أساسي للاستيطان . أما في أفريقيا وآسيا ، حيث الكثافة السكانية ضخمة اذا قورنت بالعالم الجديد وحيث الظروف المعيشية والمناخية غير مواتية - وذلك أهم - فلم يتبع الاستعمار الاستيطاني الا في حالات نادرة على رأسها مثلا : استيطان البوير في جنوب أفريقيا وكذلك بعض الأقليات الانجليزية في نفس المنطقة وفي روديسيا وكذلك في المرتفعات في كينيا - اذ خفف الارتفاع من طبيعة المناخ - بينما في جنوب أفريقيا فانها بالإضافة الى الارتفاع تتمتع بمناخ بحر أبيض . وبنفس المثل فان المستوطنين الفرنسيين في الجزائر جذبهم اليها طبيعة مناخها وظروفها المعيشية الملائمة ، مما كان أهم أسباب الاصرار على عدم اعطاء الجزائر استقلالها ومما أخر استقلالها عن جاراتها وجعله

مكلفا في الأرواح ففي الوقت الذي استقلت فيه تونس والمغرب سنة ٥٦ استقلت الجزائر سنة ٦٢ وبعد حرب المليون شهيد . ويلاحظ أن غرب أفريقيا لم يجذب المستوطنين الأوروبيين ولم يعرف مشاكل التفرقة العنصرية التي خلقها الاستيطان نظرا لأن مناخه الاستوائي والمدارى - مع عدم الارتفاع الذي يلطف من حدة الحرارة ، بالإضافة الى الرطوبة - اسهم في عوامل طرد فكرة الاستيطان . هذا بالإضافة الى أن الغابات الاستوائية تتميز بالمستنقعات التي تعتبر مأوى لكثير من الحشرات وعلى رأسها « ذباب التسي تسي Tse Tse » الذي يسبب مرض النوم والذي خشيه كثيرا الأوروبيون وكان حائلا أمامهم دون الاستيطان (١) . وباختصار فإن الاستعمار الاستيطاني يوجد اذا وجد المناخ الملائم لتحقيقه مع القدرة على قمع بعض المقاومة التي قد تثور والقضاء عليها واقامته بتكلفة متقبلة في الأرواح والأموال .

ويلاحظ أن الاستعمار الاستيطاني أصبح في طي التاريخ خاصة بعد التكاليف الاستعمارية وبازدياد وعى أصحاب البلد الأصليين ! ومع ذلك فهناك مثل حديث لممارسته عنوة استنادا الى امكانيات القمع في الدولة البوليسية ، وذلك بعمل اسرائيل على اقامة المستوطنات في كثير من المناطق العربية المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ وهو الأسلوب السابق اتباعه في شكل الهجرة الجماعية لليهود في فلسطين ، الذي قضى عليها في النهاية باقامة دولة اسرائيل مستخدمة الاستيطان كنقطة الارتكاز (٢) .

(١) من الطريف ان دول غرب افريقيا التي سبقت في الاستقلال التي كان من أهم ما ساعدها على ذلك عدم وجود الاقلية المستوطنة القوية على عكس جنوبى افريقيا وشرقها - جرت مناقشات بين زعمائها بأن تستخدم تلك الدول على اعلامها ذبابة التسي تسي رمزا عن الامتنان لتلك الحشرة التي حالت دون الاستيطان الاوربى .

(٢) لمزيد من المعلومات عن الاستعمار الاستيطاني في اسرائيل وجنوب افريقيا انظر : د. مجدى حماد ، الاستعمار الاستيطاني في اسرائيل وجنوب افريقيا ، بيروت : دار الحياة ، ١٩٨١ .

ثانيا : الاستعمار الصريح « الاستعمار الاستغلالي » :

ولفظ Colonialism الذى يعنى أصلا الاستعمار الاستيطاني أصبح يطلق على الاستعمار بشكله الصريح أو المفتوح الذى يعنى ضم منطقة والحقها بالدولة المستعمرة ، وكثيرا ما يطلق عليه اسم الاستعمار الاستغلالي كما أن المعنى الشائع هو الضم أو اللاحاق ، أو الاحتلال . وفى حالة الاستعمار الصريح أو المفتوح فإن القوة العسكرية عادة ما تستخدم ويتحقق عن طريقها فرض السلطة من جانب المستعمر .

والمستعمرة ليس لها شخصية دولية وتعتبر ملحقا بالدولة المستعمرة تمارس عليها كافة حقوق السيادة .

ولا يتبع هذا النمط من الاستعمار انتقال عنصر بشرى على نطاق واسع ، وان كان يتبعه عادة انتقال ادارة استعمارية تتولى تسيير الأمور فى المناطق المستعمرة وضمان تحقيق مصالح الدولة المستعمرة . كما أن اطلاق لفظ « مستعمرة استغلال أو استعمار استغلالي » على هذا النوع تمييزا له عن الاستعمار الاستيطاني لا يعنى أن النمط الأخير لا يتبعه استغلال للاقليم وثرواته ، ولكن فى حالة الاستعمار الاستيطاني فإن الاستغلال يكون عادة لصالح المستوطنين أما فى الحالة الثانية ، فالاستغلال يكون لصالح الحكومة الاستعمارية للدولة المستعمرة .

هذا وعادة ما يثور التساؤل حول كيفية ادارة المستعمرات أى أنماط الحكم الاستعماري أو النماذج المتبعة فى الادارة الاستعمارية . ومن الطبيعى أن الدول الاستعمارية قد استخدمت أنماطا مختلفة فى حكمها لمستعمراتها ، وبالتالي تعددت تلك الأنماط مما يجعل من الصعب معالجتها . . ولكن بنظرة الى أهم الأسس التى قامت عليها النظم الاستعمارية فى حكمها لمستعمراتها تطبقا على أفريقيا التى مثلت دولها

أهم مجموعة من الدول حديثة الاستقلال من الناحية العددية نجد
التالى (١) :

فبريطانيا وفرنسا حصلت كل منهما على نصيب الأسد من المستعمرات
الأفريقية وتميزت سياسة فرنسا في حكمها لمستعمراتها بالنمطية
وبالادارة المباشرة وسياسة الاستيعاب فقد قسمت مستعمراتها الى
اتحادين رئيسيين (اتحاد غرب أفريقيا الفرنسية ومقره داکار فى السنغال ،
واتحاد أفريقيا الاستوائية الفرنسية مقره الكونغو - برازافيل) على رأس
كل اتحاد حاكم عام مسئول أمام وزارة المستعمرات فى باريس مباشرة وكل
اتحاد يضم عددا من المستعمرات (الأول ٨ مستعمرات (٢) والثانى
اربعة) (٣) على رأس كل مستعمرة حاكم مسئول أمام الحاكم العام
وكل مستعمرة مقسمة الى دوائر على رأس كل منها قومندان الدائرة
وكل دائرة الى أقسام على رأس كل منها رئيس قسم وكل قسم الى مقاطعات
على رأس كل منها رئيس مقاطعة تضم عدة قرى على رأس كل منها رئيس
قرية . وقد كانت الادارة حتى مستوى القسم فى يد الفرنسيين أنفسهم
وكانوا أساسا من الضباط والاداريين وقد انفقت فرنسا نحو ٩٠٪
من ميزانية المستعمرات على الادارة وحدها . أما بالنسبة للمستويين
الاخيرين فقد تركا فى أيدي الزعماء الأفريقيين مع تعيينهم من بين الموالين
للادارة الاستعمارية . وكان النظام مركزيا هيراركيا مرتبطا بفرنسا
مباشرة . ومن أسس السياسة الاستعمارية الفرنسية الاستيعاب التى
بدأت أساسا بالفرنسية الجماعية ثم بفرنسة النخبة على أساس أن
الفرنسة الجماعية ستجعل فرنسا مستعمرة لمستعمراتها حيث يختل

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

Thomas Hodgkin. Nationalism in Colonial Africa, Washington
Washington University Press, 1957.

(٢) هى السنغال ، موريتانيا ، غينيا ، السودان الفرنسى (مالى
حاليا) ، ساحل العاج داهومى ، فولتا العليا والنيجر .
(٣) هى الكونغو - برازافيل ، جابون ، تشاد ، وأوينجى شارى
(أفريقيا الوسطى حاليا) .

التوازن لصالح المستعمرات نتيجة للتفوق العددي للمستعمرات وبالتالي فان سياسة فرنسا النخبة قصد بها استيعاب من يستطيع استيعاب الثقافة والحضارة الفرنسية بحيث أن الفارق ليس لونيا أو عنصريا ولكنه فارق حضارى . وقد أخذت فرنسا مهمة البث الثقافى بجدية - على أمل بناء امبراطورية لها فيما وراء البحار تعوضها عما فاتها فى أوربا . وبالفعل استطاع المستوعبون أن يتحركوا لأعلى كمواطنين فرنسيين بحيث أنه عند استقلال الدول الناطقة بالفرنسية فى أفريقيا ١٩٦٠ كان هناك ٢٩ ممثلا فى الجمعية الوطنية من أفريقيا فضلا عن نائب رئيس الجمعية الوطنية بالاضافة الى أربعة وزراء .

وهذا على خلاف السياسة البريطانية التى قامت على الاختلاف والتعدد فضلا عن الادارة غير المباشرة وعدم اتباع الاستيعاب بالاضافة الى النظرة الاقتصادية للمستعمرات : فقد عاملت بريطانيا بنظرتها البرجماتية كل مستعمرة على حدة بل أنها عاملت فى كثير من الأحيان الأقاليم المختلفة داخل المستعمرة الواحدة معاملة خاصة مستقلة وفقا لطبيعة الظروف فى كل حالة . ونتيجة لنظرتها الاقتصادية أساسا لرؤيتها العملية للاستعمار فقد اتبعت الادارة غير المباشرة بمعنى الحكم من خلال الزعماء الافريقيين ، بحيث عملوا من ناحية كممثلين لشعوبهم ومن ناحية أخرى كعملاء للحكم الاستعماري . فضلا عن أن بريطانيا لم تتبع سياسة الاستيعاب وجعلت هناك مسافة بين الانجليزى والمواطن الافريقى .

أما البرتغال فقد اتبعت نظام ادارة مركزيا مباشرا كما نادت بسياسة الاستيعاب من الناحية النظرية فقد قامت سياستها على الوحدة السياسية : تحت شعار « دولة واحدة - حكومة واحدة وشعب واحد » وبالتالي اعتبرت أن علاقاتها بمستعمراتها من صميم شئونها الداخلية - كما أنها وهى الفقيرة اقتصاديا قد أقامت سياستها الاقتصادية على أساس الوحدة الاقتصادية . اما الاستيعاب فقد رفعته كشعار أو كصمام أمان ضد الراى العام الداخلى والخارجى وان كانت لم تأخذه بجدية مثل

فرنسا . فهي من ناحية ، ألزمت من يرغبون في الاستيعاب بضرورة المرور في سلسلة معقدة من الامتحانات وجد ان متطلباتها لا يستطيع ان يستوفيهـا ٤٠% من البرتغاليين أنفسهم . ومن ناحية أخرى فان الاستيعاب عنى بالمساواة القانونية دون المساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

أما بلجيكا فقد اتبعت نموذجا فريدا في حكمها الاستعماري ، وذلك في مستعمراتها الوحيدة وهي الكونغو البلجيكي (زائير حاليا) حيث اتبعت النموذج الافلاطوني الذي أرادت أن تجعل به من الكونغو مثلاً أعلى للحكم الاستعماري في التنمية الاقتصادية في محاولة للتخلص من الآثار السلبية السيئة التي خلفها حكم ملكها ليوبولد الثاني « لدولة الكونغو الحرة » الذي أدارها كمزرعة خاصة .

وقد اتبعت الحكومة منذ ١٩٠٨ ذلك النموذج الفريد القائم على اعتبار أن مهمة الافريقيين هي الانتاج ، بينما مهمة الحكم يتولاها « الفلاسفة الحكام » البلجيكي من الاداريين والعسكريين ، ومن ثم فهو يعرف بالنموذج الافلاطوني . وبالتالي فقد اهتمت بالتعليم الفني حيث كان بالكونغو عند الاستقلال أفضل نظام تعليم فني في أفريقيا ومع هذا لم يوجد بها خريج جامعي واحد . كما عملت الحكومة البلجيكية على اعطاء تنازلات للشركات الاستثمارية الاحتكارية لاستغلال ثروات الكونغو الغنية خاصة اقليم كاتنجا ، مما زكى مصالح تلك الشركات في بقاء الوضع القائم في ظل الادارة الاستعمارية وشجعها على تأييد محاولات الاقليم للانفصال فيما عرف بأزمة الكونغو التي واجهتها الدولة عند حصولها على الاستقلال .

ثالثا : التبعية (١) : (التبعية القانونية - المناطق التابعة) :

وهي تقوم على اخضاع دولة لاقليم او منطقة في علاقة غير متكافئة وغير محددة بالضرورة على أساس سند قانوني (٢) . ويعتبر هذا النمط من أهم ممارسات العصور الوسطى الاقطاعية ومخلفاتها . وهي تتمثل في علاقات تكافلية متبادلة وحقوق وواجبات (٢) . هذا وتجدر التفرقة بين التبعية بهذا المعنى - أي التبعية القانونية - وهي من أنماط الاستعمار في شكله التقليدي أي من أشكال ممارسة التسلط على المناطق غير المستقلة - والتبعية بالمفهوم الحديث التي تدخل في اطار ما يعرف بالاستعمار الجديد والتي تمارس في دول مستقلة وبوسائل تسلطية غير مباشرة بما يحافظ على رمز الاستقلال وهو السيادة القانونية . وسيرد تحليل هذا النمط الأخير عند بحث الاستعمار الجديد . وقد يرجع اللبس الى أن لفظ تبعية في اللغة العربية مستخدم في الحالتين ، بينما في اللغات الأخرى هناك اختلاف في اللفظ المستخدم . وان كان البعض يفضل أن يستخدم لفظ اعتمادية بدلا من التبعية للإشارة الى التسلط في الدول المستقلة ، خاصة حديثة الاستقلال ، في ظل الاستعمار الجديد . ولكن كما سيرد بحثه فان المفهوم الأكثر دقة في التعبير عن الظاهرة الأخيرة هو التبعية .

وعليه فقد يكون من المفيد لسهولة التحليل استخدام مفهوم التبعية القانونية او المناطق التابعة في التعبير عن ذلك النمط المعبر عن علاقات التبعية في ظل الاستعمار التقليدي للتمييز بينها وبين التبعية كمفهوم شائع الاستخدام في ظل ما يعرف بالاستعمار الجديد .

(١) وهناك من يطلق عليها اسم الدولة التابعة « Vassal State » ويطلق على الدولة المتبوعة اسم « Suzerain State » ولكننا نقضل عدم استخدام تعبير « الدولة التابعة » حيث الدولة لا تأخذ صفتها كدولة الا بوجود عنصر السيادة القانونية - على الأقل - بينما في حالة المناطق التابعة فان هذه السيادة لا تتوافر .

(٢) هناك بعض الحالات توضح رابطة التبعية على أساس معاهدة دولية : وهي الحال بالنسبة لتبعية بلغاريا لتركيا وفقا لمعاهدة برلين المبرمة في ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ .

Payot, op. cit., p. 103.

(٣) انظر :

وقد كان لمصر وضع مميز في علاقة التبعية بينها وبين الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى التى انتهت تلك العلاقة بهزيمة تركيا (١) . ولكن تبعية مصر لتركيا لم تمنع بريطانيا - وهى احدى الدول الموقعة على معاهدة لندن الموضحة لوضع مصر قبل الدولة العثمانية - من أن تقوم باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ مستفيدة من ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على رد ذلك الاحتلال . وعليه نفي الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ كانت مصر فى موقف خاص : فهى من ناحية تابعة للدولة العثمانية ومن ناحية أخرى تقع تحت الاحتلال البريطانى والسيطرة البريطانية مع تمتعها ببعض أوجه الاستقلال الذاتى داخليا وبعض أوجه الشخصية الدولية المحدودة خارجيا .

أو قد تصل التبعية الى أقصاها فى شكل يجعلها لا تختلف عن الاستعمار الصريح أو المفتوح ، وقد كان هذا هو مثل ما اتبعته الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا فى أفريقيا . وقد تتلون العلاقة فى ظل التبعية وتبدأ باعطاء بعض الحريات للأقليم التابع وتنتهى بتقييد حريته بل قد تذهب الى ضمه . ومن ذلك أن علاقة كوريا باليابان فى ظل التبعية تطورت الى أن وصلت الى حد السيطرة التامة لليابان على مقدرات كوريا ، الأمر الذى انتهى باندماجها فيها سنة ١٩١٠ . مع أن الأمر بدأ فى صورة مختلفة : ففى أواخر القرن ١٩ قامت اليابان ببسط نفوذها على كوريا واستطاعت بالفعل أن توقع معها معاهدة صداقة وتجارة سنة ١٨٧٦ وقد نافست اليابان الصين فى النفوذ بكوريا ونتج عن ذلك حكم صينى - يابانى لكوريا ، ولم تجد الأخيرة ثورة ١٨٩٤ ، حيث قامت الدولتان باحتلالها بجيوشهما وانتهى أمر الصراع بين اليابان والصين الى الحرب بينهما ، الأمر الذى انتهى بهزيمة الصين وفقدتها

(١) استمرت التبعية رسميا من سنة ١٨٤٠ - ١٩١٤ . وكانت مصر تعتبر ولاية عثمانية ولكن بموجب معاهدة لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ ، وفرمانات : ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وأول يونيو من نفس العام ، وما عرف بالفرمان الكبير فى ٨ يوليو سنة ١٨٦٧ ، كان لمصر وضع مميز .
(م ٦ - الاستعمار)

لسيطرتها على كوريا ، فقامت اليابان ببسط سيطرتها عليها ، من ثم التجأ امبراطورها الى السفارة الروسية . ودخلت روسيا في ميدان الصراع مع اليابان على كوريا ولكن بهزيمة روسيا في حربها مع اليابان في بورت سموث سنة ١٩٠٥ وتوقيع الصلح بينهما اعترفت روسيا في المعاهدة بينهما في ديسمبر سنة ١٩٠٥ بأن لليابان مصالح سياسية واقتصادية عليا في كوريا ، وقد اضطر امبراطور كوريا لتوقيع معاهدة بتبعيته لليابان في نوفمبر سنة ١٩٠٥ تم بمقتضاها : تنازل الامبراطور عن حقه في ادارة السياسة الخارجية لكوريا وتوجيهها بحيث تتولاها اليابان التي يكون لحكومتها مندوب سام في سيول عاصمة كوريا كما يكون لليابان مستشارون ماليون وسياسيون في حكومة كوريا . وقد ظلت كوريا محتفظة ببعض مظاهر شخصيتها الدولية حيث ظل لها التمثيل الدبلوماسي السلبي - وهو تلقى الممثلين الدبلوماسيين الاجانب وتقديم أوراق اعتمادهم للامبراطور الكورى - ولكن تبلور الامر الى اجبار اليابان لامبراطور كوريا على التنازل عن العرش ، وأخيرا أعلنت ضمها لكوريا في ١٨ يونية سنة ١٩١٠ ولم ينته الوضع الا بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية حيث دخلت كوريا مرحلة جديدة في الصراع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية .

أو قد تكون الرابطة اسمية شرفية دون دفع رمز التبعية وهو الجزية كما هى الحال بالنسبة لجزيرة كريت التي استقلت سنة ١٨٩٩ وظلت تابعة اسما لسلطان تركيا حتى ضمت الى اليونان سنة ١٩١٣ .

رابعاً : الحماية (١) :

الحماية مظهر من مظاهر العلاقات غير المتكافئة بين دولتين احدهما قوية والاخرى ضعيفة ، أو بين دولة أقوى واقلية لم يصل الى عداد

(١) لمزيد من المعلومات عن أنماط الاستعمار انظر :

Water C. Langsam, « Techinques of Imperialism, 1870-1939 », in Snyder, op. cit., pp. 55-7.

وعن الحماية Protectorship على وجه الخصوص انظر : Claude-Albert Co-lliard, Institutions des Relations Internationales, Paris : Dalloz, 1974. pp. 94-101.

الدولة ولم يحصل على أهم خاصية تعطى للدولة تميزها وهى السيادة . والمنطقة الموضوعة تحت الحماية - التى يسميها البعض الدولة المحمية (وان كنا لا نفضل استخدام لفظ دولة الا للوحدة كاملة السيادة والاستقلال) - تفقد بالضرورة سيادتها الخارجية أى اختصاصاتها الخارجية - وتمارسها عنها الدولة الحامية التى تتولى بصفة عامة التمثيل الدبلوماسى وعقد المعاهدات ، وتمثيلها فى المنظمات والمؤتمرات الدولية ، والحماية من أى عدوان خارجى . وبالتالى لا تتمتع المحمية بالشخصية الدولية كاملة بل تتمتع بها وتمارسها عنها الدولة الحامية وان كان رئيسها يتمتع بالامتيازات الدبلوماسية لرؤساء الدول . أما فى الشؤون الداخلية ففى العادة تترك للمحمية الشؤون الداخلية وان كان هناك استثناء على ذلك فى بعض الحالات حيث تتولى الدولة الحامية ممارسة الاختصاص فى مجالات بعض الخدمات كما أن لسكان المحمية خاصة فى حالة الحماية الاختيارية جنسية مستقلة عن الدولة الحامية .

والمفروض أن تتميز الحماية بأنها تقوم على سند قانونى - معاهدة حماية بين الدولة الحامية والاقليم الموضوع تحت حمايتها - تنظم على أساسها العلاقة بينهما . وان كانت الحماية على مصر ١٩١٤ قد أعلنت بتصريح من جانب واحد وهو جانب بريطانيا . وبنفس المثل فان حماية المانيا على اقليم بوهيميا - مورافيا جاء بموجب أمر فى ١٦ مارس ١٩٣٩ . كما يشترط أيضا اعلان اتفاقية الحماية للدول الأجنبية وأن تعترف الدول أيضا بوضع الحماية . ويختلف الوضع والعلاقة بين الدولة الحماية والاقليم الموضوع تحت حمايتها - المحمية - فى كل حالة وفقا لطبيعة ما ينص عليه فى اتفاقية الحماية .

(٢) وهناك من يفرق بين الحماية الاختيارية وهو ما يطلق عليها « Protectorat de droit des gens » على أساس أنها تقوم بين دول

لها نفس المدنية ولكن احداها قوة كبيرة والآخرى تتميز بالحدودية الشديدة التى لا تمكنها من ممارسة اختصاصات الدولة وسيادتها وهى تدخل فى

عداد « الدويلات » لا الدول وهى الحال بالنسبة لحماية فرنسا على موناكو ، وحماية ايطاليا على سان مارينو ، وحماية سويسرا ليختنشتين . وبنفس المثل فان جمهورية اندورا تحت حماية فرنسا فى الامور الدنيوية بينما تتولى اسبانيا الحماية الدينية لها . والحماية الاستعمارية او الحماية الاجبارية وهى تعبير عن أحد أنماط الاستعمار . ولكن بدلا من اللجوء الى الاحتلال والضم الاقليمى فان السيطرة الاستعمارية تحتفظ بالهيكل الحكومى والادارى المحلى وبالنظام السياسى ولكنها تمارس عليها السيطرة وتفرض « وصايتها » أى تسلطها عليها بقوة .

والحماية الاستعمارية ليست قاصرة على المناطق غير الأوروبية أو غير المتقدمة فقد مورست بين دول أوربية على أخرى فى نفس القارة : من ذلك حماية ألمانيا على إقليم بوهيميا ومورافيا فى تشيكوسلوفاكيا فى ١٥ مارس ١٩٣٩ وفقا لاحلاف هتلر كما وضع إقليم سلوفاكيا الذى أعلن استقلاله تحت حماية ألمانيا .

ولكن من الملاحظ أنه على الرغم من ان هناك أساسا قانونيا للحماية يجعلها تختلف عن الاستعمار ، فانه فى كثير من حالات الحماية الاستعمارية لم تفرق الدولة المسيطرة بين ما اذا كان الاقليم تحت الحماية أو تحت الاستعمار الصريح . وقد قامت فرنسا على وجه الخصوص بعدم التفرقة فى المعاملة حيث عاملتها جميعا كمستعمرات ويبدو هذا مثلا من سياستها فى الهند الصينية - وما عرف باسم « الحكومة العامة للهند الصينية » التى ضمت مستعمرة هى كوشين شين Cochinchine ومحميات بالمعنى الحقيقى هى كمبوديا وفيتنام ، ومحمية تمارس ادارة مباشرة هى : لاوس . وقد ألحقت فرنسا المحميات فى آسيا بوزارة المستعمرات ، أما محميات تونس والمغرب فقد ربطت بوزارة الخارجية الفرنسية . وحتى فى المحميات الافريقية فقد احتلت الادارة المباشرة مكانة خاصة .

أما النوع الثالث من الحماية : فهو ما يطلق عليه بالمحميات الأمريكية فهى ذات مميزات خاصة ونظمت لوقت طويل العلاقات بين الولايات

المتحدة الأمريكية وبعض الدول الصغيرة في أمريكا الوسطى وهى اليوم ذات شكل ضعيف .

ومن الملاحظ ان الحماية عامة لا تتميز بالاستقرار : فهى تقوم على علاقات قابلة للتغير ، كما انها فى كثير من الحالات تستخدم كستار أو قناع وخطوة للضم والاستعمار الصريح . كما أن التطور الطبيعى هو أن تنتهى الحماية بالاستقلال وتصبح المحمية دولة مستقلة . وهناك أمثلة عديدة لمحميات تحولت الى أقاليم مستعمرة : وقد أعلنت فرنسا فى عدة حالات عن طريق تصريح منفرد انهاء الحماية الاستعمارية على أقاليم وتحويلها الى مستعمرات بالمعنى الصريح أو الواضح ، مثل الوضع فى تاهيتى التى أعلنت كمحمية بموجب معاهدة ٩ سبتمبر ١٨٤٢ استبدلت بالضم بموجب قانون فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨٠ . ومدغشقر كانت محمية بموجب معاهدة ١٧ ديسمبر ١٨٨٥ التى عدلت فى ١٨٩٥ الا أنها تحولت الى مستعمرة بموجب قانون ٦ أغسطس ١٨٩٦ ثم أصبح لها وضع اقليم ما وراء البحار قبل أن تصبح مستقلة سنة ١٩٦٠ . كما ان سلطنات موهيلى وانجوان وكومور الكبرى وضعت تحت الحماية بموجب ثلاث معاهدات فى ١٨٨٦ ولكنها ضمت بموجب قانون فى ٢٥ يولية ١٩١٢ . وكوريا كانت محمية يابانية بموجب معاهدة فى ١٧ نوفمبر ١٩٠٥ ولكنها أصبحت بعد ذلك مستعمرة يابانية بعد معاهدة ٢٢ أغسطس ١٩١٠ .

والترنسفال وضعت تحت الحماية البريطانية بموجب اتفاقية بريتوريا سنة ١٨٨١ ولكنها ضمت على أثر حرب البوير بموجب معاهدة ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ . ولقد كان ضم الترنسفال ودولة اورانج الحرة نقطة الانطلاق للاستقلال فى اطار دومينيون جنوب أفريقيا - الذى ضم دولة البوير القديمة والمستعمرات البريطانية القديمة فى ناتال والرأس .

وحماية بريطانيا على الجزر الايونية بموجب معاهدة باريس فى ٥ نوفمبر ١٨١٥ استمرت نحو ٥٠ عاما ولكنها اعيدت لليونان بموجب

معاهدة لندن في ١٤ نوفمبر ١٨٦٣ . أما حماية بريطانيا على مصر التي أعلنت رسميا بموجب تصريح منفرد في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ لم تستمر سوى ٨ سنوات وأعلن انتهاءها بموجب اعلان من قبل حكومة بريطانيا - الدولة الحامية - في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

والحماية المالية الأمريكية التي فرضت على جمهورية الدومينيكان (بموجب معاهدة ٨ فبراير ١٩٠٧) ، وهندوراس (معاهدة ١٠ يناير ١٩١١) ونيكاراجوا (معاهدة ٦ يونيو ١٩١١) وكذلك الحماية على هايتي (معاهدة ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٥) تدريجيا ترك العمل بها كما تم تحول مماثل بالنسبة لكوبا التي أعطت المعاهدة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية للأخيرة حق التدخل لقرار الأمن الداخلى والمحافظة على تماسك الجزيرة واستقلالها حتى أنهيت أساسا سنة في ٢٩ مايو ١٩٣٤ تاركة للولايات المتحدة فقط قاعدة جوانتنامو البحرية . كما أن المحميات الفرنسية في الهند الصينية في آسيا (وهى فيتنام (أنام) وكمبوديا ولاوس) تطورت هي الأخرى نحو الاستقلال ولكن بعد ان مرت بمرحلة وسيطة كدولة مشاركة *Elat Associé* (١٩٤٩ - ١٩٥٤) في اطار الاتحاد الفرنسى . وان كان التطور بالنسبة لفيتنام تميز بمرحلة طويلة من العداء والصراع استمرت من ١٩٤٦ الى ١٩٥٤ . وقد كان لتونس والمغرب وضع خاص .

فقد وضعت تونس في ظل نظام الحماية تحت حماية فرنسا بموجب معاهدة باردو في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ التي أكملت اتفاقية المرسى في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ . وقد امتد اختصاص فرنسا حتى على الشؤون الداخلية أكثر كثيرا مما تخوله الاتفاقية ونظمت ادارة مركزية حقيقية .

ولكن الاتفاقيات الفرنسية - التونسية في ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ، أوجدت استقلالا داخليا يتمشى مع المفهوم الحقيقى للحماية . وكان هذا النظام الذى أنشأته خطوة في سبيل الاستقلال : الذى تم بموجب بروتوكول

اتفاق فرنسى - تونسى فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ الذى أكمله اتفاق ١٥ يونيو سنة ١٩٥٦ .

أما بالنسبة للمغرب فان الوضع الدولى كان لفترة طويلة معقد للغاية ومثلت « المسألة المغربية » قبل ١٩١٤ مشكلة حساسة حلت فى اطار الوفاق الاوروبى « المؤتمر الاوروبى أو الكونسرت الاوروبى » . فمن الناحية الاقتصادية ، فالاقليم المغربى كان يحكم بواسطة مبدأ عرف « بالباب المفتوح » وضعه ميثاق الجزيرة فى ١٧ أبريل سنة ١٩٠٦ وأكدته الاتفاقية الفرنسية - الألمانية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ يوضح خاصية الانضمام بالنسبة للدول الكبرى .

من الناحية السياسية : فان معاهدة فاس فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ أقامت حماية فرنسا على المغرب . ولكن النظام أصبح أكثر تعقيدا نتيجة وجود مناطق متعددة : منطقة فرنسية ، منطقة إسبانية ، منطقة دولية - اقليم طنجة .

وقد اعترفت الاتفاقية الفرنسية - الاسبانية فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ لاسبانيا - فى المنطقة الجغرافية المعروفة بالمغرب الاسبانية - ببعض الاختصاصات التشريعية والادارية تفرض على السلطة التى يحتفظ بها ممثل السلطان فى هذه المنطقة ، الخليفة .

أما منطقة طنجة فقد أخضعت لنظام التدويل .

ولكن الحماية الفرنسية كانت على حدود نظام الادارة المباشرة كما حدث فى تونس ، وقد ألغيت بواسطة الاعلان المشترك الفرنسى - المغربى فى ٢ مارس سنة ١٩٥٦ والذى ذكر أن اتفاقية فاس سنة ١٩١٢ لا تتمشى اطلاقا مع المتطلبات الحديثة وتتعترف باستقلال المغرب . وقد ألغى نظام المنطقة المعروفة بالمغرب الاسبانية بموجب الاتفاقيات الاسبانية / المغربية فى ٧ أبريل سنة ١٩٥٦ بينما ألغى نظام وضع طنجة بواسطة مؤتمر ٨ - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

المبحث الثانى : نظام الاشراف الدولى

كان من أهم آثار الحرب العالمية الأولى ان ارتفعت الصيحات ضد الاستعمار خاصة ما يتعلق بالمستعمرات التى كانت تحت سيطرة الدول المنهزمة فى الحرب ، مع التأكيد على ضرورة عدم عودتها للاستعمار فى انماطه التقليدية فى شكل العلاقة الثنائية غير المتكافئة . ومن ثم كان التفكير فى ضرورة ايجاد نظام اشراف دولى تخضع له تلك المناطق التى لم تحصل على استقلالها ، وبالتالي جاء نظام الانتداب فى ظل عصبة الأمم كاول منظمة عالمية عامة ، ثم وريثه نظام الوصاية الدولى فى ظل الأمم المتحدة وريثة عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية .

وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية بين كل من نظام الانتداب - الذى أثبت عمليا أنه نظام استعمار مقنع - ونظام الوصاية - الذى أثبت فاعليته كنظام اشراف دولى ، الا أن هناك تشابها جوهريا بين النظامين يتمثل فى ان العلاقة الثنائية غير المتكافئة حلت محلها علاقة ثلاثية دخلت فى ظلها المنظمة العالمية كطرف ثالث بحيث يقوم بادارة الاقليم الذى لم يحصل على استقلاله دولة مسئولة أمام المنظمة العالمية عن تلك الادارة .

اولا - نظام الانتداب (١) :

نشأ نظام الانتداب Mandate System فى ظل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وذلك بناء على اقتراح جنرال سمتس رئيس وزراء جنوب أفريقيا فى ذلك الوقت (٢) وذلك بهدف التمشى مع روح عصبة الأمم والجو السائد بعد الحرب العالمية الأولى الذى لم يكن مؤيدا

Colliard, op. cit., pp. 162-9.

(١) انظر :

(٢) يلاحظ أن جنوب أفريقيا كانت تحكم بواسطة الحزب المتحد الذى تغلب عليه العناصر البريطانية وليس البوير وأن سياسة التفرقة العنصرية المعروفة « بالابارتهايد » لم تصبح السياسة الرسمية للدولة الا سنة ١٩٤٨ بعد أن فاز الحزب الوطنى القائم على البوير فى الانتخابات على أساس سياسة الابارتهايد .

لفكرة ضم الأراضي والمستعمرات مع محاولة ايجاد صيغة جديدة متقبلة للاشراف على مستعمرات الدول المنهزمة في الحرب العالمية الاولى . فقد جاء اقتراح جنرال جون سمتس الاصلى في ديسمبر سنة ١٩١٨ في مؤتمر باريس للسلام متضمنا الاقتراح بان توضع كافة المناطق غير الالمانية وغير المجرية من الامبراطورية النمساوية - المجرية وبعض اجزاء محدودة من الامبراطوريتين الروسية والعثمانية تحت مسئولية عصبة الأمم المقترحة . فقد طبق نظام الانتداب خارج أوربا على المستعمرات السابقة لألمانيا والمناطق التي انتزعت من الامبراطورية العثمانية . وذلك في محاولة لايجاد صيغة عملية مقبولة حيث فكرة الضم قد هجرت في مبادئ ولسون والتي قام عليها عهد عصبة الأمم . وانه يكون من الممكن للعصبة أن تفوض سلطاتها ، مع بعض التقييدات والشروط ، لعدة دول كوكلاء لها أو دول منتدبة . وقد أخذ الرئيس ولسون هذه الفكرة واقترح تطبيقها ليس كما اقترح جنرال سمتس ولكن على كل مستعمرات ألمانيا باستثناء كياوتشو في الصين ، وكذلك على فلسطين ، وسوريا ، ولبنان ، والاردن ، والعراق (١) .

وأوضحت المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم المبادئ الاساسية العامة لنظام الانتداب .

على أساس أن تلك المناطق تسكنها شعوب ليست قادرة على أن تدير أمورها بنفسها في اطار الظروف الخاصة الصعبة للعالم الحديث . واعتبر أن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها يمثل مهمة مقدسة للحضارة والمدنية وأن ذلك يتأتى عن طريق اعطاء أمر شعوب تلك المناطق للدول المتقدمة التي تستطيع بحكم مواردها وتجربتها أو بحكم موقعها الجغرافي أن تضمن تحقيق تلك المسئولية . وبهذا ، ففي الوقت الذي دعمت فيه سيطرة الدولة القائمة بالانتداب على الاقاليم المنتدبة الا أنه قد حلت مسألة السيادة : حيث ان تلك الاقاليم لا تقع تحت سيادة تلك الدول المتقدمة ، بل هو

Langsam, op. cit., p. 57.

(١) انظر :

نظام للإشراف الدولي في ظل العصبة (١) . وعليه فانه نظريا ، ومن حيث المبدأ لا يمكن اعتبار نظام الانتداب نظاما استعماريا على نهج الضم أو التبعية أو الحماية أو غيرها . فالمفروض ان الدول المنتدبة عليها مهمة دولية معينة معطاة لها من قبل المنظمة ومسئولة عنها أمام إحدى مؤسساتها وهي اللجنة الدائمة للانتدابات La Commission Permanente des Mandats

ونظرا لاختلاف ظروف المناطق المنتدبة واختلاف درجة تقدمها : فقد أوضحت المادة ٢٢ فقرة ٣ من العهد أن طبيعة الانتداب يجب أن تختلف وفقا لدرجة تقدم الشعوب ، وموقعها الاقليمي الجغرافي ، وكافة الظروف المؤثرة من اقتصادية وغيرها . . وعليه فقد تم التمييز بين ٣ فئات أو أنواع من الانتداب :

انتداب أ : طبق على بعض المناطق التابعة للامبراطورية العثمانية من قبل ، والتي بلغت درجة من التقدم وتقترب من مرحلة الاستقلال الذي تستطيع أن تصله بمساعدة الدول المنتدبة : وعليه فقد رُئى أن تطبيق هذا النظام في الشرق الأوسط سيكون لفترة قصيرة للغاية وان تدخل الدول المنتدبة سيكون محدودا .

انتداب ب : يطبق على الشعوب في مناطق أفريقيا الوسطى التي لم يكن لها نصيب كبير من التقدم . وبالتالي فان دور الدولة المنتدبة هنا يكون أكبر وأهم : فعليها أن تتولى إدارة الاقليم ، وعليها أن تقيم وتضمن الحرية الاقتصادية للدول الأخرى الأعضاء في العصبة ، وأن تحافظ على نظام نزع السلاح الذي يتضمن تحريم انشاء حصون أو قواعد عسكرية أو بحرية أو تلقى المواطنين تعليما عسكريا ما لم يكن للبوليس أو للدفاع عن الاقليم ، كما أن على الدولة المنتدبة ضمان حرية العقيدة والدين وتحريم ما يتعلق بتجارة الرقيق ، ونقل الأسلحة والكحول وغيرها . .

(١) لمزيد من المعلومات عن نظام الإشراف الدولي انظر : د . حورية توفيق مجاهد ، محاضرات في التنظيم الدولي ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٨ .

انتداب ج : وطبق على اقليم جنوب غرب افريقيا وبعض جزر المحيط الهادى وهو يختلف كثيرا عن سابقه اذ يقترب من مفهوم الضم الذى يعرف فى الاستعمار الصريح . فالاقليم الخاضع له يدار فى ظل نظام الانتداب كائى جزء من اقاليم الدولة المنتدبة مع تحفظ أساسى وهو ضرورة احترام المحافظة على الضمانات الخاصة بالشعوب والسابق توضيحها فى انتداب ب .

ولكن من الناحية الواقعية نجد ان نظام الانتداب كما طبق لم يخرج فى مجموعه عن استعمار مقنع تحت شعار الاشراف الدولى فقد كنت هناك العديد من الثغرات التى استطاعت ان تنفذ منها الدول المنتدبة .

فمن ناحية : لم ينص عهد العصبة على ما هو الجهاز فى العصبة الذى يجب أن يحدد الدول المنتدبة ولقد تم ذلك خارج العصبة ، وقد تولت الاشراف على تلك المناطق الدول المنتصرة والمتحالفة معها (١) :
فبالنسبة لانتداب ا فقد مارست فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، أما بريطانيا العظمى فمارست الانتداب على العراق ، وفلسطين ، وشرق الاردن .

أما انتداب ب فقد اقتسمت فرنسا وبريطانيا كل من توجو والكاميرون وأعطيت بريطانيا تنجانيقا كما أعطيت بلجيكا رواندا - اورووندى (٢) .

(١) يلاحظ من التوزيع الفعلى للانتداب على الدول المنتدبة انه يتوافق مع الخطوط التى اتفق عليها فى بعض المعاهدات السرية التى تمت بين الدول المتحالفة اثناء الحرب العالمية الاولى وقد تم ذلك وفقا لمصالح تلك الدول المنتصرة دون مراعاة لمصالح تلك الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب بالدرجة الاولى : انظر المرجع السابق ، ص ٥٧ .
(٢) Ruanda-Urundi انفصلتا وأصبحتا بالاستقلال : رواندا (مع تغيير فى حرف من اسمها لتصبح Rwanda) وبوروندى Burundi .

أما انتداب ج : فقد تولت جنوب افريقيا الانتداب على جنوب غرب افريقيا ، والامبراطورية البريطانية الانتداب على نورو ، ونيوزيلندا الانتداب على ساموا الغربية ، واستراليا الانتداب على غينيا الجديدة ، أما اليابان فقد مارست الانتداب على جزر كارولين ، وماريان ، ومارشال (١) .

هذا ويختلف دور الدولة المنتدبة وفقا لنوع الانتداب ، ففي انتداب أ يكون دورها الارشاد والتوجيه بالنسبة للمناطق التي تحت انتدابها ، وفي انتداب ب فان دورها هو ادارة تلك المناطق ، أما في انتداب ج فان دورها هو ادراتها وكأنها جزء لا يتجزأ من اقليمها .

وقد كان من المفروض أن يخضع دور الدول المنتدبة وتصرفها لبعض الرقابة من جانب العصبة عن طريق ضرورة تقديمها لتقرير سنوي للجنة الدائمة للانتدابات ، التي تتولى تلقى تلك التقارير وفحصها وتعطى لمجلس العصبة رأيها في كل الموضوعات المتعلقة بتطبيق نظام الانتداب .

وقد انشئت بالفعل لجنة للانتدابات ، وكانت هي لجنة نزع السلاح اللجنتين الدائمتين الوحيدتين في العصبة ، وبلغ عدد أعضائها ٩ في بادئ الأمر ثم ارتفع الى ١٠ يعينهم مجلس العصبة ويختارون على أساس فردي شخص بمقتضى كفاءتهم في الادارة الاستعمارية أو لقيمتهم الشخصية ، وقد انتمى غالبيتهم للدول المنتدبة .

ولقد كانت اللجنة أساسا استشارية ترفع رأيها للمجلس الذي كان له حق اصدار التوصيات .

وكان نظام الانتداب مؤقتا :

(١) ويلاحظ من هذا التقسيم ان اليابان قد أعطيت لها مستعمرات المانيا شمال خط الاستواء أما تلك الواقعة جنوبه فقد تركت لاستراليا ونيوزيلندا .

فبالنسبة لمجموعة ١ استقلت العراق بموجب معاهدة مع بريطانيا في ٣٠ يونيو ١٩٣٠ وان أعطى لبريطانيا قواعد جوية بها ٠٠٠ وأعطى لها حق استخدام الموانئ والسكك الحديدية في وقت الحرب ونظمت مساعدة فنية في الأمور العسكرية كما نص في المادة الأولى على التشاور بين الدولتين في الشؤون الخارجية المتعلقة بمصالحها المشتركة . وعليه فإن من الواضح أنه قد نتج عن نظام الانتداب واليد العليا فيه لبريطانيا في العراق مع تقدمها نوع من الحماية أو « الصداقة الحامية » .

وأعطت المعاهدة الانجلو - عراقية الفرصة للجنة كي تقرر الشروط التي ترى انها يجب أن تجتمع ، وفقا لقرار ٤ سبتمبر سنة ١٩٣١ ، حتى يمكن وضع نهاية للانتداب وهي :

- ١ - أن يكون للاقليم حكومة وإدارة يمكنها أن تتولى مهمة الوظائف التي تحتاجها الدولة .
- ٢ - أن يكون الاقليم قادرا على المحافظة على سلامته الإقليمية .
- ٣ - أن يكون في حالة تمكنه من ضمان الاستقرار والهدوء السياسى .
- ٤ - أن تكون لديه الموارد المالية التي تمكنه من تسيير الأمور التي تتطلبها واجبات الدولة .
- ٥ - أن يمتلك سلطة تشريعية (مجلس تشريعى) وتنظيما قضائيا لتحقيق العدل العادى .

وقد انضمت العراق للعصبة في ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ .

ويعتبر استقلال العراق أهم استثناء في حالات الانتداب حيث استقل باتفاق رضائى ودون اراقة دماء أو تفاقم أزمات كما حدث في سوريا ولبنان من جهة ، والمشكلة الدائمة التي تخلفت عن الانتداب على فلسطين من جهة أخرى . وبنفس المثل استقل الأردن ١٩٤٦ وانتهى الانتداب عليه .

أما بالنسبة لسوريا ولبنان فقد كان الأمر مختلفا : اذ تبلورت معاهدتان سنة ١٩٣٦ الأولى بين فرنسا وسوريا في سبتمبر ، والثانية في نوفمبر بين فرنسا ولبنان بهدف وضع نهاية للانتداب ، وقد رأى الاطراف ايجاد تحالف دائم بين الدولة المنتدبة السابقة وبين الدولة الجديدة المستقلة ، مع توحيد السياسة الخارجية فيما يتعلق بمصالحهما المشتركة الخارجية وحق سوريا ولبنان في ضمان أمنهما مع عودتهما اذا أرادت لمساعدة فرنسا ، كما رأى انضمامهما للعصبة ولكن قامت الحرب سنة ١٩٣٩ ولم تكن المعاهدتان قد صدق عليهما من البرلمان الفرنسي - وقد تم بحث أمر استقلالهما خارج العصبة وبطريقة صحبتها المشاكل . وقد أعلن باسم جنرال ديغول في ٨ يونية سنة ١٩٤١ السعى لاستقلالهما واتخاذ معاهدتي سنة ١٩٣٦ كاساس . ولكن المفاوضات طال أمدها وانقطعت في خريف سنة ١٩٤٥ وعلى أثرها تدخلت بريطانيا ووقع اتفاقان بين فرنسا وبريطانيا يؤكدان فيهما على الاستقلال وعلى انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية الموجودة في سوريا ولبنان ، الامر الذي تم في أبريل سنة ١٩٤٦ بالنسبة لسوريا ، وفي نهاية العام بالنسبة للبنان ولكن لم ينتج عن نهاية الانتداب توقيع أى معاهدة خاصة مع فرنسا .

الانتداب على فلسطين :

وهو ما تخلف عنه حتى الوقت الحاضر المشكلة التي عانى منها العالم العربى لأكثر من أربعين عاما ألا وهى مشكلة فلسطين وتشريد الفلسطينيين من موطنهم ليصبحوا لاجئين في العديد من الدول العربية وقد جرت مشكلة فلسطين معها بقية الدول العربية وظلت الحرب قائمة بينها وبين اسرائيل التي ودلت من نظام الانتداب على فلسطين وسياسة بريطانيا في ظله . فالمشكلة لم تنتج من وجود اليهود والعرب في فلسطين ، ولكن مع وجود العديد من التصريحات المتناقضة للطرفين من جانب بريطانيا على وجه الخصوص وذلك أثناء الحرب العالمية الأولى . ففي الوقت الذي وعد فيه سير هنرى ماكماهون رئيس وزراء بريطانيا

الشريف حسين بتحقيق ايجاد جماعة عربية سياسية كبيرة على امتداد الشرق الأوسط في مجموعه ، وعسد فيه اليهود وفقا لتصريح بلفور Balfour في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ بوطن قومي لهم في فلسطين (لم يوعدوا بفلسطين وطنا قوميا ولكن بوطن قومي لليهود في فلسطين) (١) . وتصريح بلفور هذا انضمت اليه فرنسا وايطاليا وادمج في ميثاق الانتداب وخاصة في ديباجته .

وقد نشأت المشكلة من هجرة اليهود لفلسطين تحقيقا للوطن القومي المنشود والموعود ، وعند قيام الحرب العالمية الثانية كان عدد اليهود محدودا للغاية في فلسطين ، فلم يزد عن ٦٠ ألفا بحيث أن عددهم كان أقل من المسيحيين بها الذي كان عددهم ٧٠ ألفا بينما بلغ عدد العرب من المسلمين ١٠ أضعاف عدد اليهود أي نحو ٥٥٠ ألفا (٢) .

وقد عملت السياسة البريطانية على السماح ان لم يكن على تفضيل وتشجيع هجرة اليهود لفلسطين وان كان تشرشل قد أوضح في سنة ١٩٢٢ بأن « فلسطين لن تتحول الى وطن قومي يهودي ، ولكن سينشأ الوطن القومي اليهودي في فلسطين » وقد رأى ميثاق الانتداب في مادة ٤ / منه الاعتراف بجهاز أو كيان يهودي له صفة استشارية الى جوار السلطات المنتدبة . كما نص في مادة ٦ / على دوره في شئون الهجرة : وبالتالي فقد انشأت المنظمة الصهيونية على هذا الأساس في سنة ١٩٢٩ « الوكالة اليهودية » وقامت العديد من المؤسسات المالية المختلفة بشراء الأراضى حتى تحقق الهجرة وازداد العدد باطراد وبلغ سنة ١٩٣٦ نحو ٤٠٠ ألف وتضخمت تل أبيب من ألفى ساكن الى مدينة من ١٥٠ ألفا . ولم تفلح جهود بريطانيا التي لم تكن جادة في خلق أجهزة مشتركة وحدثت

(١) انظر نص التصريح والتعليق عليه في :

« The Balfour Declation on Palestine, 1917 » in Snyder, op. cit., pp. 375-6.

Colliard, op. cit., p. 168.

(٢) انظر :

اضطرابات بين الطرفين خاصة في سنة ١٩٢٩ عند حائط المبكى ثم في سنة ١٩٣٦ .

وامام استحالة اقامة دولة ذات قوميتين (ازدواج قومي) في فلسطين فقد تبلورت خطط التقسيم بواسطة بريطانيا منذ سنة ١٩٣٦ وقدمت للجنة الانتداب ، وقبل الحرب مباشرة اتخذت بريطانيا عدة خطوات للحد من الهجرة الى حد كبير ، ثم أخذت الجماعات اليهودية تستخدم سياسة العنف والارهاب في سنة ١٩٤٥ . وبعد فشل مؤتمر لندن في يناير ١٩٤٧ فيما يتعلق بخطة التقسيم طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة ادراج مسألة فلسطين في جدول أعمال الدورة التابعة للجمعية العامة ، وقد قررت المملكة المتحدة في سبتمبر سنة ١٩٤٧ الجلاء عن الاقليم ورحلت القوات البريطانية فعلا في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . وكانت الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قد قررت تنفيذ خطة لتقسيم فلسطين ثم نشأت دولة اسرائيل وانضمت للأمم المتحدة في مايو سنة ١٩٤٩ . وهكذا انتهى الانتداب في اطار من الاضطرابات والمشاكل وفي اطار حرب فعلية بين دول الجامعة العربية وبين المنظمات اليهودية في فلسطين ثم دولة اسرائيل ، وقد تفاقم الامر بمقتل وسيط الأمم المتحدة كونت برنادوت وتم عقد هدنة سنة ١٩٤٩ في ظل جهود الأمم المتحدة . وبالتالي فالانتقال من الانتداب للاستقلال في فلسطين تم بظروف غير عادية ولطائفة من المواطنين دون الاغلبية وفي اطار العنف والاضطرابات ، وقد ضم الأردن منطقة الضفة الغربية التي اعتبرت فلسطين المسلمة في سنة ١٩٥٠ ، كما تردد الرأي بتدويل القدس والأماكن المقدسة ، ولكن الامر لم يتحقق واتخذت اسرائيل بعد سنة ١٩٦٧ القدس عاصمة لها .

وهكذا انتهى انتداب ا وهي اكثر المناطق تقدما .

اما عن انتداب ب ، ج : فقد مر بتطور مخالف ، وتحولت معظم هذه الاقاليم في ظل الاشراف الدولي ولكن من نظام الانتداب السذي انتهى

قانونا بانتهاء العصبة الى نظام الوصاية ، خليفته ، والذي نشأ في ظل الأمم المتحدة ويختلف عنه في الجوهر والتطبيق .

ونظام الانتداب كما طبق لم يخرج كثيرا خاصة في النوعين الآخرين عن أن يكون استعمارا مقنعا - وهو يختلف في هذا كثيرا عن نظام الوصاية .

ثانيا : نظام الوصاية الدولي :

ونظام الوصاية « Trusteeship System » يعنينا بحثه لعدة أسباب مع أننا لا نذهب الى القول كما يرى البعض (١) بأنه نظام استعماري حيث انه من حيث النظرية والممارسة يعتبر نظام اشراف دولي فعال وذلك :

- حتى يتضح الفارق بينه وبين نظام الانتداب وتوضيح كيف يمكن الجزم بأن نظام الانتداب نظام استعماري على خلاف نظام الوصاية .

- من حيث أن غالبية الدول التي كانت تحت الانتداب في مجموعة ب ، ج قد مرت بنظام الوصاية كمرحلة انتقالية من الانتداب الذي لم يأخذ بيدها واعتبرها بمثابة مستعمرات للدول المنتدبة الى الاستقلال بجهود الأمم المتحدة في ظل نظام الوصاية .

- ان نظام الوصاية عامة وان كان لا يعتبر نوعا أو نمطا من

(١) المرجع السابق ص ١٦٩ - ١٨٢ .

ولمزيد من المعلومات عن نظام الوصاية انظر من المراجع الأساسية :
James M. Murray, Jr., The United Nations Trusteeship System
Urbana, Illinois : The University of Illinois Press, 1957. & Inis L.
Claude, Jr., Power & International Relations, New York : Random
House, 1962 & Inis Claude, Jr., Swords Into Plowshares : The Problems
& Progress of International Organization, New York : Random House.
1964 & Stephen S. Goodspeed, The Nature & Function of International
Organization, New York : Oxford Univ. Press, 1968.

(م ٧ - الاستعمار)

الاستعمار الا أن تطبيقه على المناطق الاستراتيجية يجعله الى حد كبير نوعا من الاستعمار لتلك المناطق ولكن في اطار دولى مشروع .

وقد جاء نظام الوصاية الذى نص عليه فى الفصل ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لما تصوره الرئيس روزفلت أثناء الحرب العالمية الثانية .

كما اعتبر نظام الوصاية وبكل وضوح وفقا للمادة / ٧٦ نظاما مؤقتا انتقاليا للأخذ بيد المناطق الموضوعة فى ظله للاستقلال وإدارة نفسها بنفسها .

فنظام الوصاية ألقى على عاتق الدول القائمة بالوصاية مسؤولية تنمية الأقاليم الموضوعة فى ظله سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والأخذ بيدها للاستقلال ، وكذلك تطور التعليم وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الرئيسية دون التفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، وتنمية الشعور بتكافل شعوب العالم واعتمادها على بعضها بعضا . ولكن من الملاحظ أنه لم ينص فى نظام الوصاية على نظام نزع السلاح المنصوص عليه فى الانتداب .

ونظام الوصاية يمكن تطبيقه وفقا للمادة / ٧٧ من ميثاق الأمم المتحدة بموجب اتفاقات الوصاية على ٣ فئات من الأقاليم :

الفئة الأولى : الأقاليم التى تحت الانتداب وقت قيام الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ .

الفئة الثانية : الأقاليم التى أمكن اقتطاعها من الدول الأعداء على أثر الحرب العالمية الثانية .

الفئة الثالثة : الأقاليم التى تضعها اختياريا تحت نظام الوصاية الدول المسؤولة عن إدارتها .

هذا ولم تطبق هذه الفئة الثالثة حتى الآن حيث لم تضع أية دولة مسئلة عن ادارة اقليم هذا الاقليم فى ظل نظام الوصاية - وان كان قد فتح الباب أمام ذلك لآى دولة اختياريا .

فلم يقصد بنظام الوصاية أن يكون بديلا للاستعمار فى كافة صورته ، وقد أوضح هذا بما لا يدع مجالا للشك قرار من الجمعية العامة فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ أكد على ان نظام الوصاية لم يطبق على كافة الأقاليم غير المستقلة بحكم القانون ، أى أنه رهن بموافقة الدولة لقائمة بالادارة أو الاستعمار .

أما الفئة الثانية ، فلم تطبق الا على اقليم واحد وهو الصومال الذى كان مستعمرة ايطالية (١) حيث أعطيت الوصاية لاييطاليا على الاقليم بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية وذلك لمدة ١٠ أعوام وفقا لاتفاق الوصاية فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ على الرغم من أن ايطاليا لم تكن بعد عضوا فى الأمم المتحدة (٢) .

أما عن الفئة الأولى فقد ضمت كافة الأقاليم التى كانت تحت انتداب ب وكافة المناطق التى كانت تحت انتداب ج فيما عدا اقليم جنوب غرب إفريقيا وفقا لما سنوضحه .

فغالبية المناطق التى طبق عليها نظام الوصاية هى تلك التى سبق ان طبق عليها نظام الانتداب فى فئتيه ب ، ج .

فقد تولت فرنسا الوصاية على جزء من توجو والكاميرون . كما

(١) أما عن بقية المستعمرات الايطالية فقد استقلت ليبيا فى ١٩٥١ أما ارتيريا فقد ضمت لاثيوبيا فى ظل نظام فيدرالى وما لبثت اثيوبيا ان اعتبرته جزءا لا يتجزأ منها ومازال الصراع المسلح دائرا به فى محاولة من الاقليم للاستقلال . وان نشطت بعض الدول وعلى رأسها مصر عام ١٩٨٩ فى السعى لايجاد حل للمشكلة .

(٢) لمزيد من المعلومات عن الصومال فى ظل نظام الوصاية انظر :
حورية توفيق مجاهد ، الصومال فى المحيط الدولى ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦١ .

تولت المملكة المتحدة الوصاية على بقية توجو والكاميرون ، وتنجانيقا .
وتولت بلجيكا الوصاية على رواندا - اوروندى وتولت استراليا الوصاية
على غينيا الجديدة ، كما تولت نيوزيلندا الوصاية على ساموا .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد قامت بالوصاية الاستراتيجية
على جزر المحيط الهادى (ماريان ومارشال وكارولين) كما تولت المملكة
المتحدة واستراليا ونيوزيلندا الوصاية على نورو .

وبالنسبة لجنوب غرب افريقيا فهو الاقليم الوحيد الموضوع تحت
الانتداب فى سنة ١٩٤٥ ولم يوضع فى ظل نظام الوصاية . ففى هذا
الاقليم سعت الدولة المنتدبة وهى جنوب افريقيا الى المحافظة على الوضع
القائم فى ظل الانتداب - أى تخليد نظام الانتداب فى تطبيقه عليه مع
أنه كنظام قد انتهى بانتهاء المنظمة التى وجد فى ظلها وهى عصبة الأمم
بنهاية الحرب العالمية الثانية . اذ رفضت جنوب افريقيا باصرار وضعه
فى ظل الوصاية . وقد أبدت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشارى فى
١١ يوليو سنة ١٩٥٠ مؤكدة أن نظام الوصاية لا ينطبق اجباريا على جنوب
غرب افريقيا وأن هذا الاقليم يظل دائما فى ظل نظام الانتداب وأن
مسئوليات الانتداب تقع على عاتق جنوب افريقيا . . وأكدت على أنه
لا يوجد أى التزام قانونى على حكومة جنوب افريقيا لتحويل الانتداب
الى الوصاية . ولكن استمرار الانتداب أثار مشكلة الرقابة الدولية عليه
حيث انتهت الأجهزة التى أنشأت لذلك - لجنة الانتدابات ومجلس
العصبة - وذلك بانتهاء العصبة .

ولكن اساءة استخدام جنوب افريقيا للاقاليم واتباعها نظام الابارتهايد
فيه - التفرقة العنصرية - أسوة بما تتبعه داخليا ، أدى الى إثارة
الرأى العام خاصة من جانب الدول الأفرو - آسيوية فكان أن اتخذت
الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ تقدمت به
٥٤ دولة أفرو آسيوية ، وذلك بأغلبية ١١٤ صوتا ضد ٢ وامتناع ٣ عن
التصويت وينص على أن جنوب افريقيا فشل فى التزاماته وواجباته وقررت

أن الانتداب قد انتهى وأن جنوب غرب إفريقيا أصبح تحت مسؤولية الأمم المتحدة وقد أنشأت لجنة خاصة لتولى تحقيق ادارتها للاقليم . وأعلنت المنظمة أن جنوب غرب إفريقيا أصبح ناميبيا . ولكن جنوب إفريقيا مازالت تمارس سيطرتها عليه ، ولم تفلح بعد جهود الأمم المتحدة في تحرير الاقليم . وان كان قد تم الاتفاق في ديسمبر ١٩٨٨ على منحه الاستقلال في ابريل ١٩٩٠ في مقابل انسحاب القوات الكوبية من انجولا على مراحل .

ولقد وضع ميثاق الأمم المتحدة عدة ضوابط لضمان نجاح الاشراف الدولي في ظل نظام الوصاية . فقد أنشئ مجلس الوصاية كجهاز مستقل على قدم المساواة مع الأجهزة الرئيسية الأخرى (١) في المنظمة . كما شكل هذا المجلس بطريقة تضمن المساواة العددية بين الدول المشرفة على أقاليم تحت الوصاية ، سواء أكانت كبرى أو غيرها ، وغير المشرفة (متضمنة الدول الكبرى غير المشرفة) وذلك ضمانا لفاعلية الاشراف وعدم ترك المجلس تماما بيد الدول المشرفة أو الكبرى وحدها .

فضلا عن هذا فقد ألزمت الدولة القائمة بالاشراف على تقديم تقرير سنوي عن تقدم الاقليم من نواحيه المختلفة نحو الاستقلال ، ونظمت الزيارات الدورية للاقاليم من جانب مجلس الوصاية ، كما يشجع المجلس أيضا تلقي الدعاوى والشكاوى والعرائض من الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية .

ويبدو واضحا من كل ما سبق الفارق بين نظام الانتداب - كاستعمار مقنع - ونظام الوصاية كنظام اشراف دولي فعال ، وتبدو فاعليته بوضوح من أن غالبية المناطق الموضوعة في ظله قد حصلت على استقلالها كما يتضح من ملحق (١) .

(١) وهي الجمعية العامة ، مجلس الأمن ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الامانة العامة ، ومحكمة العدل الدولية .

الفصل الرابع

تطور الاستعمار

قد لا نستطيع تحديد متى بدأ الاستعمار وكيف تطور في العصور الغابرة ، ولكن ما يمكننا تأكده هو أنه قديم قدم الجماعات الانسانية وليس فقط الجماعات السياسية المنظمة أو شبه المنظمة . ويمكننا القول أنه طالما يوجد قوى وضعيف فانه كثيرا ما يلتجئ الاقوى الى السيطرة على الاضعف تحقيقا لمصالحه ، وينطبق هذا على الافراد في علاقاتهم مع بعضهم البعض ، وفي علاقاتهم مع غيرهم من المخلوقات ، كما ينطبق على الجماعات السياسية حتى قبل قيام الدولة بمفهومها الحديث والتي أصبحت ورثة دولة المدينة ، والقبيلة ، والامارة الاقطاعية ، والامبراطورية القديمة . وغنى عن الذكر أن أكبر امبراطوريتين في التاريخ وهما امبراطورية الاسكندر والامبراطورية المغولية - جاءتا قبل العصور الحديثة وما ارتبط بها من انتشار المد الاستعماري .

وقد مر الاستعمار في تاريخه الحديث باتجاهات هامة يمكن تلخيصها في ثلاثة مراحل أساسية (١) : أخذ الاستعمار في المرحلتين الأوليين شكل المد ، ثم انقلب الى الجزر في المرحلة الأخيرة .

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

Norman J. Padelford & George A. Lincoln, International Politics : Foundations of International Relations, New York : The MacMillan Co., 1954, pp. 238-244.

انظر أيضا : هارى ماجدوف ، الامبريالية : من عصر الاستعمار حتى اليوم ، مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٨٣ و ١٠٠ - ١١٧ .
ومن المراجع العربية انظر : د . جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ١٣ - ٢١٤ .

المبحث الأول : المد الاستعماري :

المرحلة الأولى :

تشمل الفترة من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر : وأهم ما يميز هذه الفترة التي تعرف بعصر الاستكشافات هو أن الأوروبيين عامة عملوا على استكشاف باقى أنحاء المعمورة وكان المحرك الرئيسى هو الانقلاب التجارى . ومع هذا الاستكشاف بدأ ظهور بوادر امتداد القوة الأوروبية الى الأمريكتين وآسيا وجزر المحيط الهادى حيث تبلورت بوضوح أهمية المحيط كعامل ربط بين أنحاء العالم . وفى هذا العصر كانت الدول الأوروبية الحديثة مثل البرتغال واسبانيا وهولندا وفرنسا وانجلترا هى التي قامت بتأسيس مستعمراتها الأولى فى الأنحاء الأخرى من العالم بعد اكتشافها حيث لعب الاستعمار الاستيطانى دورا محوريا .

وقد وصلت هذه المرحلة الى قممتها أثناء الثورتين الفرنسية والأمريكية وعلى مدى قرن من الزمان بعدها . وبعد هاتين الثورتين وخاصة الثورة الفرنسية اهتمت معظم الدول الأوروبية بمشاكلها وبما تحت يدها من مستعمرات ، فلم يشهد هذا العصر توسعات جديدة . وفى هذه الفترة حدثت أول حركات تحررية فى المستعمرات ، وذلك بانفصال المستعمرات الثلاث عشرة فى أمريكا الشمالية عن انجلترا وما لبثت ان تتبعها مستعمرات اسبانيا فى أمريكا اللاتينية .

وقد تبعت فترة وصول الاستعمار الى قمته فى المرحلة الاولى فترة تعرف باسم القارية ، بمعنى محاولة بعض الدول التوسع فى القارة نفسها وليس الامتداد خارجها . وأهم مظاهر هذه القارية فى أوربا هو التوسعات النابليونية فى فرنسا بغرض تكوين امبراطورية تمتد من اسبانيا الى موسكو ومن بحر الشمال الى مصر . ولكن هذه الامبراطورية لم تدم طويلا وان كانت قد أخذت مجهودا من بقية الدول الأوروبية للقضاء

عليها وعلى هذه القارية التي مثلتها والعودة الى سياسة توازن القوى السابقة .

ومن مظاهر القارية أيضا توسع الولايات المتحدة الأمريكية الى الغرب على حساب المناطق التي كانت مستعمرة من دول أوروبية أخرى وذلك في الفترة من حرب الاستقلال عام ١٧٨٣ وحتى منتصف القرن التاسع عشر حيث وصلت الى حدودها الحالية (١) . ولم تستطع في الواقع أن تقرر الحكم الا بعد الابداء شبه الجماعية للمواطنين الأصليين وهم الهنود الحمر . وفي هذا الوقت أيضا كانت هناك توسعات روسيا القيصرية التي مثلت فكرة القارية في أوراشيا حيث بدأت تتوسع وتزداد الى سيبيريا شمالا ووسط آسيا حتى الشاطئ الغربي للمحيط الهادى شرقا ، أما جنوبا فقد توسعت الى حدود ايران والى جبال الهملايا (٢) .

المرحلة الثانية :

بدأت المرحلة الجديدة للاستعمار - ويطلق عليها الكثيرون مرحلة « الامبريالية الجديدة » في أواخر القرن التاسع عشر واستمرت حتى الحرب العالمية الثانية واختلفت أشكالها وكان المحرك الرئيسى لها هو الانقلاب الصناعى ، وفي هذه المرحلة انضمت الى الدول الاستعمارية القديمة دول جديدة هى ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد السوفيتى .

(١) وقد تم التوسع بصفة عامة عن طريق الشراء : حيث قامت بشراء لوزيانا من فرنسا ، أو عن طريق الاستيلاء حيث استولت على فلوريدا من إسبانيا ، وعلى تكساس من المكسيك ، كما انتهى بها الحال على الحصول على أوريجون بعد صراع مع كندا وتمت تسوية الحدود بينهما ، واستولت على كاليفورنيا من المكسيك وسوت حدودها مع شراء قطع أخرى صغيرة .
ماجدوف : الامبريالية من عصر الاستعمار ، مرجع سابق ص ١٤٩ - ١٥٠ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٧ - ١٠٠ .

ففى الفترة الأولى من هذه المرحلة - ١٨٧٠ الى ١٩٣٠ - وكان المسرح الأساسى للاستعمار هو افريقيا وآسيا حيث استعمرت افريقيا كلها (وكان لبريطانيا وفرنسا نصيب الأسد) وكذلك جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادى (١) . وقد تميز القرن التاسع عشر بالانقلاب الصناعى الذى تمخضت عنه السيادة العالمية لبريطانيا التى استطاعت ان تفرض « السلام البريطانى » « Pax Britannica » وقد غطت امبراطوريتها المترامية فى كافة أنحاء العالم نحو ربع مساحة اليابسة (أى اكثر من ١٣ مليون ميل مربع) ، كما ضمت نحو ثلث سكان العالم (أى نحو بليون نسمة) (٢) .

ويمكن القول باختصار أنه عند الحرب العالمية الأولى كانت كافة مناطق العالم غير المستقلة قد قسمت بين الدول الاستعمارية المختلفة سواء فى المرحلة الأولى أو فى ظل المرحلة التى تليها . وبعد الحرب العالمية الأولى وبهزيمة المانيا وتركيا على يد الحلفاء أجبرت على التخلي عن ممتلكاتها التى وزعت كأسلاب على بقية الدول المنتصرة ، وذلك فى ظل نظام الانتداب كما سبق توضيحه .

أما الفترة الثانية من المرحلة الثانية وهى من ١٩٣٠ الى ١٩٤٥ فانها تعتبر بمثابة الموجة الثانية للاستعمار . والتى جاءت على وجه الخصوص فى أواخر الثلاثينيات وتحركت الدول الاستعمارية سريعا خاصة بعد ان وقفت عصبة الأمم عاجزة عن اتخاذ أى عمل ايجابى . فقد قامت اليابان بالعمل على تحقيق مشروع امبراطورية كبرى فى شرق آسيا تمتد من منشوريا والصين الى الملايو وبورما والفلبين واندونيسيا . أما ايطاليا

- (١) مثلا حصلت ألمانيا على مناطق فى افريقيا هى جنوب غرب افريقيا ، وتنجانيقا وتوجو والكاميرون ورواندا - أوروڤدى . كما حصلت ايطاليا على بعض المناطق الافريقية وهى الصومال الايطالى وارثيريا وليبيا أما اليابان فقد ضمت كوريا وفورموزا وبعض الجزر القريبة منها . وأخيرا قامت الولايات المتحدة الامريكية باستعمار ساموا وجزر هاواى والفلبين وبعض الجزر الصغيرة .
- (٢) انظر د . جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

فقد غزت اثيوبيا سنة ١٩٣٦ وأعلن ملك ايطاليا نفسه امبراطورا على الحبشة أيضا . كما حاولت ايطاليا الاستيلاء على تونس واليونان .

لكن أهم التوسعات في هذه الفترة كانت هي التوسعات الهتلرية في المانيا التي هدفت الى تعديل الوضع القائم في أوروبا بل حاولت قلبه تماما ، ليس فقط في أوروبا بل في افريقيا والشرق الاقصى . وهدفت الى انشاء توازن قوى وحدوى على نمط الامبراطورية الرومانية . ولكن بهزيمتها في الحرب العالمية الثانية انتزعت منها اراض كثيرة وأصبحت المانيا اصغر مما كانت عليه قبل تلك الحرب ، وقسمت الى جزئين : المانيا الغربية والمانيا الشرقية مع تقسيم عاصمتها برلين أيضا . اما ايطاليا فبهزيمتها فقدت كافة مستعمراتها فيما وراء البحار غير ان الصومال قد وضعت تحت وصايتها لمدة ١٠ سنوات حتى استقلت . اما اليابان فقد أخذت منها كافة مستعمراتها وكافة الاراضى التي سيطرت عليها ومنها كوريا وفورموزا وجزر المحيط الهادى التي كانت تحت انتدابها . وقد شهدت السنوات الاخيرة من هذه المرحلة وفي نهاية واثناء الحرب العالمية الثانية بعض التحركات الاستعمارية المعاصرة أظهرها النشاط السوفيتى الشيوعى . ففى سنة ١٩٤٥ أخذ الاتحاد السوفيتى اراضى من رومانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمانيا وفنلندا ، وكذلك من الصين واليابان ، فضلا عن الاستفادة من وجود قواته اثناء الحرب في أوروبا الشرقية والعمل على تشجيع الأحزاب الشيوعية بها وخلق حكومات عميلة له بما يضمن دوران تلك الدول في فلكه بعد الحرب . وبعبارة أخرى عمل الاتحاد السوفيتى ، الذى كان من دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، على تعديل حدوده بما يتمشى مع صالحه في الاراضى والمناطق التي توغلت فيها جيوشه في الحرب العالمية الثانية . وقام الاتحاد السوفيتى بضم استونيا وليتوانيا ولاتفيا في منطقة البلطيق .

المبحث الثانى : الجزر الاستعماري : تصفية الاستعمار :

وتمثل هذه الحلقة الثالثة والأخيرة من تطور الاستعمار وهى تمتد من الحرب العالمية الثانية حتى الآن . وأهم ما يميزها هو تصفية الاستعمار «Decolonisation» فى أنماطه المختلفة التى عرفها . وذلك بظهور الحركات القومية التحررية فى الدول الآسيوية والأفريقية وما تبعها من القضاء على الاستعمار تباعا وظهور الدول حديثة الاستقلال فى آسيا وأفريقيا على وجه الخصوص بعد انتشار روح القومية فى هذه المناطق وانتشار الرأى العالمى ضد فكرة الاستعمار فى أشكاله القديمة .

ففى الوقت الذى رأى فيه الكثيرون أن أهم ما يميز التاريخ الاستعماري هو السرعة الكبيرة التى تمت بها السيطرة الاستعمارية والمد الاستعماري فى القرن التاسع عشر وخاصة فى ريعه الأخير ، فإنه لا خلاف على أن أهم ما ميز الظاهرة الاستعمارية هو السرعة الكبيرة التى تمت بها تصفية الاستعمار فى شكله التقليدى ، وذلك بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل . ففى حين كان عدد الدول المؤسسة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ (٥١) دولة نجد أن عدد الدول الأعضاء وصل الى ١٥٩ دولة فى أكتوبر ١٩٨٤ - أى بعدها بتسعة وثلاثين عاما فقط (١) . وهو ما يعنى أن عدد الدول الأعضاء فى المنظمة العالمية العامة (٢) تضاعف أكثر من ثلاث مرات فى تلك الفترة . ولكن نسبة زيادة الدول الأفريقية بالذات هى التى تجذب

(١) انظر ملحق ١ ، ٢ . وقد ظل هذا العدد ثابتا حتى الآن (سبتمبر ١٩٨٩) .

(٢) الأمم المتحدة لا تتبع العالمية المطلقة بل العالمية النسبية بمعنى أنها لا تضم بالضرورة وبطريقة تلقائية حتمية كافة الدول فى العالم ، بل أنها تضم الغالبية العظمى من دول العالم التى يشترط توافر عوامل موضوعية واجرائية لتصبح عضوا . وبالتالي فقد تكون هناك دول غير راغبة فى الانضمام : والمثل الذى يضرب فى هذا المجال هو سويسرا محافظة منها على حيادها القانونى ، أو دول راغبة فى الانضمام ولكنها غير قادرة عليه : وأهم الأمثلة الصين الوطنية بعد طردها من الأمم المتحدة وإحلال الصين الشعبية محلها ، وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ولكن الأمم المتحدة عامة اقتربت من العالمية المطلقة .

الانتباه وتعتبر جديرة بالملاحظة حيث أن عدد تلك الدول الذى الذى كان أربعا فقط عند تأسيس المنظمة - وهى اثيوبيا وليبيريا ومصر وجنوب افريقيا بما لمعظمها من وضع خاص - قد وصل سنة ١٩٨٤ الى ٥٢ دولة أى تضاعف ثلاث عشرة مرة بنسبة ١٣٠٠٪ فالنصف الثانى من القرن العشرين يمثل بحق مرحلة تصفية الاستعمار وانتهيار الامبراطوريات الاستعمارية التى شملت العالم أجمع والتى تساقطت كما يعبر البعض كمجموعة من أوراق اللعب . ففى الحقتين التاليتين للحرب العالمية الثانية طرأت تغيرات هيكلية على الامبراطوريات الكبرى وراء البحار وتغيرت خريطتها اذ تحرر نحو ثلث سكان العالم من الحكم الاستعماري (١) ، حيث نجحت نحو ٤٠ دولة فى الحصول على استقلالها فى تلك الفترة المحدودة ثم لحقتها بقية الدول فى حركة تصفية الاستعمار . وكما أن الاستعمار كظاهرة جذب انتباه المهتمين بدراسة العلاقات الدولية فان تصفية الاستعمار فى صورته المختلفة التقليدية تلقى الاهتمام الأكبر فى محاولة لتفسيرها وتحليل انعكاساتها . وهى وان ظهرت مؤشرات منذ ما قبل الحرب العالمية الاولى بعد ارساء الحكم الاستعماري مباشرة الا أنها تبلورت فى ظل الحرب العالمية الاولى وما بعدها وكثفت لتصبح ظاهرة عامة بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد أسهمت عدة عوامل فى تصفية الاستعمار بصرف النظر عن خصوصيات كل حالة على حدة . نذكر على رأسها : الحربين العالميتين الاولى والثانية ومبادئ ويلسون فى حق تقرير المصير ، والثورة فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩١٧ ونمو الحركة الشيوعية العالمية والثورة فى الصين سنة ١٩٤٩ ، واستقلال الهند بهدى من مبادئ غاندى فى الكفاح السلمى (الاحمسا) ، وجهود الأمم المتحدة فى مجال تصفية الاستعمار ، وحركة الوحدة الافريقية ، والثورة فى مصر سنة ١٩٥٢ ، ومؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ ، ومنظمة تضامن الشعوب الافرو آسيوية ، واستقلال غانا

(1) Tony Smith, « Anticolonial Nationalism and Western Responses » in Mack, Plant & Doyle, op. cit., p. 26.

سنة ١٩٥٧ ، وفشل الأساليب العسكرية في القمع كما وضح في الجزائر وتجربة فرنسا بها وفيتنام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومز قبلها فرنسا ، وتجربة البرتغال في غينيا بيساو ، وموزمبيق وأنجولا . فضلا عن نمو الوعي القومي وحركات التحرر نتيجة التحريك الاجتماعي . فتصفية الاستعمار في دولة ينتج عنه أثر تراكمي ويساعد على انتقال الفكرة من دولة لأخرى بفعل عنصر التقليد والتأييد المعنوي والدفع التي يحققها استقلال دولة مجاورة . فبداية الاستقلال عمل كمحرك لبقية الاستقلال .

والمهم هو نمو الرأي العام العالمي ضد الاستعمار : فقد تغير الرأي العام الداخلي والعالمي من تقبل الاستعمار الى رفضه . فاستهجان الاستعمار أصبح عاما وشاملا ، ولم تعد المهاجمة موجهة ضد اساءة استخدام السلطة في بعض الحالات - كما حدث بالنسبة لدولة الكونغو الحرة واساءة الملك ليوبولد الثاني - ملك بلجيكا - سلطاته بها حيث أدارها كضيعة خاصة كما سبق توضيحه مما أدى الى تحريك الرأي العام الداخلي والخارجي ضده .

وسنكتفى في هذا المجال بتحليل أبعاد بعض هذه العوامل التي أسهمت في تصفية الاستعمار .
أولا : أثر الحربين العالميتين (١) :

من الواضح للمحللين السياسيين والمراقبين أن الحرب العالمية الاولى أعطت لثورة الملونين الصدارة أو أسرعت بها . وقد أسهمت عدة عوامل في ذلك على رأسها : مبدأ الرئيس الأمريكي ويلسون في حق تقرير المصير الذي تضمنه عهد عصبة الأمم ، وتبلور مفهوم الجامعة الإسلامية وجهود

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

Rudolf Von Albertini, « The Impact of Two World Wars on the Decline of Colonialism », Colonialism & Decolonisation», Journal of Contemporary History, Vol, 4, Number 1, 1969, pp. 17-35.

جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده فى مصر فى حركة الاحياء الدينى وجهودهما فى مكافحة الاستعمار ، وبالإضافة الى الثورة الروسية . ويركز المراقبون الألمان على استخدام الحلفاء للقوات السوداء والملونة ضد البيضاء الأمر الذى اعتبروه جريمة .

وفى الواقع فان حركات التحرر الحديثة أخذت طريقها لآسيا والجزيرة العربية ومصر وبعض مناطق شمال افريقيا قبل الحرب العالمية الاولى ، ويبدو هذا بوضوح فيما حدث بالهند ، وجاوا ، والهند الصينية ، ومصر والجزائر . ولكن من الملاحظ أن الحرب نفسها لم تؤد الى الانتفاض ضد القوى الاستعمارية أو وضع مطالب راديكالية عليها على العكس فان المناطق المستعمرة عامة تعاونت مع الدول الاستعمارية ضد ألمانيا التى لم تفلح جهودها فى تحريك الشعوب الى جانبها وضد الدول الاستعمارية كما تعاونت معها ضد الامبراطورية العثمانية (١) . واثناء الحرب انسحبت القوات الاستعمارية من الهند والهند الصينية وشمال وغرب افريقيا . كما فتح المجال من الهند الصينية الى غرب افريقيا لتجنيد من الجنود الوطنيين . وفى خلال الحرب قدمت الهند ١٣ مليون محارب وعامل ، والهند الصينية ١٥٠ ألف ، والجزائر ٣٠٠ ألف بينما قدمت افريقيا الغربية الفرنسية ٢٠٠ ألف شخص للحرب . وهذا التجنيد للعمل فى الجيوش الاستعمارية وان كان لم يلق مقاومة تذكر فى بادىء الامر الا انه أصبح تدريجيا يتم عن طريق القهر والاجبار مما أدى الى الانتفاضات ضده . ومن ناحية أخرى فقد قامت الدول الاستعمارية بتمييز المحاربين القداماء - متطوعى الحرب - وقامت بربطهم أكثر بها كجماعة مميزة . ومن ناحية ثالثة فان مئات الآلاف اقتلعوا فى ظل هذا التجنيد من مجتمعاتهم التقليدية والمحدودة كما ووجهوا بتجارب

(١) لمزيد من المعلومات انظر : بيزرز ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ١٣١ .

واكتشافات جديدة تماما وأصبحوا مؤهلين اجتماعيا ونفسيا بدرجة كافية لتقبل الشعارات والصيحات التي ترفعها الطليعة من المثقفين الذين قادوا الحركات القومية . ومن المعروف أن التجنيد يعتبر من أهم عوامل التحضير والتحديث والتحريك الاجتماعي عامة .

فضلا عن أن التنازلات السياسية والاصلاحات التي نتجت عن الحرب العالمية الاولى ، ومحاولة من جانب الدول الاستعمارية لكسب الولاء أثناء الحرب وللتحريك ضد الأعداء ، كانت لها آثارها كمؤشرات لبداية تصفية الاستعمار . وقد كان للحرب وظروفها تأثيرها على تقوية الحركات الوطنية والقومية ووصولها للجماهير . فقد تأثرت التجارة ، بل انها خربت فيما بين الدول المستعمرة ومستعمراتها كما نمت الصناعات الوطنية وزاد العمال وأصحاب الاجور زيادة كبيرة حادة كما تبلورت جزور النقابات العمالية . وارتفعت الاسعار وتبلورت العديد من المشكلات بعد الحرب . وقد وعدت انجلترا وفرنسا بالاصلاح وخاصة الاولى بنظرتها البرجماتية العملية ، ولكن لما لم يتم هذا بصورة مرضية في معظم الحالات ازدادت صيحات الوطنيين وبدأت واضحة آثار الحرب .

وبصفة عامة فان الحرب قد أدت من ناحية الى تدهور الدول الاوربية في القوة والهيبة . ومن ناحية أخرى أدت الى تحلل امبراطوريات استعمارية وخروج دول استعمارية من عداد الاستعمار وذلك بتصفية ممتلكات كل من الامبراطورية العثمانية والمانيا . ومن ناحية ثالثة نما الرأي العام الداخلي والخارجي ضد الاستعمار . وبدأ هذا واضحا في حق تقرير المصير ونظام الانتداب الذي كان حقيقة استعمارا مقنعا ، كما سبق توضيحه ، ولكن بصفة عامة فان مبدأ عدم اعادة ما اقتطع من الدول المنهزمة من مستعمرات الى حظيرة الاستعمار صراحة يعتبر سابقة وخطوة على سبيل تصفية الاستعمار .

أما بالنسبة للحرب العالمية الثانية فقد تركت آثارا بعيدة المدى ،

والبعض يشبهها بالحروب النابليونية وما خلفته من آثار على المستعمرات الأسبانية والبرتغالية في أمريكا (١) . فهذه الحرب كانت بالفعل عالمية كما كانت المناطق المستعمرة في جنوب شرق آسيا مسرحا لعمليات حربية حاسمة ، ولكن الاهم هو أن فرنسا انهارت ، مع أن حكومة فيشي استطاعت أن تستمر في السيطرة على بعض المراكز في شمال أفريقيا والهند الصينية كما كسب ديجول أول سيطرة اقليمية في أفريقيا الاستوائية - وقد استخدمت برازافيل في الكونغو كمقر له ومنطقة ارتكاز للانطلاق . أى أن المستعمرات مثلت عمقا استراتيجيا للدولة الأم نفسها . أما بريطانيا العظمى فقد هزمت هزيمة شديدة في سنغافورة ، وفي مجال السياسة الدولية فان سقوط هذا الحصن في جنوب شرق آسيا لم يفتح فقط الطريق لليابان لاحتلال كل المنطقة ولكن يعتبر رمزيا قد بشر بانتهاء النظام الاستعماري ككل وكشف سر تدهور بريطانيا كقوة بحرية عالمية .

ولقد أسهمت الحرب العالمية الثانية وحدها بانعكاساتها السياسية والاجتماعية في دفع عملية تصفية الاستعمار وقد بدا ذلك واضحا بالنسبة لجنوب شرق آسيا حيث خلق الاحتلال الياباني لها ظروفًا جديدة تماما . فبينما أضعفت الإدارة الاستعمارية في شمال وغرب أفريقيا وكذلك في الهند وسيلان إلا أنها استطاعت أن تستمر ، أما في جنوب شرق آسيا فقد دمرت تماما وكان لهذا صداه القوى . وفي الواقع فانه من ١٩٤٠ - ١٩٤٥ قطعت كل من فرنسا ، وبلجيكا ، وهولندا عن مستعمراتها . واحتلت اليابان كل الممتلكات الأوربية في الشرق حتى حدود الهند وشمال غينيا الجديدة . وقد رحب الكثير من الوطنيين باليابانيين كمحررين . وعمل اليابانيون أثناء احتلالهم لتلك المناطق على تشجيع المطالب الوطنية مما قوى التصميم على حق تقرير المصير . كما وجهوا

(1) D. K. Fieldhouse, « Decolonisation » in Mack, Plant & Doyle, op. cit., pp. 40-53.

(م ٨ - الاستعمار)

جزءاً من جهودهم في الحرب على التركيز على مفهومهم عن المشاركة في الازدهار مع تكثيف حملات الدعاية المعادية للغرب والبيض . وقد أحل اليابانيون اللغات القومية في الهند الصينية محل اللغات الأوربية . ومن الملاحظ أن شعارات العداء للاستعمار كانت متبادلة بين اليابان والحلفاء والمستفيد الأخير هو الحركات الوطنية . كما شجعت اليابان التدريب العسكى وأنشأت قوات عسكرية وطنية في بورما والملايو والهند الصينية وبالتالي فإن القوميين وجدوا تحت أيديهم أداة للقوة موجودة بالفعل لتستخدم في مواجهة الدول الاستعمارية عند عودتها . كما انتقلت زعامة الحركات إلى الجماعات الراديكالية التي كانت قبل الحرب مقيدة بل مشلولة نتيجة العمل البوليسى أو كانت تمثل أقلية غير ذات أهمية (١) ، وبعد إعادة احتلال قوات الحلفاء لهذه المستعمرات سنة ١٩٤٥ وجدت فرنسا وهولندا استحالة أن تعيد من جديد إقامة حكم استعماري كامل . وحتى في بورما وجدت بريطانيا أن الرغبة في الاستقلال قوية جداً ، وبالتالي تنازلت عنها سنة ١٩٤٨ . وبإختصار فإن الاحتلال الياباني قضى على الأسس الضعيفة للسلطة الأوربية في جنوب شرق آسيا . وقد كانت إنجلترا بحكم نظرتها البراجماتية وتأثراً برؤية لورد مونتباتن (٢) المنادى بوضع جديد تماماً ، سباقة في هجر فكرة استعادة امبراطوريتها بالقوة على عكس هولندا وفرنسا اللتين قررتا المحاولة ولكن دون نجاح في النهاية .

أما في أفريقيا فمع أن الإدارات الاستعمارية استمرت ورغم ما اكتسبته مستعمرات غرب أفريقيا من أهمية متزايدة أثناء الحرب إلا أن الحرب تركت أيضاً آثارها ولكن بطريقة مختلفة . فقد قامت حكومة كل من فيشى وفرنسا الحرة بقيادة ديجول بتشجيع انتاج السلع التصديرية

(١) Albertini, op. cit., pp. 29-31.

(٢) وكان حاكماً للهند وله صلة قرابة بالأسرة المالكة .

من أجل المزيد من النقد الاجنبى ، وبالتالي فان استخدام الزراعة الاجبارية والعمل الاجبارى أدى الى تفاقم أزمة الثقة وعدم الاستقرار مما سهل بعد ذلك من مهمة الزعماء القوميين فى تحريك الجماهير . كما أن ارتفاع الاسعار خاصة فى المدن زاد من الاستياء . كما ارتفعت الاسعار أيضا فى غرب افريقيا البريطانية - على الرغم من ازدياد أسعار الصادرات ، وبالتالي ازدياد ثراء الزراع الافريقيين والوسطاء ورجال الاعمال عامة - مما أدى الى ازدياد عدم الرضاء وبدا هذا فى شكل اضرابات واضطرابات . فضلا عن أن المستعمرات فى غرب أفريقيا استخدمت كمحطات تموين أساسية للقوات الانجليزية والامريكية فى شمال أفريقيا بما صلب هذا من تحريك اجتماعى وبما يعيد للاذهان استخدام مصر كمخزن عسكرى اثناء الحرب العالمية الاولى وما أسهمه من عوامل اسرعت بالتحريك .

وباختصار يمكن القول أن الحرب العالمية الأولى وان أدت الى تدهور هيبة الدول الأوروبية وخروج بعض الدول الاستعمارية من مجال الاستعمار مع ترك بصماتها فى التحريك الاجتماعى خاصة فى بعض مناطق آسيا وشمال أفريقيا ، وبعض الدول العربية ، الا أن الحرب العالمية الثانية قضت على هيبة ومكانة الدول الأوروبية وأسهمت فى القضاء على امبراطورياتها وكثفت من التحريك الاجتماعى عامة . فالدول الاستعمارية اما هزمت تماما فى الحرب - وهى دول المحور وان كانت ألمانيا قد فقدت مستعمراتها فيما وراء البحار بعد هزيمتها من قبل فى الحرب العالمية الأولى - أو هزمت بالفعل ولكنها اعتبرت منتصرة لانتصار حلفائها - ونذكر على وجه الخصوص فرنسا (التى انهارت اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا) ، وبلجيكا وهولندا ، أو انتصرت عسكريا الى حد كبير وان تدهورت اقتصاديا وهى بريطانيا . وبالتالي فان انهيار أو تدهور الدول

الأوربية الاستعمارية نظر اليه على أنه فشل « لمهمة الهية » وعلى أية حال فقد هدمت نظريات الأبوية التي طالما رفعتها الدول الاستعمارية . فمن أهم آثار الحرب العالمية الثانية أنها جاءت بتغيير جوهرى فى النظرة الأوربية للامبراطورية وأضعفت الارادة فى السيطرة . فمن ناحية أفقدت الحرب فى الواقع تلك الدول الثقة بنفسها ، ومن ناحية أخرى فقد نظر للتوسعات الايطالية والالمانية واليابانية قبل ١٩٣٩ على أنها غير أخلاقية . كما ان استعمار المانيا فى اوروبا اثار الرعب ومازالت له أبعاده النفسية حتى الوقت الحالى . فضلا عن أنه قد ظهرت مثاليات وقت الحروب وظهرت على أثرها الرغبة فى بداية عهد جديد ، كما اتضح من رؤية الولايات المتحدة لميثاق الاطلنطى وتأكيد الرئيس روزفلت على تعميم حق تقرير المصير بالنسبة لجميع المستعمرات ، بدلا من رأى تشرشل فى أن يطبق فقط على شعوب اوروبا المحررة من المحور .

ثانيا : جهود الأمم المتحدة :

واذا كانت عصبة الأمم قد نصت صراحة على حق تقرير المصير وفقا لمبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون الأربعة عشر التى أرسى أسسها عهد العصبة ، الا أنها لم تنجح فى أن تحقق نظام اشراف دولى فعال فى ظل نظام الانتداب وفشلت باختصار فى أن تدخل كطرف ثالث فى العلاقة بين الدولة المستعمرة والاقليم المستعمر بما يضمن الوصول به الى الاستقلال .

ولكن الأمم المتحدة - المنظمة العالمية العامة التى أنشئت سنة ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية - قد كثفت الجهود فى مجال تصفية الاستعمار وقامت بدور حاسم فى هذا الشأن حيث استفادت من تجربة سابقتها عصبة الأمم وتمشت مع المناخ العام الذى تبلور حول الاستهجان المتزايد للاستعمار .

وقد أسهمت الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار من عدة أوجه :

- فمن ناحية الميثاق نفسه فقد أكد على مبدأ « الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب » (١) . كما تضمن ثلاثة فصول (٢) متعلقة بتحديد التزامات الدول الأعضاء المسؤولة عن إدارة الاقاليم التابعة .

- أنشأت نظاما فعالا للإشراف الدولي تمثل في نظام الوصاية الدولي وأوجد له جهاز خاص مستقل عن الأجهزة الرئيسية الأخرى بالمنظمة تأكيداً لأهمية دوره وفاعليته . كما وضعت ضوابط تتضمن تحقيقه لهدفه . وبالفعل أثبتت الوقائع التاريخية والتجربة منذ قيام المنظمة ونظام الوصاية بها أنه نظام فعال ، وذلك كما سبق تحليله . وبالفعل استطاعت الأمم المتحدة أن تحقق من خلال نظام الوصاية الاستقلال لنحو ٢٠ مليون نسمة (٣) .

- أصدرت الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٠ « الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » . وكان علامة تحول هامة في تصفية الاستعمار حيث تضمن النص على استهجان فكرة الاستعمار مؤكداً على حق تقرير المصير وضرورة منح الاستقلال للاقاليم التي لم تحصل بعد على استقلالها .

- أنشأت لجنة الأربعة والعشرين الخاصة بتصفية الاستعمار من

(١) فقد جاء في فقرة ٢ من المادة الأولى من الميثاق : « انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وان يكون لكل منها حق تقرير مصيرها » .
(٢) هي الفصل الحادى عشر (ويتحدث عن الاقاليم التابعة بصفة عامة) والفصلان الثانى عشر ، والثالث عشر (ويتعلقان بنظام الوصاية الدولي الذى أوجده الميثاق) .

(٣) « الامم المتحدة وتصفية الاستعمار : الملامح الرئيسية فى جهود الامم المتحدة من اجل منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » ، الامم المتحدة ، القاهرة : مكتب الاعلام العام ، ١٩٨١ ، ص ٣ .

United Nations & Decolonization,
New York : United Nations, 1985.

انظر أيضا :

جانب الجمعية العامة سنة ١٩٦١ لدراسة مدى التقدم الذى تم انجازه
فى تنفيذ بنود الاعلان السابق ذكره .

- أيضا أعطت الامم المتحدة تأييدا معنويا كبيرا وتأكيدا على
المساواة المطلقة بين البشر جميعا ، كما ورد فى ميثاقها مؤكدا فى الديباجة
والمادة الأولى . وقد تأكد هذا المبدأ فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان
الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة سنة ١٩٤٨ حيث جاء فى مادته
الأولى : « يولد جميع الناس أحرارا متساوين فى الكرامة والحقوق ، وقد
وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء » .
كما ورد فى المادة الثانية انه : « لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق
والحريات الواردة فى هذا الاعلان ، دون أى تمييز ، كالتمييز بسبب
العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو
أى رأى آخر ... » .

كما تضمنت الوثيقة الدولية لحقوق الانسان الصادرة عام ١٩٧٦ ثلاثة
وثائق هامة (١) : وقد نصت المادة الاولى على أنه « ١ - لكافة الشعوب
الحق فى تقرير المصير ولها ، استنفادا لهذا الحق ، أن تقرر بحرية كيائها
السياسى وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .
٢ - على جميع الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية بما فيها
المسئولة عن ادارة الاقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها أو موضوعة تحت
الوصاية أن تعمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير وان تحترم ذلك الحق
تمشيا مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة » (٢) .

(١) وهى : الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية ، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول
الاختيارى الملحق بالاتفاقية الاخيرة .
(٢) « الوثيقة الدولية لحقوق الانسان » ، الامم المتحدة ، القاهرة :
دار الشعب ، ١٩٨١ ، ص ٣٥ .

هذا وقد أدت الزيادة الكبيرة في أعضاء الأمم المتحدة - وغالبيتهم العظمى من الدول حديثة الاستقلال - إلى إعطاء دفعة وديناميكية للمنظمة الدولية زادت من جهودها في المجال الدولي وأعطت ثقلًا للجمعية العامة .

ثالثًا : الحركة الشيوعية العالمية :

ومن أهم ما أسهم في تعبئة الرأي العام العالمي ضد الاستعمار هو نمو الحركة الشيوعية العالمية . فقد مثلت الثورة الروسية سنة ١٩١٧ أهم تحدٍ للنظام الاستعماري ، حيث قام لينين بهجوم نظري فعال على الاستعمار الغربي . وقد سبق أن حللنا كيف أن كلمة امبريالية أصبحت من بعد لينين ونظريته في الاستعمار ترتبط عامة بالنظام الرأسمالي بل أصبحت مرادفة للاستعمار من جانب الدول الرأسمالية . وقد مثل هجوم لينين هذا « ديناميت ايدولوجي » كما يعبر البعض (١) . كما استطاع أن يؤيده بأسلوب تنظيمي وبمصادر الدولة السوفيتية . ومن الجدير بالملاحظة أن ماركس وانجلز لم تكن لهما نظرية عامة في الاستعمار (٢) بل كانت لهما خاطرات في هذا المجال مرتبطة بتحليلهما عن تناقضات النظام الرأسمالي وأن كان تحليلهما لنمط الانتاج الرأسمالي يعد نقطة انطلاق لينين في نظريته العامة عن الامبريالية . وقد ركز ماركس على وجه التحديد على الآثار المترتبة على الاستعمار البريطاني في الهند والصين وايرلندا ، كما أشار انجلز إلى الاستعمار الفرنسي للجزائر وآثاره . بينما لينين هو الذي أسهم بنظرية عامة عن الامبريالية ، ولم يكتف بدراسة التطور الرأسمالي في روسيا منذ سنة ١٨٩٩ . وقد رأى ماركس أن هناك جانبين للاقتصاد العالمي : الأول يتمثل في سلب ونهب الدول المتخلفة كجزء من عملية التراكم الرأسمالي ، وذلك من أجل الانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية ، والثاني ، يتمثل في

(1) Smith, op. cit., p. 26.

(٢) من الجدير بالملاحظة أن تعبير امبريالية لم يستخدم منهما بل استخدم ما يدل عليها من توسع وسياسة استعمارية .

تدمير الاقتصاد التقليدي الذي رأى أنه لا يمكن أن يحدث إلا بالحكم الاستعماري المباشر من الخارج .

فعن الحكم الفرنسي للجزائر واخضاع ثورة الأمير عبد القادر الجزائري يقول انجلز رايه بأن : « على العموم ، فانه في رأينا ، من حسن الطالع أن الزعيم العربي قد هزم . ان صراع البدو كان لا أمل فيه ، وعلى الرغم من أن الطريقة الوحشية التي اتبعها جنود مثل بوجارد في الحرب تدان بشدة ، الا أن غزو الجزائر يعد خطوة هامة تمثل بحق حسن طالع لتقدم المدنية . ان قراصنة الدول البربرية (١) ، الذين لم تقمعهم الحكومة الانجليزية طالما أنهم لم يتعرضوا لسفنها بأى ازعاج ، لم يكن بالامكان اخمادهم الا بغزو احدى دولهم . وغزو الجزائر أجبر بالفعل بايات تونس وطرابلس وحتى امبراطور مراكش على بدء السير على طريق المدنية . فقد اضطروا الى توجيه شعوبهم لأعمال أخرى غير القرصنة ، ولجأوا الى وسائل أخرى للملء خزائنها غير الجزية التي تدفعها لهم الدول الأصغر في أوروبا . واذا كنا قد نأسف على أن حرية بدو الصحراء قد دمرت ، فاننا يجب ألا ننسى ان نفس هؤلاء البدو كانوا أمة من اللصوص - الذين كانت وسائل معيشتهم الرئيسية تتكون من القيام بغارات اما على بعضهم بعضا أو على الفلاحين المستقرين آخذين ما يجدونه ، وقاتلين كل من يقاومهم ، وبائعين بقية المساجين كعبيد . كل هذه الأمم من البرابرة الأحرار بدت فخورة جدا ، ونبيلة ، وعظيمة عن بعد ، ولكن فقط اقترب منهم وستجد أنهم هم وكذلك الأمم الأكثر تمدينا يحكمون بواسطة الجشع للكسب ، ويستخدمون فقط الوسائل الأكثر وحشية والأكثر جفاء . ومع ذلك ، فالبورجوازي الحديث ، مع المدنية والصناعة والنظام وعلى

(١) يلاحظ ان انجلز كرر استخدام لفظ برابرة (من بربرية) وليس بربر كشعب .

الأقل الاستنارة النسبية التي تتبعه ، أفضل من السيد الاقطاعي أو اللص
المغير مع الدول البربرية للمجتمع الذي ينتمون اليه « (١) .

وهي نفس النظرة التي أوضحها ماركس فيما يتعلق بالحكم البريطاني
للهند والذي على الرغم من « دوافعه الشريرة وجرائمه » في تحطيم
القرية الهندية التي كانت في نظر ماركس أساس « الاستبداد الشرقي »
كما أطلق عليه ، إلا أن ذلك الحكم يمثل ثورة أساسية في الظروف
الاجتماعية للهند خاصة وآسيا عامة (٢) . فقد اعتبر ماركس أن انتشار
الثقافة البورجوازية وما ارتبط بها من تنمية رأسمالية هو مفتاح التحديث
والتنمية في الدول المتخلفة حيث يقوض النمط التقليدي للانتاج ويفتح
المجال للثورة الاجتماعية . وعليه فقد حيا في تجربة الحكم البريطاني
للهند الدور الثوري للاستعمار في التحديث وخلق المقومات الأساسية
اللازمة للتنمية من طرق مواصلات واتصالات ونظم سياسية وادارية
وغيرها .

فالاستعمار نظر اليه من جانب ماركس وانجلز على أنه خطوة على
الطريق الصحيح في تقدم البشرية وفقا للتطور الديالكتيكي حيث يمثل
واسطة نقل ثورة التحديث والتنمية التي قادتها البورجوازية في أوروبا
الى أفريقيا وآسيا ، ويرجع اليه الفضل - في نظرهما - في هدم المجتمع
التقليدي وغرس أسس المجتمع الغربي في تلك المناطق المستعمرة . من

(١) انظر: Engels, «French Rule in Algeria», The Northern Star, January 22, 1848, in Shlomo Avineri, (ed.,) Karl Marx on Colonialism & Modernization, New York : Doubleday, 1969, pp. 47-8.

(٢) انظر : K. Marx & F. Engels, On Colonialism, Moscow : Progress Publishers, 1968, pp. 35-42.

ولمزيد من المعلومات عن موقف كل من ماركس وانجلز عن الاستعمار
في الهند انظر : Kiernan, op. cit., pp. 165-237.
انظر أيضا : Avineri, op. cit.

هذه الزاوية وتطبيقا على مثل الهند والجزائر يمكن رؤية موقفهما من الاستعمار حيث لا اداة أو وصم بل تمجيد وتحبيذ على أساس أنه وسيلة لغاية أسمى وفتح مجال لد مرحلة الرأسمالية - التي هي الخطوة في التطور التاريخي للبشرية الى مرحلة الاشتراكية - الى العالم خارج أوروبا حيث نشأت . فقد نظر ماركس الى أن الاستعمار الرأسمالي يمثل ضرورة تاريخية بحيث تصبح همجية الجيوش الاستعمارية مبررا حتميا ، فلا يمكن تحطيم الأساس الاقتصادي للأنماط السابقة للرأسمالية التي تمنع آسيا من سلوك اتجاه تاريخي تقدمي الا على أيدي الرأسمالية ، التي تعتبر نظاما انتاجيا لابد أن يتوسع بحيث يؤدي الى بعث الثورة في أنماط الانتاج السابقة للرأسمالية في طرف العالم الرأسمالي وتقويضها . فكان ماركس قد اعتقد بأن لتوسع علاقات الانتاج الرأسمالية آثار تقدمية على الرغم من أنه قد تعرض للآثار التدميرية لقوة العمل في المستعمرات (١) . وخلاصة الامر أن ما اعتبر آثارا سلبية للاستعمار من تدمير الاطارات التقليدية من مؤسسات وقيم اعتبر في نظر ماركس ايجابيا كخطوة على طريق التطور في ضوء المادية الجدلية .

ولكن منذ آراء لينين والثورة الشيوعية سنة ١٩١٧ أعلن الاتحاد السوفيتي نفسه معاديا للاستعمار ومناصرا للاستقلال ولحركات التحرر . فقد ربط لينين ربطا تاما بين الاستعمار (الامبريالية) والرأسمالية من جهة ، وبين نضال البروليتاريا وحركة التحرر الوطني في المستعمرات من جهة أخرى . بل ان صيحته لم تميجه فقط لعمال العالم للاتحاد كما فعل ماركس في ندائه الشهير : « يا عمال العالم اتحدوا » بل أطلق صيحة النداء النضالي العالمي : « يا عمال العالم ، ويا كل الشعوب المقهورة اتحدوا » ، ولقد صاغت الحركة الثورية العالمية وعلى أساس متين من الماركسية اللينينية شعارا جديدا وخلاقا : « يا شعوب البلاد الاشتراكية ،

(١) بريان تيرنر ، ماركس ونهاية الاستشراق ، ترجمة يزيد صايغ ، الطبعة العربية الاولى ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ ، ص ٢٥ .

ويا عمال الدول الرأسمالية وكل القوى الديمقراطية فيها ، ويا أيتها الشعوب المتحررة حديثا والشعوب المقهورة ، اتحدوا في النضال المشترك ضد الامبريالية ومن أجل السلم والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى والديمقراطية والاشتراكية « (١) . وباختصار فقد أكد لينين على دعم البروليتاريا لحركات التحرر الوطنى وثورة الشعوب ضد الرأسمالية والاستعمار .

ومن الجدير بالذكر أن لينين لم يطلق فقط صيحته ضد الامبريالية كمجرد صيحة جوفاء أو شعار أيديولوجى بل وضع التكتيك اللازم لتحقيق الاستراتيجية الرامية لتحقيق التحرر الوطنى ، حيث صاغ نظرية كاملة بشأن طرق ووسائل التحرر الوطنى والاجتماعى للشعوب المقهورة كبرنامج عمل لتحقيق الهدف المنشود وذلك بتوضيح التالى (٢) :

- « دور الفصائل الرئيسية فى حركة الثورة العالمية : الطبقة العاملة (وبعد ثورة أكتوبر - النظام الاشتراكى الذى يشكل القوة الحاسمة فى العملية الثورية) والشعوب المقهورة فى المستعمرات واشباه المستعمرات ، والعمل المشترك بينها فى نضالها ضد الامبريالية .

- نسبة القوى السياسية والطبقية فى حركة التحرر الوطنى والحاجة الى ائتلافات عريضة معادية للامبريالية .

- الحاجة الى المساعدة الشاملة من النظام الاشتراكى والطبقة العاملة العالمية لنضال التحرر الوطنى للشعوب المقهورة .

- امكانية أنه فى الظروف التاريخية الجديدة (التى تلت انتصار

(١) انظر ب . ج . غفوروف مع مجموعة من الكتاب السوفيت ، لينين والتحرر الوطنى فى الشرق ، ترجمة مصطفى مجدى الجمال ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

ثورة أكتوبر (تستطيع الامم المتخلفة أن تسلك « طريقا مختصرا » الى الاشتراكية .

- أهمية تسليح حركة التحرر الوطنى بالايديولوجية المتقدمة واقامة حزب طليعى يعمل بمقتضى الأساس الايديولوجى للاشتراكية العلمية « .

وقد أسهمت الثورة فى الصين سنة ١٩٤٩ فى تدعيم هذا الاتجاه خاصة باعتبارها دولة آسيوية وعانت من الاستعمار . وقد كثفت الصين جهودها فى مجال محاربة الاستعمار وتأييد حركات التحرر . حقيقة هناك انقسامات ايديولوجية بين الصين والاتحاد السوفيتى ، وهناك صراع بينهما خاصة على أولويات المصالح القومية الا أن هذا لم يمنع كلا منهما من تأييد حركات التحرير المختلفة على أساس أن حروب التحرر حروب عادلة . ومع أن الاتحاد السوفيتى قد توسع على حساب الغير اقليميا ويمارس السيطرة والاضغاع فعليا ، كما سبق توضيحه ، الا أن هذا لم ينتقص من الدفعة الايديولوجية فى مجال الاستعمار .

هذا وقد سيطر على السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الصراع بين الغرب والشرق ، مما كان له انعكاساته على ظاهرة الاستعمار حيث أسهمت باختصار فى حركة تصفية الاستعمار فى شكله التقليدى من جهة ، وفى تدعيمه فى شكله الجديد من جهة أخرى .

رابعا : دور حركة الوحدة الافريقية (١) :

وقد أسهمت بدور ايجابى فى تصفية الاستعمار ، حيث انها كحركة

(١) لمزيد من المعلومات راجع : د . حورية توفيق مجاهد ، « الاتجاهات الايديولوجية للوحدة الافريقية » ، مجلة الدراسات الافريقية ، معهد الدراسات والبحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع ، ١٩٧٥ ، ص ٨٧-١٤٠ .

وان بدأت في مرحلتها الأولى خارج أفريقيا في العالم الجديد وأوروبا بين سلالة من أخذوا من أفريقيا في ظل تجارة الرقيق واتخذت شكل حركة احتجاج ووعي لوني وهو ما عرف « بالجامعة الزنجية » ، إلا أنها في مرحلتها الثانية والوسيلة قبل الاستقلال تمثلت في استخدامها كأداة لمحاربة الاستعمار والسعى لتحقيق الاستقلال .

ويمثل مؤتمر مانشستر سنة ١٩٤٥ نهاية المرحلة الأولى للوحدة الأفريقية بمفهومها السابق . فقد طالب المؤتمر لأول مرة باستقلال كافة الشعوب المستعمرة وتحريرها من السيطرة الاستعمارية سياسية كانت أم اقتصادية . كما أشير إلى أن أمل المؤتمر هو قيام الشعوب الآسيوية والأفريقية بكسر قيود الاستعمار قبل وقت طويل ثم وقفها كشعوب حرة متحدة لتدعيم وحماية حرياتها واستقلالها من عودة الاستعمار الغربى ومخاطر الشيوعية . كما تقدم المؤتمر بإعلان للقوى الاستعمارية يتميز بالطابع المعنوى أكثر منه التهديد بالعمل على اتخاذ قرارات متمشية مع ميثاق الأطلنطى . وختموا تصريحهم للشعوب المستعمرة بالقول : « يا شعوب العالم المستعمرة والمخضوعة اتحدوا » (١) .

أى أن مؤتمر الوحدة الأفريقية في مانشستر أكد على أن تحرر الشعوب الأفريقية واستقلالها هو السبيل الوحيد لاتحادها . وعليه فإن حركة الوحدة الأفريقية استخدمت في مرحلتها الثانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كأداة لمحاربة الاستعمار على أساس أنه لا سبيل لتحقيق الوحدة في أفريقيا وتخليص الشخصية الأفريقية مما الحق بها الأوروبيون إلا باستقلال شعوبها .

وكان أول مؤتمر للوحدة الأفريقية سنة ١٩٠٠ قد رفع شعار « أفريقيا للأفريقيين » ، أما بعد مؤتمر مانشستر فقد أصبح هذا ليس مجرد

(١) المرجع السابق ص ١١٤ .

صيحة جوفاء ولكن حقيقة يسعى من أجلها بكافة الوسائل . فحركة الوحدة الافريقية في مرحلتها الوسيطة انتقلت الى الواقع وأصبحت تعنى التضامن ضد الاستعمار ووحدة الكلمة على مواجهته وتصفيته .

وباختصار فقد اعتبرت حركة الوحدة الافريقية في مؤتمر مانشستر ان القضاء على الاستعمار والحصول على الاستقلال ضرورة حتمية قبل أى شئ ولازمة لابراز الشخصية الافريقية . ومن ثم فقد نقلت حركة الوحدة الافريقية جهودها الى افريقيا ذاتها ، ومن ثم اعتبرت حركة الوحدة الافريقية في مرحلتها الوسيطة أداة لمحاربة الاستعمار تمهيدا للمرحلة النهائية وهى اقامة تنظيمات وهياكل تعبيرا عن الوحدة الافريقية والتقارب بين الدول بمجرد الاستقلال .

هذا وبعد نجاح هذه المرحلة الخاصة بمحاربة الاستعمار الذى كان استقلال غانا - باعتبارها أول دولة زنجية تحصل على استقلالها - مؤشرا هاما لنجاحها بدأت المرحلة الثالثة لحركة الوحدة الافريقية ، وهى مرحلة اقامة هياكل تنظيمية للوحدة الافريقية تمشيا مع مفهوم الوحدة الذى تضمنته كلمة الوحدة الافريقية التى طالما رفعت كشعار . وقد شن أول مؤتمر للشعوب الافريقية فى أكرافى ديسمبر سنة ١٩٥٨ حربا شعواء على الاستعمار ونادى باستقلال الشعوب الافريقية . وبتبلور التكتلات الخاصة بالوحدة الافريقية نلاحظ أن المجموعات المختلفة من برازافيل الى الدار البيضاء الى مونروfia وان اختلفت مع بعضها أيديولوجيا الا أنها جميعا اتفقت فى ضرورة تصفية بقايا الاستعمار . حقيقة ان مجموعة الدار البيضاء ذات الاتجاه الثورى أدخلت ضمن هجومها على الاستعمار الهجوم على الاستعمار الجديد الا أن مجموعة برازافيل خاصة ومونروfia عامة لم تشاركها هذا الرأى بالنسبة

للاستعمار الجديد حيث رفضت نفس المفهوم (١) . كما أن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية التي قامت في مايو سنة ١٩٦٣ متوجة جهود الوحدة الافريقية اعتبر التخلص من كافة أشكال الاستعمار في أفريقيا أحد أهدافه (٢) ، كما جعل تحرير كافة الاراضى الافريقية التي مازالت تابعة أحد مبادئه (٣) ، مؤكدا على حق جميع الشعوب في أن تسيطر على مصيرها (٤) . وقد تضمنت قرارات مؤتمر القمة التأسيسي في أديس أبابا برنامجا شاملا لمكافحة الاستعمار ، وأعلن بوه ٢٥ مايو « يوم تحرير أفريقيا » تنظم فيه المظاهرات الشعبية وتجمع التبرعات والمعونات للصندوق الخاص الذي تقرر انشاؤه لتقديم الدعم العملى والمالى لحركات التحرير الوطنية (٥) . بل أن المنظمة كونت « لجنة التحرير » لتتولى الجانب التنفيذى لمهمة الكفاح المسلح من أجل تصفية الاستعمار (٦) لمساعدة حركات التحرير فى المناطق التى لم تستقل بعد أو لاتزال تعاني من سياسة الابارتهايد . وقد لعبت مصر دورا حوهريا فى هذه اللجنة خاصة قبل حرب ١٩٦٧ .

-
- (١) لمزيد من المعلومات عن مواقف المجموعات المختلفة من الاستعمار ، انظر د . بطرس بطرس غالى ، العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٧٣ .
- (٢) نص ميثاق المنظمة فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية - التى تتضمن الاهداف - على : « القضاء على الاستعمار فى جميع اشكاله فى أفريقيا » .
- (٣) جاء فى الفقرة السادسة من المادة الثالثة - التى تتضمن المبادئ : « التفانى المطلق فى سبيل قضية التحرر التام للاراضى الافريقية التى مازالت تابعة » .
- (٤) ورد فى الفقرة الاولى من الديباجة : « اقتناعا منا بان حق جميع الشعوب فى البت فى مصيرها انما هو حق لا يمكن التفريط فيه » .
- (٥) عن نص قرارات مؤتمر القمة التأسيسي فى أديس أبابا عام ١٩٦٣ ، وما يتعلق بتصفية الاستعمار وبرنامج القضاء عليه : انظر ، المرجع السابق ص ٥٢٠ - ٥٢٣ .
- (٦) لمزيد من المعلومات عن لجنة التحرير واختصاصاتها : انظر ، المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٤٢ .

خامسا : حركات التحرر الوطنى : القومية فى أفريقيا وآسيا :

ظهور هذه الحركات التى أطاحت بالاستعمار له عدة أبعاد : فهى من ناحية نتاج مباشر أو غير مباشر للوجود الاستعماري ، وهى من ناحية أخرى التى قضت فى النهاية على الاستعمار ، وهى فى الحقيقة تعبر عن نمو القومية فى الدول الأفريقية والآسيوية على الأقل على المستوى الأيديولوجي . والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو ، ما هى حقيقة العلاقة بين نمو الحركات القومية بمفهومها الأفرو - آسيوى لتتبلور فى شكل حركات تحرر وطنى ممثلة ثورة الشعوب المستعمرة ، وبين الاستعمار وتصفيته ؟ .

ومع محاولة تخطى خصوصيات كل حالة يمكن القول بأن النظم الاستعمارية على اختلاف أشكالها قد بذرت بذور فنائها ، وذلك بالتمهيد لظهور القومية فى المناطق المستعمرة فى آسيا وأفريقيا والتى اتخذت شكل حركات التحرر الوطنى التى أطاحت فى النهاية بالاستعمار فى شكله التقليدى الرسمى . فالقومية هى الأخرى ظاهرة عالمية (١) والاتجاه الحديث هو التأكيد على العوامل الذاتية (٢) لا الموضوعية فقط (كاللغة

(١) لمزيد من المعلومات عن القومية انظر : دكتورة حورية توفيق مجاهد « القومية كظاهرة عالمية » محاضرات مطبوعة لطلبة السنة التمهيدية ماجستير علوم سياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٢ . ويتضمن العديد من المراجع عن هذه الظاهرة . انظر أيضا مختصر البحث ، فى مطبوعات كلية الدفاع المدنى ، أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية ، ١٩٨٤ .

(٢) هانس كوهن مثلا يؤكد على العوامل الذاتية فى تعريف القومية بأنها « حالة وجدانية يشعر فيها الفرد بأن ولاءه الاسمى واجب للدولة القومية » انظر :

Hans Kohn, Nationalism : its Meaning & History, Princeton, N. J. : D. Van Nostrand Co., 1955, p. 9.

كما يؤكد د . منيف الرزاز أولوية عنصر الشعور فى التكوين القومى بقوله : « القومية شعور أولا بحياة واحدة ، ومصير واحد ، ورسالة واحدة ، وعقلية واحدة » انظر : د . منيف الرزاز ، معالم الحياة العربية الجديدة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ ، ص ٢٦٨ .

والدين والتاريخ والعادات ..) في ظهورها ، وذلك بالنظر إليها على أنها الشعور بالولاء الاسمي للدولة القومية (١) لا للجماعات الاولى داخلها (كالجماعات اللغوية أو الدينية أو القبلية أو الاثنية أو الاقليمية) . فهي توجد حيثما تتوافر شروطها الموضوعية والذاتية : وتتمثل الاولى في التحريك الاجتماعى (التعبئة الاجتماعية) «Social Mobilization» ، كما تتمثل الثانية في الوعى القومى «National Consciousness» الذى يتمثل بدوره فى الرغبة من جانب جماعة من الافراد فى الوحدة وهدفها الاستقلال والحرية ، وكذلك الرغبة فى التميز عن الغير مع الهيبة والمكانة فى المجال الدولى .

والنظم الاستعمارية على اختلاف أنماطها أسهمت فى نمو الحركات القومية فى الدول الآسيوية - الافريقية حيث عملت كمحرك خارجى لظهور التحريك الاجتماعى ، وهو الشرط الموضوعى لظهور القومية التى ظهرت فى آسيا وأفريقيا كنتاج الوجود الاستعمارى . ومن هنا يطلق البعض على القومية فى تلك الدول لفظ « القومية الاستعمارية » «Colonial Nationalism» ، على أساس أنها نشأت نتيجة للوجود الاستعمارى وكرد فعل له ولا تعنى هذه التسمية أنها قومية موالية

(١) « الدولة القومية هى خليفة القبيلة ، ودولة المدينة ، الامراء الاقطاعيون ، الملك ، الامبراطور والكنيسة : وهى الوحدات التى كانت أساسا تتمتع من قبل بولاء الافراد الاسمى . واهم ما يميزها هو السيادة على ما عداها » انظر :

Padelford & Lincoln, The Dynamics of International Politics, op. cit., p. 76.

ولمزيد من المعلومات انظر :

Eugene Kamenka, ed., Nationalism : The Nature & Evolution of an Idea, London : Edward Arnold, 1976, pp. 3-20.

ومن المراجع الهامة فى مجال القومية وتصفية الاستعمار انظر :

Hugh Seaton - Watson, Nations & States : An enquiry into origins of nations & the politics of nationalism, London : Methuen, 1977, pp. 239-353.

(م ٩ - الاستعمار)

للاستعمار ، حيث أنها في الواقع قومية معادية له «Anticolonial nationalism» وموجهة أساساً ضده ، حيث نمت القومية كحركة احتجاج متزايدة ضد الاستعمار [أى أن الدول الاستعمارية دون أن تعي وخدمة لمصالحها أسهمت في ظهور التحريك الاجتماعي - كالشرط الموضوعي لظهور القومية والذي أسهم في تبلور الشرط الذاتي ، وهو الوعي القومي بأبعاده المذكورة وبالتالي اكتملت الحلقة اللازمة لظهور الحركات التحررية القومية التي أطاحت بالاستعمار .

والتحريك الاجتماعي يتمثل في عوامل موضوعية تطراً على المجتمع وتمسه في كافة أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بحيث ينتج عنها خروج وعي الفرد من النطاق المحلي الذي ولد وعاش فيه الى نطاق الدولة ككل لتصبح الدولة القومية هي المطمح . وإذا كان التحريك الاجتماعي قد ظهر في أوروبا ونما طبيعياً وتكثف بفعل الثورة الصناعية ، فإنه في آسيا وأفريقيا نشأ « اصطناعياً » في ظل الوجود الاستعماري كعامل خارجي . ولكن النتيجة واحدة وهي تبلوره بما أدى اليه من ظهور الحركات التحررية . وخلاصة القول أن النظم الاستعمارية رغم تباين أشكالها إلا أنها جميعاً بذرت بذور فنائها بالتمهيد لظهور الحركات القومية التي أطاحت بها . وعليه فمن الجدير القاء الضوء على التحريك الاجتماعي وما يتضمن من عوامل تغير اجتماعي في شتى المجالات وكيف أسهم في النهاية في تصفية الاستعمار .

بالنسبة للتحريك الاجتماعي في النواحي الاجتماعية فإن أهم عامل تغير ثوري أوجده الاستعمار هو التعليم الذي أفرخ « النخبة الجديدة New elite » التي جاءت منها الزعامات القومية التي قادت الجماهير للتخلص من الاستعمار . كما فرضت الدول الاستعمارية لغتها الأوروبية لتكون لغة الإدارة والتعليم ، مما يسر الاتصال بين شعوب مختلفة لغوياً حيث مكنها من تخطي الفواصل اللغوية . فضلاً عن ظاهرة انتشار المدن التي جذبت خاصة الشباب للبحث عن فرص جديدة للعمل

والاسترزاق مما أضعف الروابط التقليدية ونما الوعي بالدولة . ومن الجدير بالملاحظة أن القومية سواء في أوروبا أو في أفريقيا وآسيا ظاهرة حضرية نشأت في المدن التي يتكثف بها التحريك الاجتماعي ولاتباريها في هذا المجال المناطق الريفية . فضلا عن هذا فقد أدى انتشار المواصلات الحديثة وطرق الاتصال التي هدفت الدول الاستعمارية من ورائها الى تحقيق أهداف أمنية واقتصادية خدمة لمصالحها الاستعمارية - الى جانب التيسير على الأفراد ، وخاصة الشباب في الانتقال بعيدا عن البيئة المحلية التي ولدوا فيها وهو ما أضعف السلطة التقليدية من جهة وأضعف الشعور بالانتماء للبيئة المحلية من جهة أخرى ، مع فتح آفاق جديدة ووعي بنطاق أوسع هو نطاق الدولة المستقلة ككل . كما كان التجنيد من العوامل الهامة في التحريك الاجتماعي حيث أسهم في التحرر من البيئة المحلية والسلطة التقليدية ، مع صهر الاختلافات بين المجندين وتوسيع ادراكهم وافكارهم ويبدو هذا أكثر وضوحا فيمن خدموا في الجيوش الاستعمارية خارج دولهم في الحربين العالميتين . ومن الملاحظ أن التجنيد كان يخضع له أبناء الفئات الفقيرة ممن لم يمتلكوا الجاه أو المال ، مما جعلهم يلقون بثقلهم خلف النخبة الجديدة بعد انتهاء تجنيدهم وعودتهم لمناطقهم فضلا عن أنهم بعودتهم يعتبرون من أهم العوامل التي تسهم بدورها في التحديث والتنمية .

أما عن التحريك الاجتماعي في النواحي الاقتصادية : فإن أهم عوامل التغيير تمثلت في ظهور اقتصاديات السوق ، وانتشار النقود والعمل بأجر مما أضعف السلطة التقليدية للزعماء المحليين حيث تحرر الافراد الى حد كبير من هذه السلطة وخاصة من استطاع منهم الانتقال الى المدن أو المناطق البعيدة سواء في نفس المستعمرة أو خارجها . كما بدأت تظهر مظاهر الثراء نتيجة لادخال المحاصيل النقدية .

أما بالنسبة للتحريك الاجتماعي في النواحي السياسية فيتضح من أن الاستعمار بصفة عامة اما أنه قد قضى على الزعامات التقليدية أو

أنه أضعفها بدرجة كبيرة بحيث أفقدها ثقة الجماهير العريضة . من ناحية أخرى فإن الاستعمار كما سبق أن ذكرنا أسهم في خلق الطليعة أو الصفوة أو النخبة الجديدة من المثقفين التي عملت على تحريك الجماهير ، فقد قامت بسد الفراغ السياسي الناتج عن إضعاف السلطة التقليدية . فضلا عن هذا فإن النظم الاستعمارية بصفة عامة حتى الحرب العالمية الثانية قد حرمت القيام بالنشاط السياسي وإن كان الوضع قد تغير بعد الحرب ، فسمح بوجود التجمعات السياسية التي كانت مقيدة في بادئ الأمر ، ثم انتشرت بعد ذلك ، كما انتشر الاقتراع العام المبني على صوت واحد للفرد الواحد ، بدون التفرقة على أساس الثراء أو التعليم أو الجنس (وكان الاقتراع في بدء الأمر مقيدا بدرجة من التعليم أو الثراء ولكنه ما لبث أن أطلق) . وقد أدى ذلك إلى تقوية النخبة الجديدة ، مما أعطاها حرية أكبر في تحريك الجماهير وتجميعهم حول الحركة القومية .

ومن الجدير بالملاحظة أن مجرد وجود الاستعمار قد خلق جبهة وجهت ضدها صيحات الزعماء القوميين للاستقلال . أي أن الاستعمار أسهم في توحيد الصفوف خلف الحركات القومية : مما يسر مهمة الزعامة القومية أثناء مكافحة الاستعمار (وإن كان الوضع قد اختلف بعد رحيله حيث أثبت الاستعمار أنه عامل تماسك خارجي في إطار كل مستعمرة حيث فرض وحدة لكنها هشة) .

وعليه فإن الاستعمار أوجد التحريك الاجتماعي في أبعاده المختلفة وما تولد عنه من وعي قومي ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن الاستعمار لم يرقم باستيعاب مطالب النخبة الجديدة بالدرجة التي تتمشى مع سرعة التحريك الاجتماعي ، تلك المطالب التي تبلورت أساسا في شكل مطالب اجتماعية واقتصادية محدودة (مثل تحسين الأجور وتحسين ظروف العمل وتطبيق المساواة خاصة مع الأوروبيين وغيرها) ثم تحولت فيما بعد إلى مطالب سياسية عامة ، على أساس أن تحقيق تلك

المطالب المحدودة لن يكون الا بالقضاء على النظام الاستعماري القائم كلية . ومن ناحية ثالثة ، فان النتيجة الطبيعية للبندين السابقين - وهما ارتفاع معدلات التحريك الاجتماعى ، وضعف معدلات الاستيعاب الذى لم يواكبه - هى ظهور الشعور بالتفرقة والتمييز . وبالتالي اكتملت الحلقة ، مما أدى الى ظهور الحركة القومية .

والقومية فى الدول الآسيوية والافريقية نشأت أولا على المستوى الايديولوجى ، بمعنى أن أول من بدا بفكرة القومية ، هم القلة من النخبة الجديدة الأكثر تحريكا من الناحية الاجتماعية أى الأكثر شعورا بالوعى القومى ، وهم الذين قادوا الحركات القومية للتخلص من الاستعمار ولتصبح المشكلة الاساسية بالنسبة للزعامة القومية منذ الاستقلال هى كيفية تحويل القومية من أيديولوجية الى عقيدة يؤمن الشعب فى مجموعه بها ويعيش بها ولها ، وذلك عن طريق عملية منظمة هى عملية بناء الأمة ، حتى يتم تطابق بين الدولة كوحدة سياسية - قانونية وبين الأمة كحقيقة اجتماعية ، وبالتالي تتحول الدولة الى دولة قومية . فكان الدولة فى آسيا وأفريقيا سبقت الأمة أى جاءت قبل القومية على مستوى العقيدة ، وهذه هى القاعدة العامة . أما الاستثناءات فتتمثل فى وضع قيام الباكستان واسرائيل مثلا حيث جاءت القومية أولا وهى التى أسهمت فى انشاء الدولة .

ومما يجدر ذكره أن رد فعل الدول الاستعمارية قد اختلف بالنسبة للحركات القومية ، وبالتالي تباينت قوة الحركات القومية والصراع ضد الاستعمار ومدى عنف أو يسر الحصول على الاستقلال .

وبالنظر الى تصفية الاستعمار وحركة الاستقلال نلاحظ أن حركة الاستقلال كانت بطيئة فى سرعتها بعد سنة ١٩٤٥ حيث أعطت أوروبا الاستقلال لتلك المستعمرات التى كانت على حافة الاستقلال سنة ١٩٣٩ أو تلك التى كانت قادرة على طلبه كنتاج مباشر للحرب العالمية الثانية .

وقد وضح هذا منذ عام ١٩٤٥ ثم تباطأت السرعة بوضوح . أما منذ ١٩٥٦ فقد حررت معظم بقية المستعمرات وكانت من أوليات تلك التي حررت في هذه المرحلة الدول الإسلامية في الشرق الأوسط أو الشرق ثم بعدها جاءت الدول الأفريقية ، وأخيرا جزر المحيط (١) . هذا ويعتبر استقلال غانا - باعتبارها أول دولة زنجية تحصل على الاستقلال - فاتحة الاستقلال لبقية الدول الأفريقية ، بل ومؤشرا لتصفية الاستعمار من العالم عامة .

وأخيرا يمكن القول بأنه مع انتهاء الاستعمار في شكله التقليدي باستقلال الدول الآسيوية والأفريقية ظهر الاستعمار في شكله الجديد كما سيرد تحليله .

(١) انظر ملحق (١) .

الفصل الخامس

حول مفهوم الاستعمار الجديد وعلاقات التبعية

لقد أصبح الاستعمار في شكله التقليدى وبأنماطه المختلفة في طى التاريخ الى حد كبير : فلم يتبق منه الا القليل من البؤر المحدودة في العالم (١) ، حيث أصبح لا يتمشى مع روح العصر ومع مناداة الوطنيين بالقومية في الاجزاء المختلفة من العالم وأصبحت الدول حديثة الاستقلال التى عانت من الاستعمار حريصة على استقلالها غيرة عليه ورافعة راية القومية . ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو هل انتهى الاستعمار من العالم وهل اختفت السياسات الاستعمارية القائمة على السيطرة ؟

لقد سبق في تحليلنا لمفهوم الاستعمار توضيح أن السياسة الاستعمارية أى الامبريالية ، هى تلك السياسة التى تمكن دولة من أن تنشئ وتحافظ على نظام خارجى للسيطرة الفعالة ، تلك السيطرة التى تمارس بواسطة وسائل سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أو ثقافية أو دينية أو أيديولوجية أو بمزيج من بعض أو كل هذه الوسائل . ولكن فى الوقت الحالى وبزوال الامبراطوريات الاستعمارية فإن ممارسة السيطرة نفسها أصبحت مستهجنة ، فقد رفضت فكرة إخضاع الغير من حيث المبدأ نفسه لا بالنسبة لمجرد حالات منفردة (٢) .

(١) انظر ملحق (٣) .

(2) A. P. Thornton, Imperialism in the Twentieth Century, London : The Macmillan Press Ltd., 1977. p. 3.

المبحث الأول : مضمون الاستعمار الجديد والتبعية :

في الحقيقة وعلى الرغم من حركة تصفية الاستعمار والاستقلال الرسمي للدول النامية الناجمة عن تلك التصفية إلا أن الاستعمار لم يختف من مسرح العلاقات الدولية في العصر الحالي (١) . بل انه مازال متمرا ويكيف علاقات كثير من الدول مع بعضها بعضا . وان كان قد استطاع أن يغير ثوبه ليتلاءم مع روح العصر . ومن ثم نشأ ما يعرف بالاستعمار الجديد «Neo-Colonialism» أو الاستعمار العصري ، الذي يرمى لتحقيق أهداف الاستعمار التقليدي - أي تحقيق مصالح وأهداف الدولة التي تمارسه على حساب غيرها من الدول الأضعف - ولكن بأساليب جديدة ومع المحافظة على سيادة تلك الدول الأضعف . ولعل من التعريفات الملائمة للاستعمار الجديد هو أنه « السياسة التي ترمى لبناء امبراطوريات بلا أعلام » أو « امبراطوريات غير رسمية » - أي تحقيق مصالح الدولة التي تمارسه دون أن تستخدم في ذلك علمها تجنباً لرمز تسلطها مع الوصول الى أهدافها المنشودة . وعليه ففي الوقت الذي تخلت فيه الدول الاستعمارية السابقة - أو وريثاتها في علاقات السيطرة والسياسة الاستعمارية - عن السيطرة الرسمية السياسية فإن أنواع السيطرة الأخرى الأكثر مهارة بل ودهاء قد تقوت وخلق « أعراض تبعية » وهي ما يعرف الآن بالاستعمار الجديد (٢) .

(١) وفي تعبير فيدل كاسترو - رئيس كوبا « ليس على الثوريين أن يجلسوا بمداخل بيوتهم انتظاراً لمرور جثة الاستعمار عليهم » . ان مثل هذه الجثة لن تمر عليهم ، فالاستعمار لم يدفن لسبب بسيط هو أنه لم يمت . انظر : المرجع السابق ص ٦ .

Mack, Plant & Doyle, op. cit., p. 2.

(٢) انظر :

ولمزيد من المعلومات عن الاستعمار وتغيير ثوبه واساليبه بعد الحرب العالمية الثانية في شكل الاستعمار الجديد ، انظر : جاك وودس ، الاستعمار الجديد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ترجمة الفضل شلق ، بيروت : دار الحقيقة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ، ص ٢٧ - ٣٢ .

وفي هذا المجال يذهب هارى ماجدوف الى ان : « ما يقصد عادة بالاستعمار الجديد هو وجود توجيه اجنبى ملحوظ لدولة مستقلة اسميا . وهذا يعنى بشكل أدق وجود درجة عالية من التأثير فى الشؤون السياسية والاقتصادية لبلد ما قبل دولة اجنبية او مصالح تجارية ، مما ينتج عنه أيضا تأثير فى المنهج السياسى والسياسة العسكرية ، وبالإضافة الى ذلك يستعمل هذا المصطلح ليشير الى سيطرة ثقافة القوة الاستعمارية السابقة وقيمها (١) » . وهذا التعريف وان كان اقرب الى الشمول الا أنه يمكن استكماله ليكون أكثر ملاءمة لتعريف ظاهرة الاستعمار الجديد ، وذلك باضافة عنصر القهر الى التأثير بحيث يركز على أنه يعنى وجود درجة عالية من التأثير القهرى المرتبط بظاهرة القوة بمفهومها السياسى فى العلاقات الدولية والتي تقوم على الترغيب والترهيب ، ومن المعروف ان ليس كل تأثير يدخل فى باب الاستعمار : فهناك التأثير الاستمالى القائم على النفوذ وليس القوة كما سبق الذكر . هذا فضلا عن اضافة بعد أشمل للسيطرة وذلك بالتاكيد على أن هذا المصطلح - مصطلح الاستعمار الجديد - يشير الى سيطرة ثقافة القوى الاستعمارية السابقة وقيمها فضلا عن الغزو الفكرى والثقافى لأى قوى جديدة تدخل فى الميدان بعد رحيل القوى الاستعمارية السابقة ويدخل فى مجالها القوتين العظميين .

وخلاصة القول أن الاستعمار الجديد وان تشابه مع الاستعمار القديم فى أنه مظهر للعلاقات غير المتكافئة فى المجال الدولى حيث يدخل مثله فى مجال التأثير القهرى الذى يمارسه الاقوى على الاضعف ، وأن الهدف من ورائه هو تحقيق مصالح الطرف الاقوى المسيطر على حساب الاضعف ، الا أنه يختلف عنه فى أنه يمارس فى دول مستقلة قانونا وذات سيادة وعلى الرغم من أن الاستقلال قد يكون اسميا الا أنه يعمل فى اطار

(١) ماجدوف ، الامبريالية : من عصر الاستعمار ... ، مرجع

سابق ، ص ٨١ - ٨٢ .

المحافظة عليه كرمز . وذلك بخلاف الاستعمار القديم الرسمى الذى طبق فى مناطق لم تحصل بعد على استقلالها أى لم تصبح فى عداد الدول من وجهة نظر القانون الدولى العام . هذا بالإضافة الى أن الاستعمار الجديد يعتمد أساسا على أساليب غير مباشرة فى التسلط ، وذلك كقاعدة عامة ولا يلجأ للتدخل المباشر الا على سبيل الاستثناء .

هذا ويعتبر دكتور كوامى نكروما (الرئيس الأسبق لغانا وأول رئيس لها عند استقلالها الذى كان فاتحة لاستقلال بقية الدول عامة والافريقية خاصة والذى تميز بزعامته الكاريزمية وبثورية وديناميكية نظامه السياسى) يعتبر من أهم الرواد الذين تناولوا موضوع الاستعمار الجديد بالتحليل ، حيث يرى أن الاستعمار الجديد اليوم يمثل الامبريالية فى مرحلتها النهائية التى ربما تكون أخطر مراحلها (١) . وجوهر الاستعمار الجديد فى رأيه هو أن الدولة التى تخضع له تكون مستقلة نظريا ولها كل الأبعاد والمعطيات الخارجية للسيادة الدولية . ولكن فى الحقيقة وفى الواقع فإن نظامها الاقتصادى وبالتالى نهجها السياسى يوجه من الخارج (٢) . وأساليب مثل هذا التوجيه تأخذ أشكالا متعددة : ومن الصور المتطرفة ان تقوم قوات الدولة الامبريالية بالتدخل بحامية فى اقليم الدولة الخاضعة للاستعمار الجديد وتسيطر على حكومتها . ولكن الأكثر شيوعا فان الاستعمار الجديد يمارس عن طريق وسائل اقتصادية ومالية : فالدولة الخاضعة له ربما تكون مجبرة على شراء البضائع المصنعة للدولة الامبريالية مع استبعاد المنتجات المنافسة من أى مكان آخر . والسيطرة على سياسة الحكومة فى الدولة التى يمارس عليها

(1) Kwame Nkrumah, Neo-Colonialism : The Last Stage of Imperialism, London : Thomas Nelson & Sons Ltd., 1965.

(٢) ففى قوله « ان جوهر الاستعمار الجديد هو استقلال نظرى للبلد التى يطبق نظامه عليها وسيادة دولية بكل مظاهرها اما نظامها الاقتصادى ودفعتها السياسية فتوجه من الخارج » . انظر : كوامى نكروما ، الاستعمار الجديد : آخر مراحل الامبريالية ، ترجمة عبد الحميد حمدي ، القاهرة : دار القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ٣ .

الاستعمار الجديد ربما تضمن عن طريق مدفوعات لسد احتياجات ادارة الدولة أو مدها بموظفين عموميين يستطيعون ممارسة السيطرة من مواقعهم . وكذلك طريق الرقابة على الصرف عن طريق نظام مصرفي مسيطر عليه من جانب الدولة الاستعمارية . ونتيجة الاستعمار الجديد هو أن رأس المال الأجنبي يستخدم للاستغلال بدلا من ان يستخدم للتنمية في الدول الاقل نموا في العالم . فالاستثمار في ظل الاستعمار الجديد يزيد بدلا من أن ينقص الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في العالم . والدولة في ظل الاستعمار الجديد ليست سيدة نفسها مما يجعل الاستعمار الجديد ، كما يوضح نكروما ، يمثل تهديدا خطيرا للسلام العالمى . وهو يزكى الحروب المحدودة حيث الحرب الشاملة بين القطبين أصبحت في حكم المستحيلة في ضوء تبلور القوة النووية التدميرية - ومثل هذه الحروب مجالها الدولة التى لا تخضع للاستعمار الجديد بهدف التمهيد لاختصارها . كما يحول دون اتحاد الدول حتى يسهل اخضاعها . وباختصار فان الاستعمار الجديد فى رأى نكروما يعنى التبعية الاقتصادية للدول المستعمرة السابقة أو غيرها وما يلزمها من تحكم وسيطرة سياسية من هذه الدول الأقوى للأضعف من الدول النامية .

وقد تبلورت فى الستينيات والسبعينيات من هذا القرن ما عرف باسم مدرسة التبعية بفضل جهود الباحثين والمفكرين خاصة فى المجال الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية مع انتقال الاهتمام الى أوروبا الغربية وخاصة بين الباحثين فى الدول الاسكندنافية بل وفى الولايات المتحدة الأمريكية . وان كان من الملاحظ أن معظم التحليلات والافكار انصبّت على أمريكا اللاتينية فى محاولة لتبرير أوضاع التخلف بها مع ربطها بعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية أو على وجه أدق علاقات السيطرة / التبعية بينها .

وتقوم مدرسة التبعية على محاولات تفسير العلاقة غير المتكافئة بين دول المركز الغنية المتقدمة ممثلة فى الدول الرأسمالية خاصة ،

ودول المحيط أو الهامش (١) الفقيرة ممثلة في دول العالم الثالث في إطار ما عرف بالعلاقة بين الشمال والجنوب تأكيداً للاستعمار الجديد القائم لا على السيطرة المباشرة باعتباره عاملاً خارجياً ولكن على السيطرة غير المباشرة عن طريق تأكيد وتدعيم المصالح بين مركز - المركز ، ومركز المحيط أى الاعتماد ليس فقط على العامل الخارجى ولكن على السيطرة من الداخل أيضاً ، وذلك عن طريق التحكم فى النسب والروابط التى تقوم عليها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية فى دولة المحيط .

وان كان التحليل الموضوعى فى إطار النظر الى الاستعمار كظاهرة عالمية يؤكد على أن علاقات التبعية فى إطار مفهوم الاستعمار الجديد لا تتميز بالخصوصية - حيث لا يجوز قصرها على منطقة واحدة هى أمريكا اللاتينية ولا على دولة بعينها هى الدول الرأسمالية حيث ان دول أوروبا الشرقية فى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى تدخل فى إطار مفهوم التبعية ، وذلك فى ظل الكومنكون والمحالفات الثنائية غير المتكافئة التى تربط بينها منذ الحرب العالمية الثانية حين كانت الجيوش السوفيتية تسيطر على أوروبا الشرقية (٢) . كما ينطبق الامر أيضاً على علاقة الاتحاد السوفيتى كدولة متقدمة بالدول النامية التى ترتبط معها بعلاقات غير متكافئة .

وفى هذا المجال فان آراء جالتونج على وجه الخصوص تمثل أهمية خاصة كما سيرد تحليله .

(١) كما يطلق عليه أيضاً الاطراف والتخوم «Periphery» وجميعها تشير للدول المتخلفة الدائرة فى فلك تلك الدول المتقدمة الممثلة لمركز الاقتصاد العالمى .

لمزيد من المعلومات عن النظريات المختلفة عن التبعية والاستعمار الجديد ، انظر :

Wolfgang J. Mommsen Theories of Imperialism, London : Weidenfeld & Nicolson, 1980, pp. 113-141.

(٢) لمزيد من المعلومات انظر : د . بطرس غالى ، السلام السوفيتى فى أوروبا الشرقية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٥ .

المبحث الثانى : نظرية جالتونج الهيكلية فى الاستعمار (١) :

تدور آراء جالتونج فى الاستعمار حول مفهوم التبعية القائم على علاقات المركز بالمحيط أو الهامش والتي ترجع سبب تخلف دول العالم الثالث أو دول الجنوب التى يطلق عليها عادة المتخلفة والتى يفضل تسميتها بالنامية الى أنها لا تعيش فى فراغ بل فى عالم تمثل هى محيطه أو هامشه الفقير المستغل من جانب مركزه الغنى المتقدم المستغل والمتمثل فى الدول الرأسمالية خاصة الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب أوروبا واليابان . وأن الفجوة بين المركز والمحيط لا تتناقص بل تتزايد بفعل ميكانيكية النظام نفسه حيث يتزايد الفقر من جانب والغنى من جانب آخر ، والتخلف فى جانب والتنمية فى آخر .

وان كانت آراء جالتونج تتميز عن مفكرى التبعية فى عدة نقاط :
اولها : أنه يطبق نظريته فى الاستعمار الهيكلى ليس فقط على الدول الرأسمالية بل أيضا على الدول الاشتراكية . وثانيها : انه لا يركز فقط على الجوانب الاقتصادية كما دأب المفكرون خاصة الماركسيون والماركسيون الجدد ، بل يتناول الانواع المختلفة للاستعمار معتبرا الاستعمار الاقتصادى أحد أشكال الاستعمار . وثالثها : انه لا يقتصر على تحليل الاستعمار قديما : فى شكله الرسمى ، وحديثا : فى شكله غير الرسمى ممثلا فى الاستعمار الجديد ، ولكن يتعداه برؤية مستقبلية للمرحلة التالية التى يتبلور اليها الاستعمار الجديد فى رأيه . وعليه فنظرية جالتونج تتمشى مع فرضيتنا الاساسية بأن الاستعمار ظاهرة عالمية فى الزمان والمكان .

(١) انظر :

Johan Galtung, «A Structural Theory of Imperialism», Journal of Peace Research, No. 2, 1971, pp. 81-116.

ومن الملاحظ أن جالتونج استخدم تعبير « امبريالية » فى كل تحليله ، وان كنا سنستخدم تعبير استعمار تمثيلا مع ما سبق لنا توضيحه عند تحديد المفاهيم .

فأراؤه قائمة على أن هناك عدم مساواة كبيرة بين الدول وداخل الدول نفسها ، وذلك في كافة جوانب ظروف المعيشة الانسانية بما فيها سلطة تقرير ما يتعلق بتلك الظروف المعيشية . حيث يتكون العالم من دول المركز ودول المحيط ، وحيث كل منها تمثل مركزا ومحيطا خاصا بها ، مع وجود علاقات بين مركز المركز ومركز المحيط ، وعلاقات أقل بين محيط المركز ومحيط المحيط : فضلا عن أن عدم المساواة هذا مستمر كما أنه مقاوم للتغيير : فاهتمامه ينصب على ميكانيكية هذا التفاوت الذى يمثل أحد صور نظام التسلط أى الاستعمار من جهة ، كما انه أحد أشكال العنف الهيكلى (١) من جهة أخرى . والعلاقة القوية بين مركز المركز ، ومركز المحيط وان كانت علاقة مصلحة الا أنها علاقة سيطرة وتسلط وهيمنة من الأول على الثانى .

وجوهر الاستعمار فى نظر جالتونج هو اتفاق المصالح والتقاءها من جهة ، والتصارع فى المصالح والتناقض من جهة أخرى . حيث يعرف الاستعمار على أنه : « علاقة سيطرة بين المجموعات وبخاصة بين الدول » . فهو يعنى أنه « النظام الذى يقسم المجموعات ويربط أجزاء منها مع بعضها البعض على أساس تناسق المصالح وأجزاء أخرى على أساس عدم تناسق المصالح أو تصارعها » (٢) .

وقد أوضح جالتونج عدة معايير للاستعمار الهيكلى المتمثل فى أن دولة المركز هى قوة فى مواجهة دولة المحيط بحيث ينتج عنه وضع من عدم التناسق فى المصالح بينهما اذ يجب توافر ما يلى :

١ - أن يكون هناك تناسق مصالح بين المركز فى الدولة المركزية والمركز فى الدولة المحيطية أو الهامش .

(١) لمزيد من المعلومات عن العنف الهيكلى انظر :

Johan Galtung, «Violence, Peace & Peace Research», in Journal of Peace Research, No. 6. pp. 167-191.

(2) Galtung, «A Structural Theory of Imperialism», op. cit., p. 83.

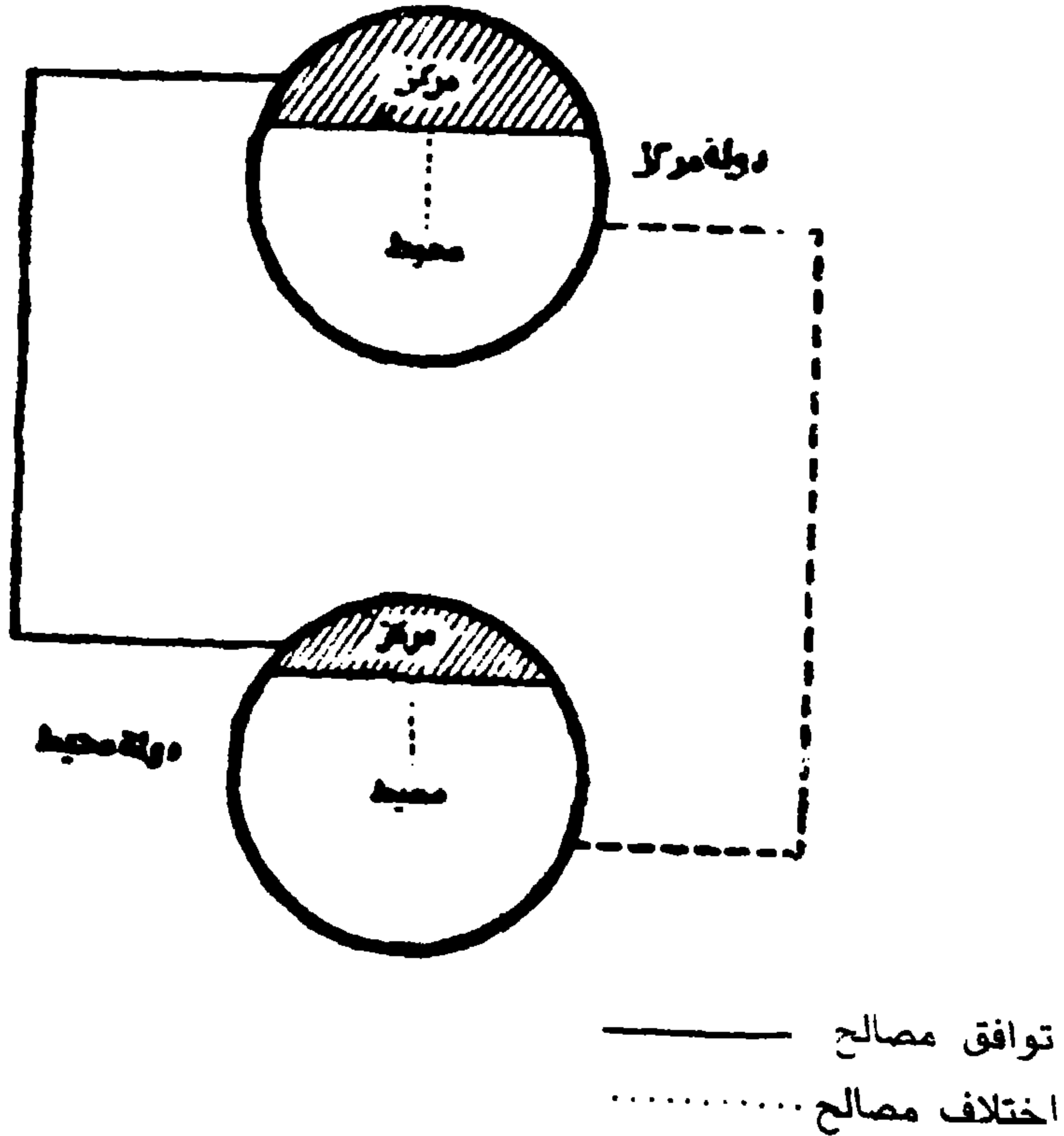
٢ - أن تكون درجة عدم تناسق المصالح داخل دولة المحيط أكبر منها داخل دولة المركز .

٣ - أن يكون هناك عدم تناسق في المصالح بين المحيط في دولة المركز والمحيط في دولة المحيط .

حيث الأول يستوعب ولو جزئيا في النظام ويصبح شريكا ، وان كان ليس على نفس درجة التكافؤ ، الا أنه على أية حال شريك .

والاساس هو وجود اتصال بين الاطراف حيث الانعزال أو الاستقلال لا يمكن من تحقيق ما سبق ذكره .

ويمكن توضيح هيكل الاستعمار كالتالى (١) :



(١) انظر المرجع السابق ، ص ٨٤ « بتصرف » .

ويمكننا أن نصل من تحليل نظرية جالتونج الى النتائج التالية :

فمن ناحية ، ان الاستعمار قائم على علاقة تفاعلية خارجية وداخليا وليس على مجرد علاقة خارجية . ومن ناحية أخرى ، أن اساس العلاقة الاستعمارية قائم على أن دولة المركز المهيمنة التي تمارس الاستعمار تعتمد على رأس جسر بدولة المحيط هو مركز تلك الدولة المحيطية حيث تربط بينهما أقوى رابطة وهي رابطة التناسق والتوافق في المصالح (١) .

ومن ناحية ثالثة ، يمكننا القول أنه في الوقت الذي يستطيع فيه مركز المركز أن يستوعب مركز المحيط - بما ينتج عنه من تقبل الاخير لقيم الأول كأساس للاستيعاب وبالتالي تخليه عن قيمه الاصلية - فان الامر يختلف بالنسبة لمحيط المحيط الذي تقوم العلاقة بينه وبين مركز المركز ومركز المحيط (في دولته الاصلية) على التصارع حيث لا يوجد استيعاب اما لرفض المركز أو لرفض محيط المحيط ذلك ، نتيجة تمسكه بقيمه وعدم رغبته في التخلي عنها واستبدالها بقيم المركز . فضلا عن الحقيقة الموضوعية والمادية للتقدم والتنمية في جانب والتخلف بظروفه المختلفة في جانب آخر . ولغرض التحليل فان جالتونج يبسط العلاقة التفاعلية بتطبيقها على دولتين فقط بما تتضمنه كل منهما . ومن ناحية أخيرة فان الاستعمار لا يفهم الا من خلال وضعه في اطار أوسع هو علاقات القوة والسيطرة باعتباره أحد أوجه السيطرة وليس كلها : بمعنى ان كل استعمار يعنى سيطرة ولكن العكس ليس بالضرورة صحيحا حيث الاخيرة أوسع من الاستعمار الذي يعتبر أحد أشكالها .

وقد اقام جالتونج نظريته في الاستعمار على أن له ميكانيزمين وخمسة أنواع فضلا عن ثلاث مراحل :

ميكانيزمات الاستعمار : وهي الخاصة بالعلاقة بين الاطراف المعنية خاصة بين الدول وتتمثل في :

ف - مبدأ علاقة التفاعل الراسي .

(١) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

٢ - مبدأ هيكل التفاعل الاقطاعي .

ففى الوقت الذى يتعلق فيه المبدأ الاول بعلاقة التفاعل ذاتها ، فان المبدأ الثانى يتعلق بكيفية وضع تلك العلاقات مع بعضها فى هيكل تفاعلى أكبر .

وتتضح علاقة التفاعل الرأسى فى تفاعل أطراف العلاقة والذى يتم فى المواد الخام ورأس المال والسلع الاقتصادية والخدمات حيث تجب مقارنة المكاسب : أى من الذى يكسب أكثر ؛ كما يجب ان تؤخذ فى الاعتبار آثار التبادل ومدى النفع العائد : أى الأثر الايجابى ، أو الضرر الناجم : أى الأثر السلبى . بمعنى قياس كفاءة التفاعل لمعرفة الآثار الداخلية سلبية أو ايجابية .

وفى هذا المجال يوضح جالتونج ثلاثة أنماط من الاستغلال : كان ينهب طرف موارد طرف آخر عن طريق القهر والاجبار دون مقابل ، أو أن يستغل الموارد مع تقديم مقابل ، أو ان يؤدي تغير العلاقات فى النظام الدولى الى ازدياد قوة الطرف الثانى بحيث يمارس ضغطه على الطرف الاول بما يؤدي به الى أن يدفع المزيد فى مقابل المواد الخام .

ومبدأ التفاعل الرأسى فى رأى جالتونج هو المصدر الرئيسى لعدم المساواة فى العالم أيا كان الشكل أو النمط الذى تتخذه اشكال الاستغلال المختلفة : أى نهب بدون مقابل ، أو تبادل غير متكافئ أو تأثيرات متباينة بسبب الفجوة فى التصنيع . وعدم المساواة هذا يؤدي الى التأثير المتراكم لظواهر هيكلية مثل ظاهر الاستعمار .

ولدراسة ما اذا كان التفاعل متناسقا أم غير متناسق ، قائما على أسس متكافئة أم غير متكافئة ، فان هناك عنصرين ناتجين عن التفاعل يجب بحثهما : الاول وهو قيمة التبادل بين الفاعلين - الآثار بين الدول ، والثانى الآثار داخل الفاعلين - الآثار الداخلية فى الدولة .

(م ١٠ - الاستعمار)

أما مبدأ هيكل التفاعل الاقطاعي : فهو الذى يقوى من الوضع السابق توضيحه ويحافظ عليه . وهناك أربع قواعد تحدد هذا الهيكل التفاعلى : (١)

- ١ - التفاعل بين دولة المركز ودولة المحيط : تفاعل راسى .
- ٢ - التفاعل بين دولة محيط ودولة محيط أخرى : غير موجود .
- ٣ - التفاعل متعدد الأطراف بين المركز والمحيط ومحيط آخر : غير موجود .
- ٤ - التفاعل مع العالم الخارجى : محتكر بواسطة المركز . ويتضمن هذا أن تفاعل المحيط مع دولة مركز أخرى : غير موجود ، كما أن تفاعل المركز وكذلك المحيط مع دول المحيط المنتمية لدول مركز أخرى : غير موجود أيضا .

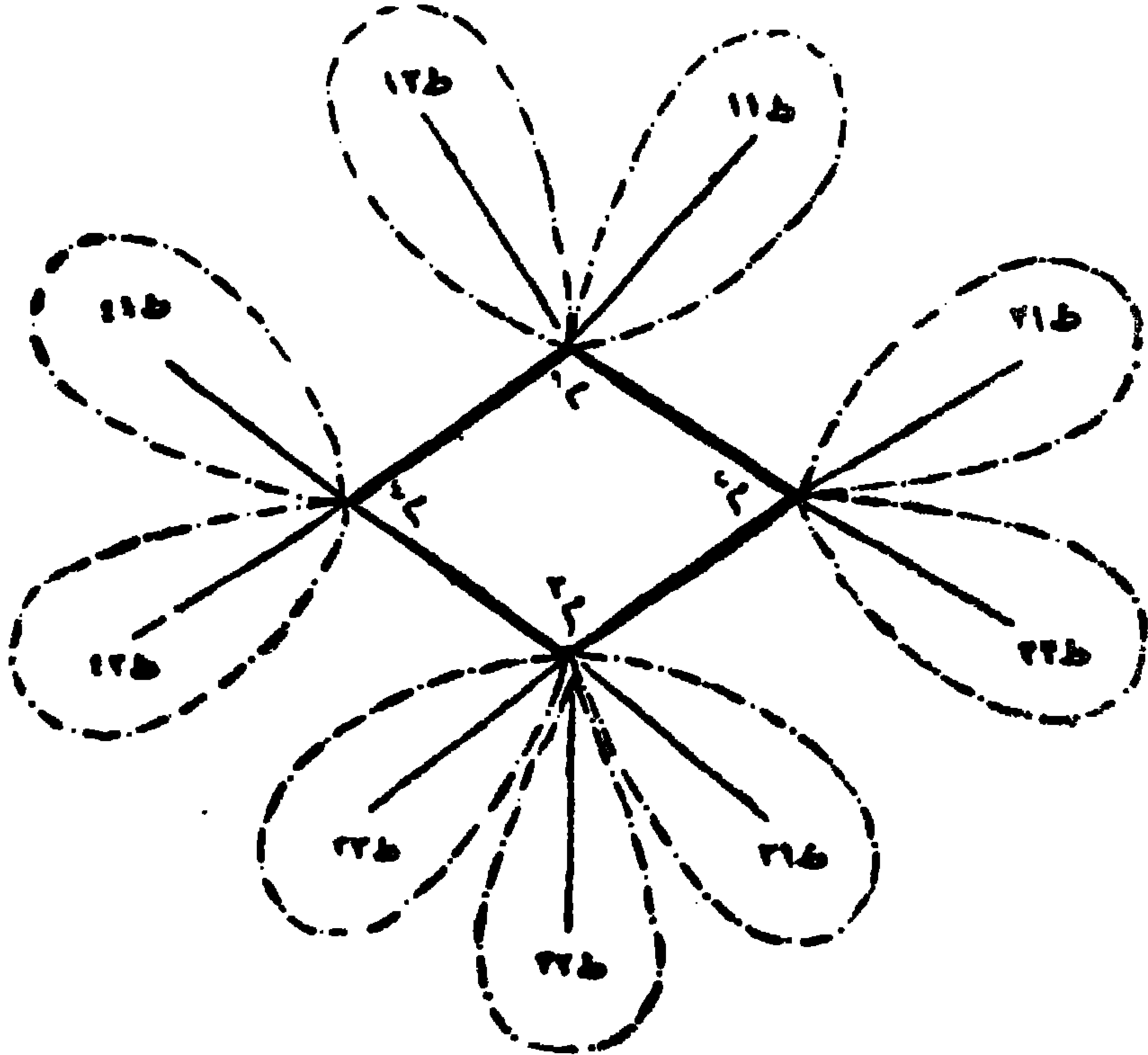
وهناك عدة نتائج اقتصادية مترتبة على هيكل التفاعل الاقطاعي وتتمثل في التركيز على شركاء التجارة - حيث تجارة دولة المحيط محدودة ومركزة مع دولة المركز وليس للاولى حرية الاستيراد والتصدير على خلاف الثانية التى تتمتع بحرية أكثر فى أى اتجاه تقريبا . وذلك باقامة علاقات تجارية مع دول المركز الأخرى (وان كان ليس لها حرية الحركة فى اقامة علاقات مع دول محيط تابعة لدولة مركز أخرى) . كما أن هناك تركيزا فى السلع تبعا لميل دول المحيط لان يكون لديها سلعة واحدة أو سلع قليلة جدا للتصدير - وهى اما الأكثر توافرا بها أو الأكثر احتياجا بالنسبة لدول المركز - الأمر الذى يؤدي الى تبلور هيكل اجتماعى معين وموازن محلي قائمة على تلك السلعة أو السلع التصديرية .

والتأثير المشترك لهاتين النتيجةين هو التبعية من جانب المحيط للمركز ، وحيث ان اجمالى الناتج القومى بالنسبة للمحيط أقل كثيرا فى العادة بالنسبة للمركز ، فان التجارة بينهما تمثل نسبة كبيرة من اجمالى الناتج

القومى بالنسبة للمحيط ، ومع التركيز السابق ذكره - سواء بالنسبة لشريك التجارة أو السلع - فان دولة المحيط تكون معرضة للتقلبات فى الطلب والأسعار (١) .

ولكن أهم النتائج فى الواقع هى النتيجة السياسية التى تتمثل فى الاستخدام المنظم لهياكل التفاعل الاقطاعى كسبيل لحماية المركز من المحيط : حيث لا يخرج هيكل التفاعل الاقطاعى بلغة علم الاجتماع عن المبدأ السياسى القديم « فرق تسد divide & rule » . فالقاعدة الأساسية التى تحكم هذا التفاعل هى : « ابق بعيدا عن الدول الدائرة فى فلكى وسأبقى بعيدا عن تلك الدائرة فى فلكك » . فالدولة الأم تصبح هى نافذة الدولة الدائرة فى فلكها على العالم فى نفس الوقت الذى تسعى فيه جاهدة لابتعاد دول المحيط عن بعضها بعضا .

والشكل التالى يوضح الهيكل الاقطاعى :



(١) المرجع السابق ص ٩٠ .

والشكل يوضح كيف ترتبط دول المركز (م) مع بعضها بعضا بينما تقتصر علاقات دول المحيط (ط) بعلاقة كل منها بدولة المركز - الأم - بما يعطى شكل الزهرة بما لها من مركز وأوراق نابعة منه ومستقلة عن بعضها بعضا . وبالتالي يمكن أن نطلق عليه « نموذج الزهرة » (١) .

ويأخذ الميكانيزمين المذكورين المتمثلين في مبدأى التفاعل الرأسى والاقطاعى معا وتطبيقهما ليس فقط على العلاقة بين الدول ولكن داخل كل دولة أيضا - أى بتطبيق المبدأين على مستويين : مستوى العلاقة بين الدول ومستوى العلاقة داخل الدولة نفسها - يتضح الهيكل الاستعمارى . ويوضح جالتونج كيف يؤدى هذا الى بناء شبكة دقيقة ماهرة من الاجراءات الحمائية ضد المصدر الأساسى المحتمل للمتاعب ، وهو المحيط فى دولة المحيط . وتتمثل أهم عناصر هذه الشبكة فى (٢) :

١ - الفقر العام فى المحيط بسبب التقسيم الرأسى للعمل داخل الدولة .

٢ - الطريقة التى يعاق بها تفاعل وتعبئة وتنظيم محيط المحيط بواسطة الهيكل القطاعى داخل دول المحيط .

٣ - الفقر العام لدول المحيط الناتج عن التقسيم الرأسى للعمل خاصة فيما يتعلق بوسائل التدمير والاتصال .

٤ - الطريقة التى يعاق بها تفاعل وتعبئة وتنظيم دول المحيط بواسطة هيكل التفاعل الاقطاعى بين الدول :

(١) هذا الايضاح والتحليل حاولنا به ابراز آراء جالتونج الذى حلل الهيكل الاقطاعى وأوجد أساس الشكل الموضح له ولكنه لم يبلور هذا النموذج .

(٢) المرجع السابق ص ٩١ .

(أ) يجعل من الصعب ابداء رد فعل من أى دولة محيط أخرى تنتمى لنفس دولة المركز .

(ب) يجعل من الصعب التفاعل مع دول المحيط المنتمية لدول مركز أخرى .

٥ - وعليه فانه من الصعب على المحيطات فى دول المحيط أن تتفاعل وتعبىء وتنظم وذلك داخليا (قوميا) بسبب ١ ، ٢ ودوليا بسبب ٣ ، ٤ . فضلا عن ذلك بسبب كون المركز فى المحيط يحتكر التفاعل الدولى فى كافة الاتجاهات ولا يمكن الاعتماد عليه فى أن يتفاعل لصالح محيطه .

وينتهى جالتونج الى انه كلما كانت ميكانيكيات الاستعمار بين الدول وداخلها تعمل بفاعلية كلما قلت الحاجة لاستخدام القهر المفتوح ، وكلما كانت نسبة الجماعة المركزية صغيرة بالنسبة للسكان المعنيين . ففى رايه أن الاستعمار غير الكامل ، وغير المتقن - استعمار الهواية كما يعبر عنه - هو الذى يحتاج لأسلحة ، أما الاستعمار المحترف فهو الذى يقوم على أساس العنف الهيكلى بدلا من المباشر .

انواع الاستعمار (١) :

وقد عدد جالتونج أشكالا للاستعمار مع رفضه للمفهوم الماركسى فى الاستعمار الاقتصادى وحده ، حيث اعتبره أحد أشكال الاستعمار . فهناك استعمار اقتصادى ، واستعمار سياسى ، واستعمار عسكرى ، واستعمار اتصالى ، واستعمار ثقافى .

الاستعمار الاقتصادى : حيث تتبلور الفجوة بين المركز والمحيط فى مجال التصنيع ويكون التبادل فى أشياء ذات طبيعة مختلفة .

(١) انظر ولمزيد من المعلومات ، المرجع السابق ص ٩١ - ٩٤ .

الاستعمار السياسى : ويكون مركز اتخاذ القرار فى دولة المركز مؤثراً فى المحيط حيث يتحتم على المحيط اتباع نفس نمط التنمية فى المركز .

الاستعمار العسكرى : حيث يتحتم استخدام التكنولوجيا الحديثة لتتمشى مع انشاء جيوش وحيث يقوم المركز بتوفيرها فى المحيط وذلك الرئيسية ويستأثر فيها بنسبة أكبر من أبناء المحيط .

الاستعمار الاتصالى : يركز المركز على ميكانيزم هيكل التفاعل الاقطاعى فى أنماط الاتصال حيث تدخل تكنولوجيا الاتصال كجزء من هيكل التجارة الرأسية بين المركز والمحيط وحيث يملك المركز شبكة الاتصال الرئيسية ويستأثر فيها بنسبة أكبر من أبناء المحيط .

الاستعمار الثقافى : يوضح المركز كنموذج أمثل يجب على المحيط اتباع الأنماط الثقافية التى يقدمها له . أما من الناحية العلمية فان المركز هو الذى يقوم بجمع المعلومات فى المجالات المختلفة ويشترك معه ، ولكن بنسبة أقل ، مركز المحيط .

انواع الاستعمار وما تقدمه الدولة حسب مكانتها (١)

نوع الاستعمار مكانة الدولة ↓	اقتصادي	سياسي	عسكري	اتصالى	ثقافى
دولة المركز	طرق المعالجة وسائل انتاج	قرارات وانمساخ	حماية وسائل تدمير	انشاء وسائل اتصال	تعليم وسائل ابداع ذاتى
دولة المحيط	مواد خام واسواق	طاعة ومقلدون	نظام ومعدات وبضائع تقليدية	احداث ومسافرون وبضائع	تعلم واقرار التبعية

١
١٥١
١

(١) المرجع السابق ، ص ٩٢ » بتصرف « .

مراحل الاستعمار (١) :

أوضح جالتونج ثلاث مراحل للاستعمار تجمع بينها السيطرة على مركز المحيط وان اختلفت في الأسلوب المستخدم من جانب المركز في تحقيق التناسق بينه وبين مركز المحيط :

المرحلة الأولى : مرحلة الاستعمار التقليدي بمعنى الانتقال الفعلى للجيش الى أرض دولة المحيط : أى الاحتلال «Colonialism»

المرحلة الثانية : مرحلة الاستعمار الجديد «Neo Colonialism» .
الاستعمار غير المباشر حيث تتلشى مرحلة الرغبة في السيطرة المباشرة على الأرض ويبدو الاستعمار غير المباشر من خلال الاتصالات التى تربط بين مركز المركز ومركز المحيط أى بين المركزين فى دولة المركز ودولة المحيط والسيطرة فى شكل منظمات دولية أو الشركات متعددة الجنسية حكومية كانت أم خاصة . فكثير من المنظمات الدولية هى أدوات اتصال غير متكافئة من التعاون بين مركز المركز ومركز المحيط ومعظمها امتداد لنمط سائد فى دولة المركز (٢) .

-
- (١) عن مراحل الاستعمار انظر المرجع السابق ، ص ٩٤ - ٩٨ .
(٢) ويبدو دور المنظمة الدولية كوسيط للسيطرة الاستعمارية فى رأيه وذلك من خلال : التواجد فى النطاق المحلى لدولة المحيط ، وارسال الممثلين خارجها كمجرد مد الجسور بينها وبين الدولة المحيطية . وقد يحدث هؤلاء تغيرا فى الهيكل الاجتماعى ، فضلا عن ظهور نخبة فى المحيط مع نخبة المركز .
يضاف الى هذا انه فى ظل المنظمات الدولية هناك تقسيم للعمل : حيث توفر الشركة فى المحيط المواد الخام والاسواق للشركة الام فى المركز ، كما ان التكنولوجيا التى تقدمها شركة المركز هى تكنولوجيا قديمة فى المركز كما ان الشركة الام فى المركز تصدر القرارات التى على شركة المحيط تنفيذها فضلا عن أن البيئة العامة للتفاعل هى بيئة أقطاعية بين المحيط والمركز وهذا ليس لصالح المحيط .

المرحلة الثالثة : مرحلة الاستعمار الأجد (١) «Neo neo Colonialism»
وهى مرحلة الاتصال المباشر حيث شبكات الاتصال سريعة التكوين متعددة المجالات والانتشار متكيفة مع الظروف الخارجية .
فأساس الاستعمار اذن هو توافق النخبة فى المحيط وفى المركز فى كافة المجالات من اقتصادية وسياسية وعسكرية واتصالية وثقافية على أساس شبكة من المصلحة والصدقة المشتركة . وفى الحالة القصوى اتفاق تام بين المركز والمحيط حيث لا يوجد هناك مجال للحركة الثورية : فالكل يلعب الدور المرسوم . ولكن يحدث هذا بعد أن يتحول الاستعمار الى أنماط أخرى . ولا يوجد نوع من الاستعمار أساسى وخاص بذاته بل ان كل نوع منه يقوى الآخر ويخدمه : فالاستعمار السياسى يتحول الى اقتصادى بفرض شروط التجارة . ويتحول الاستعمار العسكرى الى اتصالى ، وذلك باقامة قيادة موحدة للاتصالات والمواصلات وجعل العاصمة فى الدولة المحيطية ميناء لتسهيل تصدير المواد الخام واستقبال السلع الاستهلاكية . ويتحول الاستعمار الاتصالى الى ثقافى بالتحكم من جانب المركز فى تدفق المعلومات ليس فقط فى شكل انباء ، ولكنه أيضا فى شكل الكتب رخيصة الثمن وغيرها من المركز . ويتحول الاستعمار الثقافى الى اقتصادى من خلال عمليات المساعدة الفنية ووضع معايير واجراءات يجب اتباعها - وهناك عامة تغذية مرتدة ايجابية بين الأنواع المختلفة (٢) .

وحيث أن جالتونج يعتبر أن الاستعمار قد يبدأ من أى مكان اذ انه فى رأيه لا يرتبط بدولة معينة ولا بنظام محدد ، فقد أكد على الطبيعة الاستعمارية للاتحاد السوفيتى الذى اعتبر أنه لا يختلف فى ذلك عن الولايات المتحدة الامريكية أو غيرها من القوى الاستعمارية ، ولتوضيح آرائه قام بعقد مقارنة بين الدور التسلطى لشركة جنرال موتورز باعتبارها

(١) وقد استخدم تعبير « الاستعمار الجديد الجديد » باعتباره المرحلة الأكثر تطورا للاستعمار الجديد الذى يميز المرحلة الثانية .
(٢) المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

شركة عملاقة متعددة الجنسية ، وبين الحركة الشيوعية العالمية . وذلك للتأكيد على نفس المراحل التي تمر بها كل منهما على الرغم من أن الاولى أساسا منظمة اقتصادية والثانية منظمة سياسية لم تنظم رسميا كمنظمة عالمية معتبرا هذه المراحل كمؤشرات لشرح الامبريالية الاقتصادية والسياسية (١) . مؤكدا على الحقيقة الموضوعية وراء التشابه والمتمثلة في : وجود الدول القومية مع التفاوت بينها في القوة وعدم قدرة أى منها على الانعزال ، وبالتالي العمل على تصدير أنماطها للخارج بما يشبه المهام التبشيرية (٢) .

(١) انظر ولمزيد من المعلومات ، المرجع السابق ، ص ٩٥ - ٩٨ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٩٧ .

المبحث الثالث : أساليب الاستعمار الجديد :

بالنظر الى الدول التى تمارس ما يعرف بالاستعمار الجديد نجد أنها قد تكون هى نفسها الدول الاستعمارية السابقة حيث كثيرا ما يتردد أن الاستقلال لم يعن فى كثير من الحالات سوى تغيير العلم والسلام الوطنى كرمز للاستقلال . ولكن المضمون والارتباط وحتى السيطرة الخارجية ظلت تمارس بصورة أو بأخرى وبدرجة أو بأخرى . « فالامبراطوريات الاقليمية اختفت ولكن لم تختف النزوة والاندفاعات التى ساعدت على بنائها ، وكذلك لم يختف نظام القوة وعلاقاته التى لعبت دورها » (١) . وفى الحقيقة فان السيطرة السياسية المباشرة عن طريق الاستعمار - التى أصبحت مستهجنة ومرفوضة من حيث المبدأ - حل محلها السيطرة الاقتصادية غير المباشرة للاستعمار الجديد كما أطلق عليه . والنتيجة واحدة : وهى السيطرة الاستعمارية أو الامبريالية . وعليه فانه حتى العلم والسلام الوطنى ما هى الا « ستائر دخان ايدولوجية » (٢) تغطى استغلالا اقتصاديا أكثر ترشيدا فى العالم وتحقق مصالح الدولة الأقوى سواء أكانت استعمارية سابقة أو وريثة لها .

وبالتالى فان من أهم أساليب الاستعمار الجديد التسلط الاقتصادى من خلال المعونات الاقتصادية (٣) والشركات متعددة الجنسية ، والمد

(1) Thornton, op. cit., pp. 5-6.

(2) Smith, op. cit., p. 31.

(٣) لا تخلو كتابات أمريكا اللاتينية والدول الاشتراكية والماركسيين الجدد عامة من ادانة سياسة المعونات الاقتصادية على أنها المدخل الاساسى والركيزة التى تستند اليها الدول الرأسمالية فى تحقيق أهدافها فى الدول النامية .

وكثيرا ما يشار الى ادانة البنك الدولى للانشاء والتعمير على انه الوسيلة الجماعية لتحقيق الاستعمار الجديد فى اطار الامم المتحدة وتحت رايته وذلك باسم المساعدة للدول النامية والموجهة أساسا من جانب الدول الرأسمالية الغنية المسيطرة على تلك الوكالة العالمية المتخصصة . لمزيد من المعلومات عن هذا الرأى انظر : ارنولد انوخكين ، معونة - أم استعمار جديد ، ترجمة صنع الله ابراهيم ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د.ت .

الايديولوجى والغزو الفكرى (١) الذى يسعى من جهة الى التغلغل فى العقول وتكييفها ، انطلاقا من قاعدة : « اذا أربك سلاح عدوك ، فافسد فكره ينتحر به » (٢) ، ومن جهة أخرى استنزاف أفضل الكفاءات وهجرتها ، والاهم هو أن الاستعمار الجديد يتغذى على عنصر أساسى داخلى هو الفئات والطبقات ذات المصلحة فى استمرار وضع السيطرة الخارجية الاجنبية بحيث تزكى مصالحها المالية حيث تنشأ طبقات مستفيدة من الاستثمارات الاجنبية وغيرها . هذه وغيرها من الأساليب التى تستتر فى اطار المحافظة على سيادة الدول التى تمارس فيها . ومن أهم أنماط واساليب الاستعمار الجديد الدول الدائرة فى فلك غيرها - وهى دول مستقلة قانونا ولكنها واقعا تابعة لغيرها سياسيا واقتصاديا - والتبعية الاقتصادية والتبعية السياسية . كما يلاحظ أن التدخل المباشر المفتوح قد يستخدم أيضا ولكن على سبيل الاستثناء واذا فشلت الوسائل الأخرى وعادة ما يكون الهدف منه اقامة حكومة عميلة «Puppet Government» أو مسانقتها . وهذا الأسلوب تتبعه تقليديا وحديثا الولايات المتحدة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية ، كما اتبعته فى فيتنام ومؤخرا فى غزو جرينادا سنة ١٩٨٣ ، وعلى الصعيد الآخر فإن الاتحاد السوفيتى أيضا يتبعه : فليس بعيدا عن الأذهان غزو المجر سنة ١٩٥٦ ، وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ ثم أفغانستان سنة ١٩٧٩ .

ونظرا لأهمية الدور الذى تلعبه كل من معونة الغذاء كسلاح من

-
- = ومن المراجع الأساسية فى المساعدات الاقتصادية ودورها ، انظر :
د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث ، القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .
(١) لمزيد من المعلومات عن الغزو الفكرى والتبعية الثقافية انظر :
د . على محمد جريشة ومحمد شريف الزبيق ، أساليب الغزو الفكرى
للعالم الاسلامى ، القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٨ . ود . عواطف
عبد الرحمن ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية فى العالم الثالث ، الكويت :
عالم المعرفة ، ١٩٨٤ . وماجدة على صالح ، « الاستعمار الجديد فى المنطقة
العربية » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،
جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
(٢) الميدانى ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

جهة ، والشركات متعددة الجنسية كوسيلة حديثة للتسلط من جهة أخرى ،
فسنلقى ، وخاصة على الأخيرة ، المزيد من الضوء .

فمن أهم أبعاد المعونات الاقتصادية التي تقوم الدول الكبرى
والأغنى باستخدامها هو سلاح معونة الغذاء حيث تعاني الدول النامية
عامة من مشكلة الغذاء (١) ، وحيث الفائض في كثير من المنتجات الغذائية
التي تقوم الدول الأغنى باعدامها للتخلص منها حتى لا ينخفض
سعرها في السوق العالمية نتيجة زيادة المعروض منها ، يقابله في الدول
النامية مشكلة نقص الغذاء حيث بلغ عدد من يعاني من سكانها من نقص
التغذية (الجوع الصريح) ٤٩٥ مليون نسمة خلال الفترة من ٨١ - ١٩٨٩
وفقا لآخر تقديرات الفاو . كما يموت سنويا من ١٥ - ٣٠ مليون طفل
من التضور في المتوسط (٢) . وتزداد المشكلة تفاقمًا بفعل الجفاف
والقحط الذي شهدته الكثير من الدول خاصة في أفريقيا في السنوات
الآخيرة وبفعل الكوارث الطبيعية في آسيا . وبالتالي يدخل سلاح
الغذاء من أهم أبعاد ممارسة الاستعمار الجديد : وذلك باستخدامه كأداة
للتغريب أو الترهيب وذلك بالمنح أو المنع (٢) . وترجع خطورة

(١) لمزيد من المعلومات عن مشكلة الغذاء انظر : ماركوف ، مشكلة
التغذية وسياسة الامبريالية ، مترجم الى العربية ، القاهرة : دار التقدم ،
١٩٧٥ . وعن أفريقيا انظر : المجاعة : هل هي كارثة من صنع الانسان ،
تقرير للجنة المستقلة المعنية بقضايا الانسانية الدولية ، ترجمة مركز الاهرام
للترجمة والنشر ، القاهرة : مؤسسة الاهرام ، ١٩٨٦ .

(٢) تقديرات منظمة الاغذية والزراعة العالمية (F.A.O.)
وعن مفهوم الفقر وأسبابه وخصائصه انظر : « التقرير لعام ١٩٨٣ » ،
الصندوق الدولي للتنمية والزراعة ، روما ، فبراير ١٩٨٤ ، ص ٣٣ - ٣٩ .
(٣) ومن الامثلة الواضحة على استخدام المعونة وخاصة في الغذاء
كوسيلة للتسلط ، موقف الحكومة الامريكية من ائتلاف الوحدة الشعبية برئاسة
الرئيس اليندى بعد وصوله للحكم حيث فرضت عليها حصارا اقتصاديا للاخلال
بالاوضاع الاقتصادية والنظام السياسى ، الامر الذى عبر عنه السفير الامريكى
في خطابه الى هنرى كيسنجر في سنة ١٩٧٠ بقوله : « لن نسمح لبندقة او
لبرغى بالوصول الى التشيلى . . . وعندما يصل اليندى الى السلطة ، علينا
أن نفعل كل ما بوسعنا للحكم على التشيلى والتشيليين بأقصى درجات
الحرمان والفقر . وهى سياسة خططت للمدى البعيد لكي تعمل على
تسريع مظاهر المصاعب في المجتمع الشيوعى فى التشيلى » .

استخدام سلاح الغذاء بالذات الى انه يمس رجل الشارع العادى الذى قد لا يعنيه من أمر السياسة الا ما يمس قوته اليومى فكأن هذا السلاح له تأثيره العميق والمباشر على الاوضاع الداخلية فى الدول النامية .

الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالاستعمار :

من أهم الظواهر فى الوضع الدولى بعد الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة فى الستينيات هو انتشار الشركات متعددة الجنسية (١) ،

= ولكن سرعان ما تغيرت هذه السياسة التى طبقت بشدة وذلك بعد الاطاحة بالرئيس الهندى ومجىء الرئيس أوغوستو بينوشيت للحكم ، حيث انهالت المساعدات والدعم على تشيلى . انظر : ايزابيل ليتيليه ومايكل مونت ، « دعم القمح : المصارف المتعددة الجنسيات فى التشيلى » ، فى مايكل تانزر وآخرين ، من الاقتصاد القومى الى الاقتصاد الكونى : دور الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ ص ١٣٧ . ولمزيد من المعلومات انظر ص ١٣٣ - ١٥٦ .
وبنفس المثل استخدم سلاح معونة القمح ضد مصر فى ظل الرئيس جمال عبد الناصر وانقلب الوضع بعد الانفتاح الاقتصادى فى ظل الرئيس السادات بعد ١٩٧٣ .

(٢) ومن أهم تلك الشركات : جنرال موتورز ، فولكس فاجن ، أى . بى . أم ، جنرال الكتريك ، فليبس ، ميتسوبيشى ، فورد ، فايزر ، كوكاكولا ، شل ، اكسون (وكانت تسمى ستاندرد أويل أوف نيوجيرسى كما كانت اكبر شركات النفط فى العالم) وتوماس كوك ، وأمريكان اكسبرس . والشركات من ناحية ملكيتها وادارتها اغلبها أمريكية ولكن منها أيضا بريطانية أو هولندية أو ألمانية أو فرنسية أو سويسرية أو ايطالية أو كندية أو سويدية أو يابانية .

انظر ريتشارد ج . بارنيت ورونالد أ . مولر « مديرو العالم » فى تانزر وآخرين ، مرجع سابق ص ٢٦ . أما فى العالم العربى فان أهم الشركات متعددة الجنسية هى التى تعمل فى قطاع البترول حيث يمثل نحو ٩٠٪ من اجمالى الاستثمارات المباشرة فى المنطقة .

وفى الوقت الذى تحتل فيه الولايات المتحدة الامريكية المركز الاول فى كل من البحرين والمملكة العربية السعودية وليبيا ومصر والاردن ولبنان والكويت ، على التوالى ، فان فرنسا تحتل مكان الصدارة فى كل من الجزائر ، وموريتانيا ، والمملكة المغربية وتونس . أما المملكة المتحدة فهى تحتل المركز الاول فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والسودان ، وأبو ظبى وقطر والعراق . أما ايطاليا فتحلت مكان الصدارة فى الصومال بينما تحتل هولندا مجال الصدارة فى سلطنة عمان .

=

والتي يطلق عليها كذلك الشركات عبر القومية - وهي التسمية التي استخدمتها الامم المتحدة أيضا (١) - حيث تتجاوز في نشاطها الدولة القومية ، وتنتشر مرافق انتاجها ومواردها وأسواقها انتشارا كبيرا وواسعا في كافة أنحاء العالم بحيث أصبحت « الصناعة تتجاوز الجغرافية » . هذا و « يعلن مديرو الشركات العالمية العملاقة عن ايمانهم بأنه حيث فشلت الفتوحات يمكن للأعمال أن تنجح » (٢) على أساس أن تلك الشركات نجحت فيما فشلت الفتوحات العسكرية في تحقيقه من ادارة العالم اذ أنها أوجدت ما يقارب التنظيم العالمي لادارته . وعلى هذا فهي توصف بأنها « أقوى عوامل تدويل المجتمع الانساني » . فهذه الشركات العالمية تنظر الى العالم باعتباره وحدة اقتصادية واحدة ، وبذلك تعمل في اطار اتساع السوق .

وعلى الرغم من أن الشركات الضخمة التي تنشر فروعها عبر حدود دولتها الام الى مناطق أجنبية تعد ظاهرة ليست بالحديثة في التجارة الدولية : فهناك على سبيل المثال شركة الهند الشرقية ، والشركة الملكية الافريقية ، وشركة خليج هادسون لاستغلال موارد آسيا ، وأفريقيا وأمريكا على التوالي (٢) والتي نشطت في القرن ١٦ ، ١٧ الا أن تلك

وبصفة عامة فان الولايات المتحدة الامريكية تحتل المركز الاول في الاستثمارات في الوطن العربي بينما تحتل المملكة المتحدة المركز التالي لها . وهما معا تمثلان ٨٤.٤% من مجموع الاستثمارات في المنطقة . انظر ولمزيد من المعلومات : د. مصطفى كامل السعيد ابراهيم ، الشركات متعددة الجنسيات والوطن العربي ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٦ ، ص ٣٧-٤٨ . (١) انظر : Multinational Corporations in World Development. ST/ECA/190, New York, 1973.

(٢) بارنيت ومولر ، « مديرو العالم » مرجع سابق ، ص ٢٣ .
(٣) كانت الشركات العملاقة ومن أهمها تلك الثلاث المذكورة تمثل الصيغة المميزة للفترة الميركانتيلية . انظر ستيفن هايمر ، « الشركة المتعددة الجنسيات وقانون التطور غير المتكافئ » ، في تانزر وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

الشركات كانت محدودة النشاط باستغلال المواد الخام ، وعلى الرغم من ضخامتها الا أنها افتقدت العقل المدبر . أما ظهور الشركات متعددة الجنسية فيرتبط بالتقدم الصناعي والتراكم الرأسمالى .

وهناك عدة ملاحظات بالنسبة لظاهرة الشركات متعددة الجنسية :

أولاً : ان تعبير « الشركة متعددة الجنسية » تعبير حديث استخدم لأول مرة في بداية الستينيات من هذا القرن (١) على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسية ترجع في وجودها الى أكثر من مائة عام مضت (٢) . وعليه فان التطبيق سبق التعبير الذى يكتنفه بعض الغموض ، والذى ينقضه الكثيرون الا أنه شائع الاستخدام على الرغم من ذلك .

ثانياً : ان عدد تلك الشركات كان محدوداً حتى الحرب العالمية الثانية ، كما أن أكثرها قوة وضخامة كان لا يتجاوز عدد فروعها اربعة على الأكثر وكان هذا هو شأن الشركة العالمية النموذجية حيث كانت قدراتها محدودة باستثناء شركات البترول (٣) .

ويوضح المرجع المذكور ان الشركة متعددة الجنسية تمثل نتاج الاتجاه لزيادة حجم المؤسسة الانتاجية منذ بداية الثورة الصناعية : من « ورشة » الى « مصنع » ، الى « شركة وطنية » الى « شركة متعددة الاقسام » ثم الآن الى « شركة متعددة الجنسيات » ، انظر المرجع السابق ، ص ٦٠ . (١) بول م . سويسزى ، « الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف » ، فى تانزر وآخرين ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ . (٢) تعتبر شركة سنجر أول شركة متعددة الجنسية فى العالم ، حيث قامت سنة سنة ١٨٦٥ ببناء أول مصنع لها فى الخارج - فى جلاسجو - مستخدمة نفس العلامة التجارية والاسم . انظر : محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسية : وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٣٣ . (٣) ماجدوف ، الامبريالية : من عنصر الاستعمار ... ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

وقد خصص ماجدوف فصلاً كاملاً من هذا المرجع لمعالجة الموضوع هو الفصل السادس وعنوانه « الشركة المتعددة الجنسيات والتنمية .. هل يتناقضان ؟ » .

ثالثا : ان نشاط تلك الشركات كان مركزا على المواد الخام ويتمثل
أهمها أساسا في شركات النفط وخاصة ستاندرد أويل (اكسون) ورويال
داتش شل .

رابعا : بعد الحرب العالمية الثانية توسعت تلك الشركات وازداد
عددها (حيث يقدر بثلاثمائة في أمريكا ، و ٢٠٠ في أوروبا الغربية
واليابان) (١) وأصبحت هناك شركات فوق العملاقة . وقد ساعد التقدم
التكنولوجي على انتشار وهيمنة تلك الشركات بحيث أمكن لها السيطرة
المركزية على عدد كبير من الفروع منتشرة جغرافيا في أنحاء العالم
المختلفة . وقد وجد مثلا أن نحو ٢٠٠ شركة فوق عملاقة تمتد فروعها في
أكثر من ٢٠ دولة (٢) كما أن بعضها (مثل شركة اكسون) يصل عدد
فروعها الى ٣٠٠ فرع في أكثر من ٥٠ دولة (٣) .

خامسا : ان نشاط الشركات العملاقة أصبح يركز بالدرجة الاولى
على الصناعات التحويلية والاستثمارات المالية ، وهو في الواقع قد امتد
ليشمل كافة الأنشطة الاقتصادية بما يشبه مروحة ممتدة .

سادسا : أن نشاط هذه الشركات من الضخامة بحيث يفوق رقم أعمال
بعضها اجمالى الانفاق الحكومى لعدة دول مجتمعة . كما أن معدل نموها
يزيد عن معدل نمو الدول الأكثر تقدما بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية .
وعليه فإن معدل نمو هذه الشركات يفوق معدل نمو دولها الأم (٤) .

-
- (١) هايمر ، مرجع سابق ، ص ٧١ .
(٢) ماجدوف : الامبريالية : من عصر الاستعمار . . . ، مرجع سابق ،
ص ١٨٠ .
(٣) سويسزى ، الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف ، مرجع سابق ،
ص ١٢٣ .
(٤) وبمقارنة المبيعات السنوية للشركات باجمالى الناتج القومى للدول
عام ١٩٧٣ نجد مثلا ان شركة جنرال موتورز اكبر من سويسرا والباكستان
وجنوب أفريقيا ، وبأن شركة رويال دتش شل اكبر من ايران وفنزويلا وتركيا ،
=

(م ١١ - الاستعمار)

ويساعدها في هذا المجال استخدامها للتكنولوجيا الحديثة والصناعات المعتمدة عليها - خاصة صناعة السيارات والبتروكيماويات والالكترونيات - بما يحقق لها الهيمنة في الدول المضيفة وكذلك معدل النمو المرتفع .

هذا ويقدر أن تسيطر ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ شركة عملاقة في سنة ١٩٨٥ على ٨٠٪ من مجموع الممتلكات الانتاجية في العالم خارج الدول الشيوعية (١) . وتلك الشركات متعددة الجنسية يتزايد تأثيرها على الاقتصاد العالمى ، وذلك من خلال سيطرتها على تكنولوجيا الانتاج ، ورأس المال التمويلى والتسويق وهى المصادر الاساسية للحياة الاقتصادية (٢) . وهى فى الواقع تقوم بتدويل الانتاج ، وتعد وحدات القرن العشرين

وان شركة اطارات جودير اكبر من العربية السعودية . كما ان معدل نمو العديد من تلك الشركات العالمية الناجحة يساوى ضعفى أو ثلاثة أضعاف معدل نمو الدول الصناعية الاكثر تقدما بما فيها الولايات المتحدة الامريكية . ويقدر ان لدى الشركات العالمية سنة ١٩٨١ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من الموجودات المادية تحت سيطرتها . ولكن الاهم هو قوتها فى تمويل الاقتصاد السياسى العالمى حيث تسيطر على وسائل تكوين الثروة على مستوى العالم بأسره ، بحيث ان قراراتها اليومية فى ميدان الاعمال ذات تأثير اكبر من قرارات اكثر الحكومات ذات السيادة وتمس أوجه حياة الافراد بصفة مباشرة .

كما يذكر تأكيداً لضخامة حجم هذه الشركات ان القيمة المضافة لنشاط كل من الشركات العشر الكبرى تعدت ثلاثة بلايين دولار عام ٧١ ، وهو ما يفوق الناتج الاجمالى لحوالى ٨٠ دولة مجتمعة . أما القيمة المضافة لهذه الشركات مجتمعة وهو نحو ٥٠٠ بليون دولار سنة ٧١ فيمثل نحو ٢٠٪ من الناتج الاجمالى لدول العالم باستثناء الدول الشيوعية .

انظر ولمزيد من المعلومات : د . مصطفى كامل السعيد ابراهيم ، مرجع سابق ص ١١ - ١٣ .

(١) ريتشارد بارنيت ورونالد أ . مولر ، « من الكونية الى مركز التسويق الكونى » فى تانزر وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٣٧ . انظر أيضا تانزر وآخرين ، ص ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

النموذجية لمؤسسات الاعمال (١) باعتبارها ليست فقط مؤسسات انتاج ولكنها أيضا مؤسسات تجارية ومالية .

وهناك من لا يفضل استخدام التعبير الشائع للشركات متعددة الجنسية لأنه قد يعطى الانطباع أو الإيحاء بوجود درجة ما من تدويل الإدارة بغض النظر عن ملكية الاسهم . والامر الذى يجب توضيحه هو أن هذه الشركات العالمية - أو الكونية كما يسميها البعض - ينظر إليها على أنها متعددة الجنسية أو عبر قومية أو فوق قومية (٢) من حيث أنها تتخطى في نشاطها حدود الدولة - القومية (سواء وجدت هذه الأخيرة كحقيقة أو كرمز وهدف يسعى لتحقيقه) ، لا من حيث ملكيتها حيث الثابت أن تلك الملكية تخضع لنطاق دولة قومية واحدة (٣) . فتلك الشركات تتضمن التوسع الى خارج الحدود الوطنية مع بقاء السيطرة الحقيقية في المركز الرئيسى فى الدولة الأم ، أما الفروع فهى وان أعطيت لها بعض اللامركزية إلا أنه ليس لها الفاعلية الحقيقية . وبعبارة أخرى فإن الشركة متعددة الجنسية وان كانت تمتد أنشطتها فى دول مختلفة ، وبالتالي تخضع

(١) بول م . سويزى ، « الشركات .. والدولية .. والامبريالية »
مرجع سابق ، ص ١١١ .
انظر أيضا المصدر الاصلى فى :

Paul Sweezy, «Corporations, The State & Imerialism,» Monthly Review, Vol, 30, No. 6, Nov. 1978.

(٢) جميع هذه التعبيرات تستخدم كمترادفات والاختلاف هو فى التعبير المستخدم وليس فى المعنى .

لمناقشة التسميات المختلفة وتوضيح الاختلافات بينها انظر : محمد ابراهيم عبد الرحمن ، « سطوة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد العالم » ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٨٠٣ ، ٤ يونيو ١٩٨٤ ، ص ٦-٨ .
(٣) هناك على سبيل الاستثناء شركتان هما « رويال دتش شل » و « بونيفير » تعتبران مزدوجتا الجنسية حيث تتبعان فى ملكيتهما وسيطرتهم المملكة المتحدة وهولندا معا .

انظر : سويزى ، « الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف » ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

فروعها حيثما وجدت ، لتشريعات قومية متعددة ، الا أن القوة الاقتصادية الضخمة لتلك الشركة تمكّنها من التغلب على هذا وممارسة هيمنة مركزية على فروعها بل والتأثير بطريقة أو أخرى على مقدرات الدول المضيفة الموجودة بها .

وكثيرا ما يشار الى أن المظهر الاساسى الأكثر أهمية وثورية كخصيصة للشركات متعددة الجنسية ليس هو حجمها الضخم وارتفاع معدل نمو نشاطها ولكن نظرتها الى العالم كوحدة واحدة (١) ، والنظر الى دورها على أنها متحدث تغييرا عميقا في نظام الدولة القومية التى مثلت الوحدة السياسية الأساسية فى العالم منذ عصر النهضة من نحو خمسة قرون : فهى ، كما يرى مديروها ، الخطوة الأساسية نحو نظام عالمى جديد . ولكن الواقع هو أن تلك الشركات العالمية تعتمد فى عملها على دولها القومية التى منها تنطلق فى نشاطها . الأمر الذى يثير التساؤل حول طبيعة العلاقة بينها وبين دولتها ومدى ارتباطها بالاستعمار .

يوضح التحليل المتعمق لتلك الشركات أن العلاقة بينها وبين دولتها الأصلية - الأم - هى علاقة تكافلية حيث تعتمد كل منهما على الأخرى اعتمادا شديدا : « فان الشركات تعتمد كليا على الدولة فى نفس وجودها ، فى حين أن الدولة بدورها تعيش على فائض ما ينتجه العمال ويراكمونه للرأسماليين ، أى للشركات بالدرجة الأولى » (٢) - وما يربط بينهما فى الواقع هو عامل المصلحة فى ضوء طبيعة كل منهما التوسعية : اذ ان عامل الربح بالنسبة لتلك الشركات يساعدها على أن تتوسع حيث تعتمد على اقتصاد النطاق أو المدى (٣) ، بينما الدولة الأم تدفعها طبيعة نظامها

-
- (١) بارنيت ومولر ، « مديرو العالم ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .
(٢) سويتزى ، « الشركات .. والدولة .. والامبريالية ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .
(٣) ويقصد به ان الصناعة لا تكون مربحة الا اذا كانت واسعة الانتاج .
انظر لمزيد من المعلومات تانزر ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

الرأسمالى الى الميل للتوسع كما سبق توضيحه . وبهذا الصدد يؤكد هارى ماجدوف حقيقة هذا الاعتماد المتبادل بقوله : « من هنا ، ومع تحول الشركات متعددة الجنسيات الى الشكل المسيطر فى النظام الاقتصادى ، تصبح المصلحة القومية ، هى حماية هذه الشركات ، أو كما يقول البروفسور روبرت ب . ستوبو من مدرسة هارفارد للاقتصاد » ان صحة اقتصاد الولايات المتحدة ، تعتمد ، والى حد مهم ، على الصحة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات » . وطالما ان ازدهار الدولة يعتمد على ازدهار اقتصادها ، فان ذلك يعنى انه ليس هناك تناقض ، فى الأساس ، بين المصلحة القومية ومصلحة الشركات متعددة الجنسيات . فالشركات العالمية تحتاج دائما الى دعم دولتها الأم ، كما ان الدولة تحتاج الى شركات متعددة الجنسيات مزدهرة » (١) .

وطبيعة تلك العلاقة تبدو من تعريف بول سـويزى للامبريالية بقوله : « الامبريالية هى العملية التى تساهم فيها الشركات والدولة معا كفريق واحد لتوسيع نشاطاتها ومصالحها وقوتها الى أبعد من حدودها » (٢) . ولا يعنى هذا بالضرورة أن تتوسع الدولة نفسها خارج حدودها - حيث يتوقف هذا على طبيعة الظروف القائمة ولكن « يعنى ببساطة أن يصبح توسع رأس المال هو الهم الأول للدولة » حتى لا تتعرض للاضطرابات والأزمات التى تلحق بالمجتمع ككل على أساس أن بديل التوسع الرأسمالى « يتلخص فى تقلص تشنجى وأزمة متعمقة » (٢) . والشركات متعددة الجنسية ينظر اليها الكثيرون على أنها من أشكال وادوات

(١) انظر ، ماجدوف ، الامبريالية من عصر الاستعمار .. ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ - ١٩١ .
(٢) سـويزى ، « الشركات .. والدولة .. والامبريالية » ، مرجع سابق ، ص ١١١ .
(٣) المرجع السابق ص ١١٥ .

الاستعمار ، ومع أنها لا تمثل جوهره (١) إلا أنها تعتبر صيغة ملائمة لممارسته فهي تتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية من جهة ، ومع المحافظة المظهرية على الاستقلال القانوني للدول التي تمارس فيها نشاطها ، من جهة أخرى . وعليه فتلك الشركات نتاج لتطور الاستعمار باعتبارها أحد أثوابه الجديدة . كما يوضح هارى ماجدوف العلاقة بين تلك الشركات العملاقة والاستعمار بقوله : « فالشركة متعددة الجنسيات ، قد تمثل فعلا ، نظاما أكثر كفاءة . ثكن السؤال هو : أكثر كفاءة من أجل ماذا ؟ ان تفوق الشركة متعددة الجنسيات هو تفوق في مجال جنى الأرباح من قبل مؤسسات احتكارية ، أنشئت من أجل الاستغلال الأقصى للتسلسل الهرمي القائم بين الدول . بكلمات أخرى ، انها تمثل النظام الامبريالى العالمى » (٢) .

ويرد هارى ماجدوف على رأى القائل بحتمية الدور المتكامل للشركات متعددة الجنسية تمشيا مع ازدياد الاعتماد المتبادل بين مناطق العالم بقوله : « تلعب الشركات متعددة الجنسيات دور الشيطان وليس دور المخلص . فهذه الشركات ، بغض النظر عن الادعاء القائل بأنها ثمرة من ثمرات التكامل الضرورى بين جميع أجزاء العالم ، أنشئت ، فقط من أجل جنى الحد الأقصى للربح من هذا التكامل الاصطناعى الذى فرضه التاريخ الطويل للاستعمار والامبريالية » (٣) .

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك نمطين من تعدد الجنسية فى الشركات العالمية :

-
- (١) انظر ولمزيد من المعلومات : سويزى ، « الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف » ، مرجع سابق ص ١٢٣ .
 - (٢) ماجدوف ، الامبريالية : من عصر الاستعمار ... ، مرجع سابق ص ١٨٥ .
 - (٣) المرجع السابق ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

فالنمط الأول : يكون في التغلغل المتبادل بين دول المركز المتقدمة (١) ، وهو لا يثير مشكلة كبيرة حيث أنه قائم في إطار دول متقدمة ذات هياكل اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقرة ويكيفه أساسا مبدأ المعاملة بالمثل . فلا توجد مشاكل ملحة متعلقة بمعاملة رأس المال الأجنبي تختلف عن تلك الخاصة برأس المال المحلى . وحتى اليابان وان بدأت بشبكة معقدة من اجراءات الحماية - وهو ما يسمى بالنموذج المغلق للتنمية - الا أنها انتهت الى الانفتاح على رأس المال الأجنبي .

أما النمط الثانى : فهو يتمثل في تغلغل وتوسع تلك الشركات من المراكز المتقدمة الى الأطراف المتخلفة في ضوء العلاقات غير المتكافئة : حيث يتطلب توسع رأس المال بالمستوى الذى تحتاجه تلك الشركات الاحتكارية دعم دولها بل قوتها الممثلة في جهدها الفردى أو من خلال المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير (٢) . وذلك من أجل ايجاد مناخ ملائم للعمل (٢) أو ما يطلق عليه « مناخ

(١) سواء ما تم بعد الحرب من تغلغل تلك الشركات من الولايات المتحدة الى أوروبا الغربية أساسا وبنسبة اقل اليابان ثم التدفق العكسى في السنوات الاخيرة من أوروبا الغربية واليابان بقيام المؤسسات التابعة لتلك الدول باقامة فروع لها في الولايات المتحدة الامريكية .

(٢) سويسرى ، « الشركات .. والدولة .. والامبريالية » ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

(٣) من الامثلة الواضحة المعروفة على ذلك موقف تلك الشركات متعددة الجنسية في تشيلي في ظل حكم الرئيس اليندى الذى اوقعت عليه الحكومة الامريكية حصارا اقتصاديا قويا حتى تخلخل نظامه الاقتصادى والسياسى . وقد أوضح الرئيس اليندى موقف تلك الشركات بما يلقى الضوء على مضمون دورها الاستعمارى ، وذلك بقوله في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢ :

« اننا لا نقاسى من الحصار التمويلى فحسب ، بل نحن أيضا نحاي عدوان واضح . وهناك شركتان تشكلان جزءا من النواة المركزية لشركات فوق قومية كبرى ، غرستا برائتهما في بلادى ، وهما « انترناشيونال تلغراف اندتلفون كومبانى » I. T. T. ، وكينيكوت كوبر كوربوريشن ، حاولنا تسخير

استثمارى « (١) ويبدو ذلك من التدخل الذى قد يكون مباشرا اذا تطلب

=

حياتنا السياسية . الاولى « أى . تى . تى . » ، عبارة عن شركة ضخمة رأسمالها يفوق ميزانية العديد من دول أمريكا اللاتينية مجتمعة ، ويفوق ميزانيات بعض الدول الصناعية ، وقد بدأت منذ اللحظة الاولى التى بدأ فيها انتصار الحركة الشعبية فى انتخابات ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، ممارسة أعمال شريرة لمنعى من تسلم منصبى كرئيس . وبين ايلول (سبتمبر) وتشرين الثانى (نوفمبر) من عام ١٩٧٠ ، نفذت فى بلادى أعمال ارهابية خطط لها فى الخارج ، وذلك بمساعدة فئات فاشية محلية . كل هذا قاد الى اغتيال رينيه شنايدرشيريو ، القائد الاعلى للجيش ٠٠٠ وفى آذار (مارس) من هذا العام ، نشرت الوثائق التى تدين العلاقة بين هذه الاغراض الشريرة وشركة الـ « أى . تى . تى . » واعترفت هذه الشركة بأنها كانت قد قدمت فى عام ١٩٧٠ اقتراحات لحكومة الولايات المتحدة توصى بتدخلها فى الاحداث السياسية فى التشيلى . والوثائق المنشورة أصلية ، ولم يتجرأ احد انكارها . وفى تموز (يوليو) الماضى ، كان العالم قد اطلع بدهشة على المظاهر المختلفة لخطة جديدة للعمل قدمتها شركة « أى . تى . تى . » الى حكومة الولايات المتحدة بهدف قلب حكومتى خلال فترة لا تتعدى ستة أشهر . ان فى حوزتى وثيقة مؤرخة فى شهر تشرين الاول « أكتوبر » ١٩٧١ تحتوى على خطة تتألف من ١٨ بندا جرى الحديث حولها . لقد أرادوا خنقنا اقتصاديا ، وممارسة التخريب الدبلوماسى ضدنا ، وخلق حالة من الذعر بين السكان والتسبب فى اضطرابات اجتماعية تفقد الحكومة سيطرتها ، وعندئذ تقاد القوات المسلحة الى الغاء النظام الديمقراطى وفرض الديكتاتورية أيها الممثلون المحترمون ، اننى أمام الضمير العالمى اتهم شركة « أى . تى . تى . » بمحاولة اثارة الحرب الاهلية فى بلادى ، وهى الحالة القصوى للفتنة بالنسبة لآى بلد . وهذا ما نسميه تدخلا امبرياليا . ان التشيلى تواجه الآن خطرا لا يعتمد حله على الارادة الوطنية فحسب ، بل على سلسلة كاملة من العناصر الخارجية . وانى اتحدث هنا عن النشاط الذى تقوم به شركة « كينيكوت كوبر كوربوريشن » . وقد قصد الرئيس الهندى بعبارته الاخيرة جهود تلك الشركة بعد تأميمها الى الضغط لفرض حظر على تسديد قيمة صادرات التشيلى من النحاس - وكانت ٨٠٪ من صادرات تشيلى فى يد شركات أجنبية .

انظر ، « خطاب سلفادور اليندى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة » ، فى تانزر وآخرين ، مرجع سابق ، ص ١٩٩-٢١٧ انظر خاصة ص ٢٠٦-٢٠٨

(١) عن تعريف المناخ الاستثمارى وانواعه وقياسه انظر : محمد

السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٨٣ - ٩١ .

الحال من جانب الدولة في حالة تهديد مصالح الشركات الاحتكارية (١) وذلك عن طريق الغزو العسكرى أو أحداث انقلابات عسكرية تطيح بالحكومات المناوئة في سياستها وتأتى بحكومات عميلة أو الاستخدام غير المباشرة للقوة عن طريق الدعم السياسى والعسكرى والمالى للحكومات العميلة التى تحقق سياسات تلك الشركات ومصالحها ، ومن ورائها مصالح دولها حتى وان كانت على حساب شعوب تلك الحكومات العميلة التى تعمل « كشرطة امبريالية دنيا في أقاليمها الجغرافية » (٢) . كما تميل

(١) والشركات متعددة الجنسية مثلت اليد الخفية وراء العديد من الانقلابات العسكرية والمحاولات الانفصالية في العديد من المناطق في العالم : وإذا كانت أزمة الكونغو ومحاولات اقليم كاتنجا الانفصالى - الامر الذى هدد كيان الدولة الوليدة في بداية الستينيات - تحمل وراءها جهود الشركات الاحتكارية خاصة التعدين التى تستغل موارد ذلك الاقليم الذى يمثل أغنى مناطق الكونغو (زائر حاليا) فان نفس النمط تردد في جهود شركات العنب والنبذ في الجزائر حيث كانت وراء جهود المستوطنين الفرنسيين المدعمين للوقوف في وجه استقلال الجزائر بالقوة . وينفس المثل كانت شركات البترول وجهودها وراء الازمة الانفصالية في بياقرا التى هددت كيان نيجيريا . وقد كانت شركات البترول في ايران وراء حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الاطاحة بحكومة مصدق التى جرأت على تأميم البترول في أوائل الخمسينيات ، الامر الذى وان أعطى مؤشرا للتدخل السافر لدعم الشركات متعددة الجنسية وحماية نشاطها الا انه لم ينته . وفي امريكا اللاتينية فان النمط المتكرر هناك هو نشاط تلك الشركات متعددة الجنسية في الاطاحة بالحكومات المناوئة ودعم الانقلابات العسكرية المتكررة : وليست تشيلى هى المثل الفريد في نجاح تلك الشركات في الاطاحة بحكم اليندى وفي التخطيط للانقلاب الفاشستى الذى نجح في الاطاحة به . فهناك العديد من الامثلة السابقة واللاحقة من ذلك الاطاحة بحكومة جواتيمالا لتأميمها مزارع الموز في بداية السبعينيات . ولا يقتصر دور تلك الشركات على محاولة الاطاحة بالنظم المناوئة لنشاطها - خاصة التى تتخذ خطا اشتراكيا أو شيوعيا - ولكن يتضمن أيضا دعم النظم المؤيدة لنشاطها الامر الذى يتكرر في السعى للتأثير على الانتخابات بل وتقديم الرشاوى للمسؤولين السياسيين ، وإذا كانت فضيحة اللوكهيد مازالت ماثلة في الاذهان بآثارها في اليابان - حيث أدت الى استقالة رئيس الوزراء بها - وغيرها من الدول المتقدمة ، فالامر أكثر حدة في الدول النامية حيث الرقابة على ممارسة السلطة ضعيفة وحيث الرغبة في الثراء السريع واضحة مما أدى الى استخدام تعبير « بورجوازية الوظيفة العامة » .

(٢) سويسرى ، « الشركات .. والدولة والامبريالية » مرجع سابق ، ص ١١٨ . انظر عن العديد من أمثلة التدخل لدعم تلك الشركات العالمية .

الدول الصناعية المتقدمة ليس فقط الى تدعيم شركاتها في وجه الاختراق الأجنبي بل تعمل على التدخل المباشر بامتلاك وإدارة المؤسسات الصناعية اذا اقتضى الأمر (١) .

ومع أن هذه الشركات العملاقة متعددة الجنسية تمثل التراكم الرأسمالي الضخم حيث أنها هي نفسها المراكمات الفعالة وحيث التراكم الرأسمالي هو مفتاح التنمية كما تم في الغرب ، إلا أنها وإن تكيفت مع ظروف الدول النامية - دول العالم الثالث - الممثلة للمحيط إلا أن دافعها هو الربح وليس التنمية . فهي تدخل في إطار تحليل التراكم الرأسمالي الذي وإن زاد الغنى في جانب إلا أنه يزيد الفقر في الجانب الآخر - ولكن على المستوى الدولي . فهذه الشركات ربحية بالدرجة الأولى ، فهي بالتالي لا تنجذب إلا إلى القطاعات والمناطق التي تحقق فيها أقصى الأرباح وتهرب حيث عدم الاستقرار : وهو الأمر الشائع في الدول النامية . كما يلاحظ أن عامل الربح المحرك لتلك الشركات كثيرا ما يدفعها كظاهرة عامة متكررة في الدول النامية إلى أن تنشر فروعها مستفيدة في بادئ الأمر من التيسيرات المعطاة من جانب تلك الدول لجذب رؤوس الأموال للاستثمار ثم تنسحب مصفية أعمالها بعد تحقيق الأرباح وتحويلها للخارج وعند استنفاد مدة السماح المعطاة حتى لا تنتقص من ربحيتها بدفع الضرائب أو الرسوم الجمركية التي تمتعت بالاعفاء منها في فترة السماح : فكانها تحجب - بما لها من إمكانيات ضخمة - الحياة عن الشركات الوطنية الوليدة في الدول النامية بما يؤدي إلى وأدها ، وفي نفس الوقت تعود الأفراد على نمط استهلاك وعادة على ارتفاع في الأسعار لفتحاتها مما يجعله النمط السائد بعد رحيلها ومما يزيد من تفاقم مشاكل تلك الدول .

(١) ماجدوف ، الامبريالية من عصر الاستعمار ... ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ . وهو يوضح أن الدول الرأسمالية المتقدمة تمتلك ١٢ شركة صناعية رئيسية من بين ٢١١ شركة عملاقة تبلغ مبيعات الواحدة منها حوالي مليار دولار .

وقد أدى تزايد أهمية الشركات متعددة الجنسية في دول العالم الثالث الى أن شهدت تلك الدول أوجه نشاط صناعى وتحويلى لم تكن معروفة بها من قبل بصفة عامة ، ولعل هذا ما دفع بعض علماء الاجتماع الغربيين بل وبعض الماركسيين أيضا الى القول بأن هذه الظاهرة تمثل بداية لتطور اقتصادى مستقل (١) .

والواقع أننا نتردد مع الكثيرين قبل التسليم بهذا التفسير حيث أن رأى الغالب هو أن هذه الشركات لا تخلق بنشاطها اسواقا جديدة لما تقوم بانتاجه ، ولكنها قاصرة على تغذية أسواق قائمة فعلا ، بل وعلى أنواع معينة من هذه الأسواق : ففى الداخل تقتصر على اشباع حاجات الاقلية المحلية ذات الدخول المرتفعة (البورجوازية المحلية وملاك الاراضى وموظفو الدولة والضباط) أما الغالبية ذات الدخول المنخفضة فان علاقتها بهذه الشركات ليست كمستهلكين لمنتجاتها ، ولكن كمصدر لليد العاملة الرخيصة التى تخدم أساسا تلك الاقلية البورجوازية عن طريق تخفيضها لتكلفة الانتاج مما يخفض أسعاره ، أما فى الخارج فتتحدد علاقات هذه الشركات بالأسواق الموجودة بالدول التى ترتبط معها بعلاقة .

فضلا عن ذلك ، فاذا أضفنا عاملا آخر جديدا وهو ذلك الدور التنافسى الخطير للامتكافىء الذى تلعبه هذه الشركات مع الصناعات المحلية فى العالم الثالث والذى ينتج عنه انتزاع أغلب عناصر الانتاج من هذه الصناعات لصالح تلك الشركات لوجدنا واضحا أن التصنيع الرأسمالى الذى توجد هذه الشركات يتضمن فى داخله استغلالا لا رحمة فيه للموارد البشرية واستنزافا للثروات القومية ، مما يتمخض عنه انكماش القطاع الوطنى وتراجع الاجور الحقيقية الى درجة كبيرة

(١) لمزيد من المعلومات عن هذا الرأى والرد عليه انظر : سويزى « الشركات المتعددة الجنسية والمصارف » مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

قد تصل الى ما دون حد الكفاف . وعليه فيمكن القول بأن دور هذه الشركات بالنسبة للدولة المضيئة واقتصادها يكون ايجابيا اذا كان تكامليا مع الصناعات القائمة ، ولكنه يكون سلبيا اذا كان تنافسيا معها أو احلاليا لها (١) .

ولعل ما أشرنا اليه هو ما يجعل النموذج المذكور - اذا ما اعتبرناه تطورا اقتصاديا - يتناقض تناقضا كبيرا مع التطور الاقتصادي في الدول الرأسمالية اذ نجد في هذه الاخيرة الاسواق المتسعة القائمة على انتاج السلع الرئيسية وتزايد الاجر الحقيقي للعمال ، أما في دول العالم الثالث فنجد أن السلع الكمالية والصادرات يلعبان الدور الاساسي ، اذ تقوم كل منهما بدور السبب والنتيجة للآخر : فالصادرات يتولد عن حصيلتها الحصول على السلع الكمالية بينما الرغبة الجامعة في الحصول على الاخيرة تولد الدافع الى الزيادة في الصادرات وينتج عن ذلك التبعية بأشكال مختلفة : تبعية استهلاكية تتمثل في تقليد النمط الاستهلاكي ، وتبعية ثقافية وتبعية تكنولوجية ، وهذه التبعية بدورها تساعد على ظهور خاصية أخرى لهذا النموذج وهو النمو السريع للسياسة التي تصبح من أكثر القطاعات جاذبية للشركات متعددة الجنسية : شركات الفنادق وشركات الطيران ، وهي في ذلك تعمل في نفس اتجاه الصناعات التصديرية ، اذ تقوم في العادة بتصدير ما تحققه من أرباح بالعملية الأجنبية ، وفي نفس الوقت تساعد على تكريس هذه التبعية بأشكالها المختلفة .

ويظهر ذلك عادة بين أفراد الطبقة البورجوازية الوطنية اذ يتحول بعضهم عن انتمائه الوطني الى خدمة المصالح الأجنبية ، فهي تعمل على خروج أغلب الانتاج المحلي في شكل أرباح معادة أو تصدير سلعي أو

(١) من الجدير بالتنويه اننا استخدمنا تعبير « الشركة متعددة الجنسية » ، وفي نفس الوقت احتفظنا بتعبير « الشركة المتعددة الجنسيات » الذي استخدمته بعض المراجع ، وذلك عند الاشارة لتلك المراجع .

خدمة للديون الخارجية ، وفتح حسابات في المصارف الأجنبية هربا من حالة عدم الاستقرار التي تسود دولهم .

الا أننا نلاحظ في بعض دول العالم الثالث - دول النفط - زيادة سريعة ومطرودة في الناتج القومي مع ركود في الأوضاع المادية للأفراد - ويرجع ذلك في الواقع الى أن نمو الصناعات التصديرية - البترول ومشتقاته - علاوة على تلويثها للبيئة لا يحتاج الا الى عدد قليل من الوطنيين ، أما باقى العمال وكذلك الفلاحين فلا فائدة تذكر تعود عليهم منها (١) .

ويؤكد هارى ماجدوف على الأثر السلبي لتلك الشركات متعددة الجنسية بقوله : « ان تركيبة واستراتيجية هذه الشركات تولد اختراقا أكثر للمستعمرات السابقة وتؤثر بقوة في سير تطورها ، أو انها بشكل أدق تؤخر نموها » (٢) . كما يوضح هايمر نفس المعنى بقوله : « وتماما كما ربطت القوى الاستيطانية في السابق بين كل نقطة في الأراضى الداخلية والمراكز المتروبولية وعرقلت الاتصالات الجانبية مانعة نمو مراكز مستقلة لصنع القرار والابداع - فان الشركات المتعددة الجنسيات (التى تدعمها الدولة) تركز السيطرة بفرض نظام تراتبى » (٣) بمعنى أنه يقوم على اللامساواة ويدعم التطور اللامتكافى .

أما عن المصارف متعددة الجنسية فهى أيضا ظاهرة غير جديدة

(١) بهذا الصدد وصف الرئيس البرازيلى السابق هذا الموقف اذ قال : « ان الاقتصاد فى بلاده أحسن حالا أما السكان فلا » وفى الواقع كان الناتج القومى البرازيلى منذ الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٤ غالبا ما يصل الى ١٠% أو أكثر وهذه النسبة تعتبر من أعلى معدلات النمو فى العالم فى هذا الوقت ، ومع ذلك فقد انخفضت الأجور الحقيقية خلال الفترة نفسها بين ٣٠ ، ٤٠% .

(٢) ماجدوف ، الامبريالية : من عصر الاستعمار . . . مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٣) هايمر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

حيث كانت المصارف مركزة في لندن - التي عرفت بعاصمة المال في العالم - وانتشرت منها الى كل أنحاء الامبراطورية ، وفي أجزاء كثيرة من العالم التابع مثل أمريكا اللاتينية . وكان دورها الاساسى وحتى الحرب العالمية الثانية ، هو خدمة المصالح البريطانية والادارة الاستعمارية البريطانية وموظفيها ، ولكن هذه الوظيفة قد أخذت شكلا وبعبدا جديدين بعد الحرب العالمية الثانية مواكبة نشوء وتطور ظاهرة اليورودولار ، و**البتروودولار** (١) . ونتيجة لتفشى هاتين الظاهرتين بزيادة حجم الودائع الدولارية مارست تلك المصارف أثرا خطيرا على الاقتصاد القومى في الدول التى انتشرت فيها هذه الودائع اذ تميزت هذه الودائع بالسرية - عكس العملات المحلية لهذه الدول - وبالتالي خرجت عن نطاق ادارة النقد فيها ، مما أطلق العنان لمضاعف الائتمان حيث أصبح يعمل بدون ضابط يحد من خطورته ، وكان من نتيجة ذلك قيام هذه المصارف باقراض المواطنين مبالغ كبيرة ، مما شكل ضغطا تضخيميا متزايدا على الاقتصاد

(١) ومنشأ ظاهرة الودائع الخارجية بالدولار (اليورودولار) هو قيام الاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية بشراء كميات كبيرة من الدولارات وتفضيله ايداعها في بنوك لندن وكانت النتيجة ان بدا عجز ميزان المدفوعات الأمريكى في الظهور بصفة دائمة ، وذلك لزيادة حجم الدولارات الخارجة من الولايات المتحدة عن الداخلة اليها . وهذا ما دفع البنوك الأمريكية الى فتح فروع لها في لندن وفي أماكن أخرى خارج الولايات المتحدة بهدف جذب الودائع الدولارية واعادة اقراضها لمقترضين امريكيين وغير امريكيين .

أما البتروودولار فظهر بعد عام ١٩٧٣ وما صاحبه من ارتفاع كبير في أسعار البترول ، الامر الذى ضاعف من تدفق الدولار خارج الولايات المتحدة وغيرها من الدول الى الدول المصدرة للنفط وخاصة دول الشرق الاوسط ، وبالتالي ظهرت ودائع دولارية تزايد حجمها بمعدل سريع متزايد مما جعل البنوك تمتد بفروعها الى هذه الدول ، وبذا ظهرت مجموعة البتروودولار لتضاف الى اليورودولار .

انظر ، سويزى ، « الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف » ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ - ١٣١ .

المحلى ، وفى نفس الوقت تمارس هذه المصارف متعددة الجنسية أثرا سلبيا على البنوك المحلية فتزيد من انكماش معاملاتها بقدر توسع عملياتها هى اذ أنها بما تميزت به من ثقة عالمية أصبحت لها الافضلية فى تعاملات المواطنين فى هذه الدول المضيفة ومركز جاذبية لمخزائهم .

فضلا عن ذلك قامت هذه المصارف متعددة الجنسية باقراض مبالغ ضخمة لدول تعاني بصفة عامة من مشكلات فى موازين مدفوعاتها حتى وصل الامر بكثير منها - بما فيها دول متقدمة مثل ايطاليا - الى الحد الاقصى للاقتراض الخارجى أو ما يقرب منه ، وأدى ذلك الى نتيجتين : أولهما ، أزمة فى الدولة المدينة نتيجة عجزها عن الوفاء بديونها وبالتالي عجزها عن استيراد ما تعودت الاعتماد عليه من سلع ، وثانيهما ، أزمة فى المصارف متعددة الجنسية نفسها بسبب عدم تمكن المقرضين من السداد مما قد يؤدى الى تفجر انهيار عام لنظام الائتمان والمدفوعات الدولى .

وأخيرا فاننا نجد فى الدولة الأم - الولايات المتحدة بالذات - نتيجة أخرى نشأت عن زيادة أرباح مصارفها عن أعمالها عبر البحار (١) اذ أصبح الاقتصاد الأمريكى على درجة عالية من الحساسية تجاه الأوضاع الاقتصادية الدولية والاضطرابات فى ميكانيكية الحركة النقدية .

وما يعنينا فى هذا المجال هو أن المصارف متعددة الجنسية ، بما لها من ثقل دولى وبالتالي استحوادها على الثقة العالمية ، قادرة على جذب المدخرات : ولكن بدلا من أن تجذبها لمصلحة الدولة التى توجد بها فانها تجذبها لمصلحتها وتصدر أرباحها للخارج فهى فى النهاية تخدم

(١) مثال ذلك نجد « سيتى بنك » - وهو ثانى أكبر المصارف الأمريكية - أن ٨٠% من أرباحه تأتي من القروض الخارجية التى يتم أكثرها عبر الفروع فى لندن وسنغافورة وبنما وجزر البهاما وغيرها ، كما يمكن لهذه المصارف أن تنشئ فروعاً ومصارف تابعة حرة من الضوابط ولا تخضع لأي قيد ، اللهم الا لضرائب بسيطة غير مؤثرة .

مصالحها الذاتية ومصالح دولتها الأم بدلا من مصالح الدولة المضيفة ويبدو هذا بوضوح في الدول النامية .

ونظرا لتعدد الآثار السلبية للشركات والمصارف متعددة الجنسية خاصة في الدول النامية فقد سعت بعض تلك الدول الى اقامة الشركات والمصارف المشتركة التي تدخل طرفا فيها بما يضمن لها امكانية ابداء الرأي والسيطرة الجزئية على مقدراتها للحد من تلك الآثار .

ومن ناحية أخرى فان الرأي الغالب والذي يتردد ، خاصة في كتابات الماركسيين الجدد هو أنه لا خلاص للدول النامية من مشاكلها في التنمية ولا خلاص للخروج من سيطرة تلك الشركات الرأسمالية المهيمنة الا بالخروج على النظام الرأسمالي وكسر حلقاته بالتنمية المستقلة ، وذلك بخلع « قميص تقييد الحركة » وفقا لتعبير بول سوزي (١) ، ولكن المشكلة ليست في التنظير ولكن في التطبيق العملي فاذا نحن سلمنا جدلا بوجاهة هذا الرأي الا أن السؤال الذي يصعب الاجابة عليه عمليا هو ، هل الدول النامية بكل ظروفها الموضوعية وخاصة ظروف التدخل الخارجي في اطار علاقات التبعية تستطيع بالفعل القيام بذلك ، وحتى اذا هي أرادت ذلك فهل ستترك لها الدول الخارجية المتقدمة امكانية تحقيقه ؟

(١) سوزي ، « الشركات .. والدولة .. والامبريالية » ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

انظر أيضا : بول سوزي وآخرون ، الامبريالية : وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ .

من المراجع الأساسية في مجال الشركات متعددة الجنسية ، انظر : د . محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية : ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، ١٠٧ ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، نوفمبر ١٩٨٦ .

الفصل الختامي

ورطة التبعية

ان الجدل الدائر حول القول بأن : الاستعمار لم ينته رغم تصفيته رسميا ، يدخل كما سبق ذكره في مجال الاستعمار الجديد أو التبعية . حيث أصبحت دول العالم الثالث ، ليست فقط معتمدة وانما تابعة للنظام الاقتصادي الدولي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة ، سواء بالنسبة للأسواق ، أو التكنولوجيا أو التمويل أو حتى المواد الغذائية الأساسية ، الى حد أن هذه الدول الاقل نموا أصبحت وكأنها معلقة بخطاف : بحيث أنها لا تستطيع أن يكون لها كيان مع تبعيتها ، كما انها لا تستطيع أن يكون لها كيان بدون هذه التبعية (١) . فمن ناحية انها لا تستطيع أن يكون لها شأن أو كيان مع تبعيتها فذلك لأن دورها ونمط ادماجها في النظام العالمي وفقا لتقسيم العمل الدولي اتجه الى ابعادها عن التصنيع مع تركيزها على أنماط التنمية الأقل ديناميكية المرتبطة بالزراعة والصناعات الاستخراجية (القطاع الأولي) . واذا تم تصنيع ما فهو يتم عادة تحت سيطرة شركات ومؤسسات متعددة الجنسية ومقرها في الغرب . وهي عادة ما تحقق فوائد من التنظيم والتسويق وتحصل على فوائد أكثر كثيرا مما تعطى بحيث تجعل تطور الصناعة المحلية التي تعضد نفسها أمرا مستحيلا . وفي نفس الوقت فان نظرية التبعية ترى أن التخلص

(1) Smith, op. cit., p. 30.

وقد اتخذت الصين موقفا من الاستعمار الجديد يؤكد على أنه ظاهرة عالمية . وقد عبر عن موقفها الرسمي هذا ممثلها في الندوة الافريقية الآسيوية في الجزائر عام ١٩٦٥ بأن الاستعمار الجديد هو : « العلاقة القائمة بين الدول النامية والدول الاستعمارية الغنية أيا كان نظامها الاقتصادي أو لونها السياسي » .

انظر : د. بطرس غالي ، « المساعدات الاجنبية والاستعمار » ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ٢٣٢ ، ٢٥ أبريل ١٩٦٥ ، ص ١٤ .

(م ١٢ - الاستعمار)

من النظام العالمى والانقطاع معه كعلاج ضرورى ، لا يتوافر فى الواقع لمعظم تلك الدول حديثة الاستقلال التى على الرغم من معاناتها الا أن اعتمادها على اقتصاديات الغلة الواحدة يملى عليها الاستمرار فى النظام الدولى الذى تعاني منه . وبالتالى فانها من ناحية أخرى لا تستطيع أن تستمر ويكون لها كيان بدون تبعيتها .

أما الدول التى تربطها علاقة تبعية بالاتحاد السوفيتى فهى ليست أفضل حالا من تلك التى ترتبط بالدول الرأسمالية : فحقيقة الاستغلال واحدة وان كانت ترشد خلف ستار أيديولوجى لصالح الاتحاد السوفيتى : الدولة الأب كما يطلق عليها البعض .

وباختصار فان التبعية أو الاعتمادية كما يحلو للبعض تسميتها تنمو فى ظل علاقة قوة غير متكافئة أو متناسقة عالميا كما تستخدم تلك التبعية فى تخليد هذه العلاقة التى لا تستطيع الدول الاقل نموا أن تهرب منها الا بصعوبة (١) .

فالتبعية سبب ونتيجة للعلاقة غير المتكافئة عالميا بين الاقتصاديات والدول الأغنى والاقتصاديات والدول الأفقر حديثة الاستقلال ، وهى علاقة يصعب الهرب منها بفاعلية . فالدول النامية يمكن أن يقال انها فى ورطة : ورطة التبعية ، وهو التعبير الذى وضعناه ليعبر بحق عن طبيعة وضعها .

(١) المرجع السابق ، ص ٢١ .
ومن المراجع العربية التى تناولت موضوع التنمية والتبعية بالتحليل ، انظر : د. جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، القاهرة : مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ .
د. السيد الحسنى ، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .
وأحمد محمد عبد الحميد ثابت ، « علاقات التبعية وأزمة التنمية فى العالم الثالث : مصر كدراسة حالة » رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

وهناك في الواقع عدة حقائق موضوعية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند بحث موضوع الاستعمار الجديد أو التبعية :

- فالدول حديثة الاستقلال معظمها مصطنعة بحدود مصطنعة والاستعمار أسهم في تجزئة ان لم يكن بلقنة المناطق التي كانت مستعمرة عامة ، وأفريقيا وجنوب شرق آسيا خاصة ، وانتهى الامر الى خلق العديد من الدول الصغيرة او حتى القزمية التي لم يكن لها في كثير من الحالات وجود قبل الوجود الاستعماري والتي يصعب التعرف على الكثير منها على خريطة العالم ، وان كان الوعي القومي قد أسهم في تزكية القومية على المستوى الجزئي . هذه الدول في معظمها تفتقر للمقومات اللازمة لاستمرارها ككيانات مستقلة - اذ أنها لا تتوافر لديها الامكانيات سواء السياسية أو الاقتصادية - مما يترتب عليه بالضرورة اعتمادها على الخارج وعلى الأخص على الدولة الام السابقة . ولقد زكى الاستعمار في هذه الدول الاعتماد على الغلة الواحدة في التصدير - سواء زراعية أو تعدينية أو استخراجية - مما يزيد من الاعتماد على الخارج ، وخاصة على الدولة الام السابقة .

وحتى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة الدول البترولية مازالت دول غلة واحدة وان أقامت صناعات فهي تقوم أيضا على هذه الغلة الاستخراجية . وهذه السلع خاضعة تماما لقوى العرض والطلب العالمي التي هي بالتالي غير ثابتة مما يجعل الدول النامية غير قادرة على رسم سياسة ثابتة في التبادل الخارجي ، بما يضمن تراكم رأس المال اللازم للتنمية . وبالتالي تزيد الدول النامية من اعتمادها على الدول المتقدمة من أجل الحصول على رأس المال حيث تفتقر للتراكم الرأسمالي المحلي .

- من ناحية أخرى فان التعامل بين الاقتصاديين ، المتقدم المتمثل في الدولة الام السابقة أو غيرها ممن يرثها في علاقة التفوق ، والاكثر تخلفا أو النامي متمثلا في الدول حديثة الاستقلال ، يؤدي الى زيادة

اعتماد الأخيرة على الأولى لأنه يمارس أثر افقار عليه : حيث من المعروف بين دارسى الاقتصاد ، أن الاقتصاد الأقوى يترك أثر افقار على الاقتصاد الأضعف أكثر مما يخلفه من أثر اثراء ويزداد أثر الافقار قوة كلما كان الفارق بين الاقتصادين كبيرا (١) .

- من ناحية ثالثة فان الدول حديثة الاستقلال والمتعطشة الى المعونة من الخارج تتنافس مع بعضها بعضا فى ارتباطها بالدول الكبرى وهى لا تتعاون بقدر ما تتنافس .

- يضاف الى هذا أن غنى بعض الأقاليم بالموارد الطبيعية لا يدفعها بالضرورة للتكامل مع غيرها فى موازنة للدول الأقوى بل ان اختلاف الغنى عنصر سلبى حيث تحجم الدول الاغنى عن الارتباط بالافقر مفضلة علاقتها بالدول الكبرى ، أو فى حالة ارتباطها ترغب فى أن تكون لها اليد العليا فى السيطرة مما يجعل الدول الأخرى الأفقر تفضل التبعية لدولة متقدمة عن التبعية لدولة متخلفة حتى وان كانت غنية .

- ان الدول النامية منقسمة على بعضها ومتنافسة حتى دون تدخل خارجى . واذا كان الاستعمار الجديد يستخدم المبدأ الاستعمارى التقليدى « فرق تسد » تحقيقا للبلقنة فانه فى الواقع لا يخلق الفرقة من عدم ولكنه يستغلها ويزكيها تحقيقا لمصالحه .

- أن هناك أثر تقليد أو محاكاة يزيد من تفاقم مشاكل الدول النامية حيث أنه وان كان الاستعمار قد رحل الا أنه خلف آثارا نفسية ضخمة

(١) لمزيد من المعلومات عن أثر الافقار والاثراء انظر :

Atef El-Sayed, «Étude de la fiscalité, Égyptienne en tant que facteur de développement économique et ses réformes possibles». Thèse de Doctorat, Paris : Université de Paris, 1961, 37.

انظر أيضا د . عاطف السيد ، دراسات فى التنمية الاقتصادية ، جدة : دار المجمع العلمى ، ١٩٧٨ ، ص ٧٥ - ٧٩ .

في علاقة الحب والكراهية التي مازالت تربط بين الدول حديثة الاستقلال وبين الدول المستعمرة السابقة في محاولة لمحاكاة نمط الحياة الغربي . وقد عبر فرانزفانون عن طبيعة هذه العلاقة وآثارها النفسية بأنها تمثل عقدة تبعية لدى الشعوب التي كانت مستعمرة (١) . مما يزيد المشكلة تعقيدا نتيجة زيادة الميل للاستهلاك . مما خلق ما يطلق عليه البعض « استعمار الرفاهية » . حيث نما استهلاك يقوم على سلع الرفاهية المستوردة من الخارج فخلق تبعية استهلاكية . فضلا عن المساهمة في استنزاف الفائض الاقتصادي لدول المحيط (٢) .

- وأخيرا فان الدول الغنية تزداد غنى ، بينما الدول الفقيرة بالمقارنة تزداد فقرا ، حتى مع محاولاتها للحاق بركب الاولى . فمعدلات النمو في الدول الغنية أكبر منها في الدول النامية كما أن هناك العديد من الحلقات المفرغة التي تتبلور من علاقة التبعية وتسهم في اتساع هوة الفارق وتزكى التبعية (٣) . بل ان التنمية والتقدم في جانب الدول المتقدمة الغنية الممثلة للمركز يقابلها تخلف التنمية ، بل تنمية التخلف في الدول الفقيرة

(١) فرانزفانون ، معذبو الأرض ، ترجمة د . سامي الدروبي ود . جمال الاتاس ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٢ .

(٢) انظر بول أ . باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة : دار العلم ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٣ - ١٩٧ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن الحلقات المفرغة انظر : د . عاطف السيد ، مرجع سابق ص ١٠٣ - ١١٠ . ويوضح سمير أمين قانون التطور اللامتكافيء حيث التناقض الاساسي الموجود في النظام الرأسمالي العالمي هو الموجود بين المركز - الممثل في الدول المتقدمة صناعيا وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، وأوروبا الغربية واليابان - ومحيط هذا المركز - الممثل في دول العالم الثالث أو ما يعرف بالدول المتخلفة ، وان هذا التناقض يكمن في المحيط وليس في المركز حيث يرتبط الاول بعلاقة تبعية بالآخر . والفارق بين المركز والمحيط يتزايد ولا يتناقص .

انظر : د . سمير أمين ، التطور اللامتكافيء : دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليون ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٨٠ ، ص ٦ - ٧ .

المثلة للمحيط (١) . فهناك استنزاف لرؤوس الاموال من جانب الدول المتقدمة للدول المتخلفة حيث تتدفق في اتجاه عكس للحركة التقليدية لرؤوس الاموال (٢) . فلاحصاءات تؤكد أن تدفقات الارباح للخارج قد فاقت المدخلات من الاستثمارات الأجنبية الخاصة (٣) . ويكرس هذا التدفق العكسي خدمة الديون التي تثقل كاهل الدول النامية .

- وإذا كان الاستعمار الأوربي للشعوب المختلفة فيما وراء البحار يعتبره الكثيرون نتاجا ومظهرا للاختلاف في القوة : حيث أوروبا ازدادت قوة بخروجها من عصر النهضة الى الاستنارة الى الثورة الصناعية مما جعلها تتميز عن غيرها من الشعوب ، فان السؤال هو هل اختفى اتساع

(١) عن تنمية التخلف انظر باران ، مرجع سابق ص ٢١٥ - ٢٢٠ .
انظر أيضا :

A. G. Frank, Capitalism & Underdevelopment in Latin America : Historical Studies of Chile & Brazil, New York : Monthly Review, 1967, p. 6.

حيث أوضح فرانك ان الدول المتقدمة تقوم باستنزاف الفائض الاقتصادي بالمحيط لصالحها بما يؤدي الى تنميتها في نفس الوقت الذي يؤدي الى تخلف دول المحيط : التي يرجع سبب تخلفها لا لعدم وجود فائض اقتصادي به ولكن يرجع لاستنزافه من جانب دول المركز عن طريق خروج رؤوس الاموال المستمر من دول المحيط المتخلفة الى دول المركز المتقدمة . انظر أيضا لمزيد من المعلومات عن الفائض الاقتصادي ، باران ، مرجع سابق ، ص ٧٥ - ٩٩ . وعن تطبيق على أفريقيا انظر : رودنى ، مرجع سابق .

(٢) وقد كان بول باران الذي ينظر اليه على انه أهم مؤسس معاصر لنظرية التخلف رائدا في توضيح ان سبب تخلف الهند يرجع الى أن الرأسمال المتراكم بها لا يستثمر فيها انظر :

Paul A. Baran, The Political Economy of Growth, New York : Monthly Review, 1957, p. 142.

(٣) من ذلك ما جاء في تقارير وزارة التجارة الامريكية من أن التدفق الرأسمالي من امريكا اللاتينية في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ قد زاد ٧٥ بليون دولار عن التدفق اليها . انظر ولمزيد من المعلومات :

Susanne Bodenheimer, « Dependency & Imperialism : The Roots of Latin American Underdevelopment », in K. T. Fann & D. C. Hodges (eds.) Readings in U. S. Imerialism, Boston. Massachussetts, 1971, p. 155.

الهوة في القوة بين الدول الأوربية وغيرها ؟ والجواب هو ان الهوة في الواقع تزداد اتساعا (١) . ففي مجالات العلوم والتكنولوجيا ، والانتاجية ، ومستوى المعيشة المادى ، والاتصالات والمواصلات ، والتسلح والتنظيم السياسى والاجتماعى فان الشعوب المتقدمة تسير بخطوات أسرع من أن تلحق بها الشعوب النامية . فالاختلاف في القوة ازداد . ومع هذا فهو لا يؤدي عامة الى التسلط المفتوح وان لم يمنع التسلط المستتر بصورة أو باخرى . فالدول الاقوى والمتقدمة في حاجة الى تحقيق مصالحها في الدول حديثة الاستقلال . تلك المصالح التى سبق من قبل وان دفعت للاستعمار . ولكن تغير الظروف والمناخ العام جعل الاستعمار يغير ثوبه (٢) ويغير تكتيكه وان لم يغير استراتيجيته . فالهدف هو تحقيق ما كان يحققه الاستعمار تقليديا في أنماطه المختلفة ولكن في ظل ظروف موضوعية مختلفة في دول تغير على استقلالها الحديث وتمسك بسيادتها كرمز .

لكل هذه الأسباب الموضوعية فان مشكلة تكيف العلاقة بين الدول حديثة الاستقلال والدول الأم السابقة أو الدول الكبرى مشكلة غاية في التعقيد ، وهو التعقيد الذى انعكس على مفاهيم الاستعمار الجديد والتبعية . فالبعض يرفض مفهوم الاستعمار الجديد من أساسه - وعلى رأس هؤلاء الدول الناطقة بالفرنسية والتي ارتبطت بعلاقة ولاء قوية بالدولة الأم السابقة فرنسا نتيجة سياسة الاستيعاب التى اتبعتها والسابق توضيحها - مؤكدين على أنها ليست علاقة استعمارية ولكنها علاقة اعتماد متبادل وليست متمثلة في اتجاه واحد كما كان الحال تقليديا فهي اعتمادية وليست استعمارية .

(1) R. Emerson «Colonialism», in Colonialism & Decolonisation, op. cit., p. 3.

(٢) هناك من يعبر عن ان الاستعمار كالحرباء التى تغير الوانها فهو قادر على ان يتشكل .

والبعض الآخر ينصب نقده على الصفة نفسها أى الجديد ، مؤكداً على أنها غير دقيقة حيث أن اساليبه قديمة ومورست من قبل : فقد مارستها بريطانيا مثلاً فى القرن التاسع عشر حيث أقامت علاقات مشابهة لمفهوم التبعية السائد حالياً ، وذلك مع دول أمريكا اللاتينية بعد انهيار أسبانيا أثناء الحروب النابليونية ، وبنفس المثل مارستها بريطانيا مع البرتغال على مدى ثلاثة قرون منذ بداية القرن الثامن عشر . كما أن الدول الدائرة فى الفلك فى ظل امبراطورية غير رسمية لا تعتبر ظاهرة جديدة وقاصرة على المرحلة الراهنة (١) . كما أنها لا تقتصر على دولة معينة أو نظام اقتصادى معين فقد مارسها الاتحاد السوفيتى فى أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن يرد على هذا بأن الاساليب حقيقة غير جديدة ولكن الجديد هو اتساع نطاقها بدلاً من أن تكون الاستثناء .

ولكن من الجدير بالملاحظة أن هناك من الدراسات الجادة (٢) ما تفرق بين الاعتماد «Dependence» : الذى يعتبر أساساً من مقومات تعامل الدول المتقدمة الصناعية - الممثلة لمركز العالم - مع بعضها ، والتبعية «Dependency» التى تعتبر من مقومات تعامل الدول الفقيرة المتخلفة - الممثلة للمحيط - مع تلك المتقدمة ، على أساس أن الاختلاف بينهما ليس فى الدرجة بل فى النوع . فالأول هو نمط التعويل أو الاتكال الخارجى للدول القومية المتماسكة على بعضها بعضاً أو على غيرها من دول المحيط التى تمدّها بالمواد الأولية ، بينما الثانية تتضمن مجموعة من العلاقات الأكثر تعقيداً والمرتبطة بدمج المجتمعات الأقل تقدماً والأقل تجانساً فى تقسيم العمل الدولى باعتبارها متخصصة فى إنتاج المواد الأولية

(1) Smith, op. cit., pp. 31-2.

(2) James A. Caporaso, «Dependence, Dependency & power in the global system : a structural & behavioral analysis,» International Organization, 1971, p. 13.

التي تقوم بتصنيعها الدول المتقدمة . فبينما المكونات المفهومية للاعتماد هي حجم مدى الاتكال من دولة على أخرى في مدها بسلع أو خدمات معينة ومدى ما لها من أهمية في اقتصادها ومدى توافرها من مصادر مختلفة بديلة ، أى مدى القدرة على الاحلال بما فيها تكاليف مثل ذلك الاحلال . فان المكونات المفهومية للتبعية ، هي ضخامة الامداد الخارجى لعوامل الانتاج من تكنولوجيا ورأسمال ، والفرص التنموية المحدودة واجراءات تشويهية داخلية . والاعتماد يدخل عند التحليل في مجال المساومة في العلاقات بين الدول ، بينما التبعية تكون مفيدة في تطبيقها على هيكل العلاقات بين المجتمعات : وذلك في اطار الازدواجية المتعارف عليها وهى دول المركز الصناعية المتقدمة المهيمنة ، ودول المحيط المتخلفة التابعة .

فالاعتماد يستخدم للتعبير عن شكل غير متكافئ الى درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل ، فهو في معناه الشائع شكل من الاتكال أو التعويل الخارجى بينما التبعية تستخدم كغياب لاستقلالية الفاعل حيث تمثل انعكاسا لامكانيات تنموية غير استقلالية خاصة بالنسبة لأهداف التنمية ، ونجد ذلك خاصة في كتابات أمريكا اللاتينية في اطار تقليد «Dependencia» المتطور هناك (١) وذلك كعدم وجود الاستقلال الحقيقى من النفوذ الأجنبى أو عبر القومى أو كوجود مجموعة من الخصائص الداخلية والخارجية وعبر القومية المرتبطة بذلك الوضع . وهذه السمات الداخلية والخارجية يطلق عليها أحيانا « التشويه الهيكلى » «Structural Distortion» الأمر الذى يشير باختصار للطرق المتعددة لكون الاقتصاد المحلى يتهيك - أى يشكل هيكليا - ليلائم احتياجات القطاع الأجنبى

(١) عن قائمة بالمراجع والمساهمات في هذا المجال ، انظر هامش ص ١٤ - ١٥ من المرجع السابق .

ويحققها (١) . وعليه فإن عكس التبعية ليس الاستقلال ولكن الاعتماد المتبادل الذي بموجبه يمكن للدولة أن تؤثر كما تتأثر ، وبالتالي تستطيع أن تكون في موقف أقوى تواجه بموجبه الضغوط الخارجية التي تمارس عليها بما لا يمكن هذه من أن تتحكم في تنميتها . أما في إطار التبعية فإن اقتصاد دولة - هي الدولة المتقدمة المتبوعة - يحدد نطاق نمو اقتصاد دولة أخرى - هي الدولة المتخلفة التابعة - خدمة لمصالح الدولة الأولى ، وذلك عن طريق هياكل تخدم تلك الدولة . ومن هنا فقد نظر للتبعية على أنها « وضع مكيف » بمعنى أنه « يحدد حدود وامكانيات التصرف والسلوك البشرى » . فالتبعية وضع في ظله يتكيف اقتصاد مجموعة معينة من الدول بواسطة تنمية وتوسع اقتصاد آخر يخضع له . فهي وضع تاريخي يشكل هيكل معيناً من الاقتصاد العالمى بحيث يفضل بعض الدول على حساب الأخرى ويحد من امكانية تنمية الاقتصاديات التابعة (٢) . فالتبعية تعنى باختصار ان البدائل المفتوحة أمام الدول المتخلفة محددة ويحددها اندماجها في السوق العالمية .

وعليه فتجدر ملاحظة أن مجرد وجود علاقات اقتصادية دولية أو استثمارات أجنبية أو مساعدات اقتصادية خارجية لا يعنى تبعية اقتصادية - ومن ثم سياسية - طالما أن الدولة تتحكم في أدوات السياسة الاقتصادية التى لديها وتحسن استخدامها دون ضغوط خارجية

(١) وتبذل معايير التشوه الداخلى فى : أ - نقص الاندماج فى القطاعات الاقتصادية ، ب - نقص استجابة الهياكل الانتاجية لتغير الطلب بالزيادة أو النقص ، ج - الاستجابة الى الطلب المتولد خارجياً . انظر المرجع السابق ص ٢٦ .

ولمزيد من المعلومات عما يطلق عليه « البنية الاساسية للتبعية Infrastructure of dependency ».

Bodenheimer, op. cit., pp. 161-2.

انظر :

(٢) قد تبنت هذا التعريف سوزان بودنهايمر نقلاً عن دوس سانتوس ، المرجع السابق ص ١٥٨ .

• تتحكم في قرارها بشكل أو بآخر لصالح دولة أجنبية (١) .

وفي الحقيقة يمكن أن ننتمى الى القول بأن الدول حديثة الاستقلال (أو المتخلفة بالاصطلاح المتداول) كانت مجبرة على التبعية وانها ، بعد استقلالها وبالظروف الموضوعية السابق توضيح أهم جوانبها ، أصبحت مضطرة أيضا لأن تحافظ على علاقات التبعية . بل ان تنميتها هي تنمية تابعة (٢) ، محكومة بعلاقات خارجية لا يمكنها على أية حال التحكم فيها حيث تخضع لاعتبارات مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الاولى . حتى اذا خرجت من التبعية لدولة كبرى أو أقوى أو أغنى فان ذلك يجرى في اطار الصراع العالمى فتكون نهاية المطاف ان ينتهى بها الحال الى الدخول فى تبعية دولة أخرى . واذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور القطبية الثنائية التى ميزت النظام الدولى قد اعتبرت وريثة أى فراغ من جانب الدول الاستعمارية السابقة فان ما سيطر على الوضع الدولى من الصراع بين الغرب والشرق قد ترك آثاره القوية على تصفية الاستعمار من جهة ، فانه ، من جهة أخرى فتح المجال لامكانية الانتقال من التبعية للدول الغربية الى التبعية للدول الشرقية أو العكس . فالتبعية مستمرة كظاهرة والمتغير ربما يكون الدولة الأقوى المتبوعة .

Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, Power & Interdependence : World Politics in Transition, New York : Brown & Co., Ins., 1977, p. 5.

(١) انظر :

ولمزيد من المعلومات عن التكافل والتكامل فى العلاقات الدولية مع رؤية عن الاستعمار والتبعية انظر ، دويتش ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩-٢٩٢ .
(٢) لمزيد من المعلومات عن النمو التابع وخضوعه وفقا لقوانين النظام الرأسمالى لعلاقات التبعية بدول المركز وتوقفه عليها انظر :

Theotonio Dos Santos, «The Structure of Dependence» American Economic Review, No. 6, May 1970, pp. 231-6.

ومادام التسلط من جانب القوى على الضعيف قديما قدم التاريخ البشرى ، فمن الطبيعي أن يستمر حتى بعد حصول الدول الأضعف على سيادتها واستقلالها ، ولكن بالطبع بعد أن يغير ثوبه . فالسياسة الاستعمارية أي الامبريالية بمعناها الأصلية مستمرة ، وقد يمارسها البعض ممن كانوا من ضحاياها أو من أهم ناقديها . واستمرارها تأكيد على أن جذورها عميقة في طبيعة المجتمع الدولي بما يتميز به من اناركية وافتقار لسلطة مركزية فوق الدول لتنظم سلوكها وتمنع اعتداء بعضها على بعض وتسلط بعضها على بعض . . فالسياسة الاستعمارية نتاج طبيعي لاختلاف القوة بين الأطراف والأهم لقدرة الأقوى على استخدام هذا الاختلاف لصالحه (١) في إطار هيكل النظام الدولي . كما أن عالميتها نتاج طبيعي لارتباطها بظاهرة القوة وليس بذات من يمارسها .

* * *

(١) لمزيد من المعلومات عن طبيعة النظام الدولي انظر د . حورية توفيق مجاهد ، ، « سياسة توازن القوى » ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٣٤٣ ، يناير ١٩٧١ ، ص ١٣١ - ١٦٨ .
ولاختلاف القوة وعلاقتها بالاستعمار انظر :

Art & Jervis, op. cit., pp. 261-3.

أما المناداة بضرورة إيجاد نظام اقتصادي دولي جديد فهي محكومة بأبعاد سياسية وتخضع في النهاية للدول الأغنى والأقوى المتحكمة في النظام الدولي والذي تسيره وفقا لمصالحها ، حيث الدول النامية الفقيرة ، ليس لديها القوة السياسية أو الاقتصادية اللازمة للتغيير .

لمزيد من المعلومات انظر : راؤول فيريرو ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتعزيز حقوق الإنسان ، نيويورك : الأمم المتحدة ، ١٩٨٦ ، ص ٤ .

الملاحق

ملحق (١)

تصفية الاستعمار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

م	الدولة المستقلة (والاسم السابق)	تاريخ استقلالها	الدولة القائمة بالادارة سابقا
١	فيتنام	١٩٤٥	فرنسا
٢	الفلبين *	١٩٤٦	الولايات المتحدة الامريكية
٣	سوريا *	١٩٤٦	فرنسا
٤	لبنان *	١٩٤٦	فرنسا
٥	الاردن *	١٩٤٦	المملكة المتحدة
٦	الهند *	١٩٤٧	المملكة المتحدة
٧	باكستان *	١٩٤٧	المملكة المتحدة
٨	سرى لانكا * (سيلان)	١٩٤٨	المملكة المتحدة
٩	بورما *	١٩٤٨	المملكة المتحدة
١٠	اسرائيل * (فلسطين) (وما تخلف عن قيام اسرائيل من مشكلة اللاجئين ومشكلة الشرق الأوسط) .	١٩٤٨	المملكة المتحدة منتدبة على فلسطين .
١١	اندونيسيا	١٩٤٩	هولندا
١٢	ليبيا *	١٩٥١	ادارة عسكرية انجليزية - فرنسية بعد أخذها من ايجاليا أثناء الحرب العالمية الثانية .
١٣	كمبوتشيا الديمقراطية (كمبوديا)	١٩٥٣	فرنسا
١٤	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (لاوس)	١٩٥٣	فرنسا
١٥	السودان *	١٩٥٦	المملكة المتحدة
١٦	المغرب	١٩٥٦	فرنسا
١٧	تونس	١٩٥٦	فرنسا

تابع ملحق (١)

م	الدولة المستقلة (والاسم السابق)	تاريخ استقلالها	الدولة القائمة بالادارة سابقا
١٨	غانا (تكونت من اتحاد مستعمرة ومحمية ساحل الذهب مع اقليم توجولاند المشمول بالوصاية تحت الادارة البريطانية)	١٩٥٧	المملكة المتحدة
١٩	ماليزيا (الملايو)	١٩٥٧	المملكة المتحدة
٢٠	غينيا	١٩٥٨	فرنسا
٢١	بنين (داهومي)	١٩٦٠	فرنسا
٢٢	جمهورية الكاميرون المتحدة	١٩٦٠	فرنسا والمملكة المتحدة
٢٣	جمهورية افريقيا الوسطى (اوينجى شارى)	١٩٦٠	فرنسا
٢٤	تشاد	١٩٦٠	فرنسا
٢٥	الكونغو (الكونغو الاوسط)	١٩٦٠	فرنسا
٢٦	قبرص	١٩٦٠	المملكة المتحدة
٢٧	جابون	١٩٦٠	فرنسا
٢٨	ساحل العاج	١٩٦٠	فرنسا
٢٩	مدغشقر	١٩٦٠	فرنسا
٣٠	مالى (السودان الفرنسى)	١٩٦٠	فرنسا
٣١	موريتانيا	١٩٦٠	فرنسا
٣٢	النيجر	١٩٦٠	فرنسا
٣٣	نيجيريا	١٩٦٠	المملكة المتحدة
٣٤	السنغال	١٩٦٠	فرنسا
٣٥	الصومال	١٩٦٠	ايطاليا والمملكة المتحدة
٣٦	توجو (اقليم توجولاند المشمول بالوصاية)	١٩٦٠	فرنسا
٣٧	بورкина فاسو (فولتا العليا)	١٩٦٠	فرنسا
٣٨	زائير (الكونغو البلجيكي ثم الكونغو كينشاسا)	١٩٦٠	بلجيكا
٣٩	سيراليون	١٩٦١	المملكة المتحدة

تابع ملحق (١)

م	الدولة المستقلة (والاسم السابق)	تاريخ استقلالها	الدولة القائمة بالادارة سابقا
٤٠	جمهورية تنزانيا المتحدة تكونت من اتحاد تنجانيقا التي استقلت سنة ١٩٦١ وزنبار التي استقلت سنة ١٩٦٣)	١٩٦١	المملكة المتحدة
٤١	الكويت *	١٩٦١	المملكة المتحدة
٤٢	جامايكا	١٩٦٢	المملكة المتحدة
٤٣	ساموا (اقليم ساموا الغربية المشمول بالوصاية)	١٩٦٢	نيوزيلندا
٤٤	رواندا	١٩٦٢	بلجيكا
٤٥	بوروندى (أورووندى)	١٩٦٢	بلجيكا
٤٦	شرينداد وتوباغو	١٩٦٢	المملكة المتحدة
٤٧	اوغندا	١٩٦٢	المملكة المتحدة
٤٨	الجزائر	١٩٦٢	فرنسا
٤٩	كينيا	١٩٦٣	المملكة المتحدة
٥٠	ملاوى (نياسلاند)	١٩٦٤	المملكة المتحدة
٥١	مالطا	١٩٦٤	المملكة المتحدة
٥٢	زامبيا (روديسيا الشمالية)	١٩٦٤	المملكة المتحدة
٥٣	جامبيا	١٩٦٥	المملكة المتحدة
٥٤	سنغافورة	١٩٦٥	المملكة المتحدة
٥٥	بربادوس	١٩٦٦	المملكة المتحدة
٥٦	بوتسوانا (بتشوانالاند)	١٩٦٦	المملكة المتحدة
٥٧	جويانا	١٩٦٦	المملكة المتحدة
٥٨	ليسوتو (باسوتولاند)	١٩٦٦	المملكة المتحدة
٥٩	اليمن الديمقراطية (عدن)	١٩٦٧	المملكة المتحدة
٦٠	غينيا الاستوائية (فرناندوبو وريومونى)	١٩٦٨	اسبانيا
٦١	موريشيوس	١٩٦٨	المملكة المتحدة

(م ١٣ - الاستعمار)

تابع ملحق (١)

م	الدولة المستقلة (والاسم السابق)	تاريخ استقلالها	الدولة القائمة بالادارة سابقا
٦٢	سوازی (سوازیلاند)	١٩٦٨	المملكة المتحدة
٦٣	ناورو	١٩٦٨	استراليا
٦٤	فيجي	١٩٧٠	المملكة المتحدة
٦٥	عمان *	١٩٧١	المملكة المتحدة
٦٦	قطر *	١٩٧١	المملكة المتحدة
٦٧	الامارات *	١٩٧١	المملكة المتحدة
٦٨	البحرين *	١٩٧١	المملكة المتحدة
٦٩	بوتان *	١٩٧١	المملكة المتحدة
٧٠	بهاما	١٩٧٣	المملكة المتحدة
٧١	بنجلاديش * (انفصلت عن باكستان وكانت تمثل الاقليم الشرقي به)	١٩٧٤	المملكة المتحدة
٧٢	جرينادا	١٩٧٤	المملكة المتحدة
٧٣	غينيا بيساو	١٩٧٤	البرتغال
٧٤	انجولا	١٩٧٥	البرتغال
٧٥	الرأس الاخضر	١٩٧٥	البرتغال
٧٦	موزمبيق	١٩٧٥	البرتغال
٧٧	بابوا غينيا الجديدة (بابوا واقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية)	١٩٧٥	استراليا
٧٨	ساوتومي وبرنسيب	١٩٧٥	البرتغال
٧٩	سورينام (غينيا الهولندية)	١٩٧٥	هولندا
٨٠	سيشيل	١٩٧٦	المملكة المتحدة
٨١	جيبوتي (الصومال الفرنسي ثم اقليم عفار وعيسى)	١٩٧٧	فرنسا
٨٢	جزر القمر أو كومورو	١٩٧٧	فرنسا
٨٣	دومينيكا	١٩٧٨	المملكة المتحدة
٨٤	جزر سليمان	١٩٧٨	المملكة المتحدة
٨٥	توفالو (جزر آليس)	١٩٧٨	المملكة المتحدة

تابع ملحق (١)

م	الدولة المستقلة (والاسم السابق)	تاريخ استقلالها	الدولة القائمة بالادارة سابقا
٨٦	كريباتي (جزر جيلبرت)	١٩٧٩	المملكة المتحدة
٨٧	سانت فنسنت وجرينادين	١٩٧٩	المملكة المتحدة
٨٨	سانت لوتشيا	١٩٧٩	المملكة المتحدة
٨٩	فانواتو (هيرايديز الجديدة)	١٩٨٠	فرنسا والمملكة المتحدة
٩٠	زيمبابوي (روديسيا الجنوبية)	١٩٨٠	المملكة المتحدة
٩١	بليز	١٩٨١	المملكة المتحدة
٩٢	انتيجوا	١٩٨١	المملكة المتحدة
٩٣	سان كريستوفر ونيفس	١٩٨٣	المملكة المتحدة
٩٤	بروني دار السلام	١٩٨٣	المملكة المتحدة

المصدر :

United Nations & Decolonization, op. cit., - pp. 17-18.

ملحوظة : قمنا باعادة ترتيب الدول وفقا لتاريخ الاستقلال بدلا من التسلسل الابجدي الذي اتبع ، فضلا عن أن المصدر الاصلی أغفل بعض الدول اوردناها مع وضع علامة (*) عليها توخيا للدقة . كما تتبعنا التطور حتى سبتمبر ١٩٨٩ .

ملحق (٢)

نمو العضوية في الأمم المتحدة ١٩٤٥ - ١٩٨٩

العام	الدول الأعضاء	أعضاء أصليون
١٩٤٥	٥١	الأرجنتين ، استراليا ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، بيلوروسيا ، كندا ، تشيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، أثيوبيا ، فرنسا ، اليونان ، جواتيمالا ، هايتي ، الهند ، إيران ، العراق ، لبنان ، ليبيريا ، لوكسمبورج ، المكسيك ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراجوا ، النرويج ، بنما ، باراجواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، العربية السعودية ، جنوب افريقيا ، سوريا ، تركيا ، اوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، المملكة المتحدة ، أورجواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، الدانمرك ، هندوراس ، تشيكوسلوفاكيا ، الدومينكان ، الولايات المتحدة الأمريكية .

العام	الدول الأعضاء	أعضاء جدد
١٩٤٦	٥٥	أفغانستان ، أيسلندا ، السويد ، تايلاند .
١٩٤٧	٥٧	باكستان ، اليمن
١٩٤٨	٥٨	بورما
١٩٤٩	٥٩	إسرائيل
١٩٥٠	٦٠	اندونيسيا
١٩٥٥	٧٦	البانيا ، النمسا ، بلغاريا ، كمبوديا ، فنلندا ، المجر ، أيرلندا ، إيطاليا ، الأردن ، لاوس ، ليبيا ، نيبال ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا ، سري لانكا .
١٩٥٦	٨٠	اليابان ، المغرب ، السودان ، تونس .
١٩٥٧	٨٢	غانا ، ماليزيا
١٩٥٨	٨٣	غينيا

تابع ملحق (٢)

العام	الدول الأعضاء	أعضاء جـد
١٩٦٠	١٠٠	بنين ، جمهورية افريقيا الوسطى ، ج . تشاد ، الكونغو ، قبرص ، جابون ، ساحل العاج ، مدغشقر ، مالي ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، الصومال ، توجو ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ، زائير .
١٩٦١	١٠٤	موريتانيا ، منغوليا ، سيراليون ، جمهورية تنزانيا المتحدة .
١٩٦٢	١١٠	الجزائر ، بوروندي ، جامايكا ، رواندا ، ترينداد وتوباغو ، أوغندا .
١٩٦٣	١١٢	كينيا ، الكويت .
١٩٦٤	١١٥	مالاوى ، مالطا ، زامبيا
١٩٦٥	١١٨	جامبيا ، جزر المالديف ، سنغافورة .
١٩٦٦	١٢٢	باربادوس ، بوتسوانا ، جوايانا ، ليسوتو .
١٩٦٧	١٢٣	اليمن الديمقراطية .
١٩٦٨	١٢٦	غينيا الاستوائية ، موريشيوس ، سوازيلاند .
١٩٧٠	١٢٧	فيجي
١٩٧١	١٣٢	البحرين ، بوتان ، عمان ، قطر ، الامارات العربية المتحدة .
١٩٧٣	١٣٥	جزر باهاما ، جمهورية المانيا الاتحادية ، جمهورية المانيا الديمقراطية .
١٩٧٤	١٣٨	بنجلاديش ، جرينادا ، غينيا بيساو .
١٩٧٥	١٤٤	كيب فيرد ، كومورو (جزر القمر) ، موزمبيق ، بابوا ، غينيا الجديدة ، ساو تومي وبرنسيب ، سورينام .
١٩٧٧	١٤٧	انجولا ، جزر سيشيل .
١٩٧٧	١٤٩	جيبوتي ، فيتنام
١٩٧٨	١٥١	دومينكا ، جزر سليمان
١٩٧٩	١٥٢	سانت لوتشيا
١٩٨٠	١٥٤	سان فنسنت وجرينادين ، زيمبابوى .
١٩٨١	١٥٦	فانواتو ، بليز .
١٩٨٢	١٥٧	انتيجوا .
١٩٨٣	١٥٨	سان كريستوفر ونيفس .
١٩٨٤	١٥٩	برونى دار السلام .

Basic Facts About the United Nations. New York :
United Nations, 1987, pp 167 - 171.

المصدر :

ملحق (٣)

الاقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى كما حددتها الجمعية العامة
(اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٨٩)

الدولة القائمة بالادارة	الاقليم	المساحة (ك م مربع)	السكان
استراليا	جزر كوكوس (كيلينج)	١٤	٤٣٥
نيوزيلندا	توكيلو	١٠	١٦٠٠
البرتغال	تيمور الشرقية	١٤٩٢٥	٧٢٠٠٠٠
المملكة المتحدة	برمودا	٥٣ ر -	٦٠٠٠٠
	جزر فيرجينيا البريطانية	١٥٣	١٢٠٠٠
	جزر كايمان	٢٦٠ ر -	١٧٠٠٠
	جزر فولكلاند (مالفيناس)	١١٩٦١	١٧٠٠٠
	جبل طارق	٦ ر -	٣٠٠٠٠
	مونتسرات	١٠٣	١١٠٠٠
	بيتكيرن	٥	٦٠
	سانت هيلين	٤١٢	٧٠٥٠٠
	جزر توركس وكايكوس	٥٠٠	٧٠٠٠
الولايات المتحدة	ساموا الامريكية	١٩٧	٣٠٠٠٠
	جوام	١٤٠١ ر	١٠٩٠٠٠
	جزر فرجينيا الامريكية	٣٤٣	١٢٠٠٠٠
اقليم الوصاية المتبقى			
اقليم الباسيفيك المشمول بالوصاية تحت ادارة الولايات المتحدة		١٨٥٤ ر	١٣٦٠٠٠٠
اقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة			
ناميبيا (وكان يسمى جنوب غرب افريقيا) (٣) ٨٢٤٦٢٩٦ ر			١٥٠٠٠٠٠ ر
(سيحصل على استقلاله فى ابريل ١٩٩٠) .			

ادخلت الجمعية العامة اقليم الصحراء الغربية ضمن الاقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى وذلك رغم انتهاء اسبانيا وجودها نهائيا به فى ٢٦ فبراير ١٩٧٦ . وأصبحت المشكلة مشكلة صراع مسلح على الاقليم بين المغرب وموريتانيا من جهة ، ومن جهة أخرى ، الجزائر وجبهة البوليزاريو التى أعلنت قيام الجمهورية الصحراوية العربية وقد بدأ التقارب بين الأطراف .

المصدر : الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار : الملامح الرئيسية ، مرجع سابق ، ص ٥٠ ، « بتصرف » لمواكبة آخر التطورات .

قائمة المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية :

- السيد الحسينى (دكتور) ، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، الطبعة الثانية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الثامن والثلاثون ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٤ .
- أتوخكين ، ارنولد ، معونة - أم استعمار جديد ، ترجمة صنع الله ابراهيم ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ت .
- أسعد السحمرانى (دكتور) ، الاستبداد والاستعمار وطرق مواجهتهما عند الكواكبي والأبراهيمي ، بيروت : دار النفائس ، ١٩٨٤ .
- أنور الجندى ، الاسلام وحركة التاريخ : رؤيا جديدة في فلسفة تاريخ الاسلام ، الموسوعة الاسلامية العربية رقم ٥ ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٠ .
- أوين ، روجرو سوتكليف ، بوب « اعداد » ، دراسات نظرية في الامبريالية ، ترجمة د . وفيق جمال نظمي ود . كاظم هاشم نعمة ، بغداد : وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، ١٩٨٠ .
- باران ، بول أ . ، الاقتصاد السياسى للتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة : دار العلم ، ١٩٦٧ .
- بطرس بطرس غالى (دكتور) ، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ .
- بطرس بطرس غالى (دكتور) ، محمود خيرى عيسى (دكتور) ، المدخل في علم السياسة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ .
- تانزر ، مايكل وآخرون ، من الاقتصاد القومى الى الاقتصاد الكونى : دور الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ .
- تيرنر ، بريان ، ماركس ونهاية الاستشراق ، ترجمة يزيد صايغ ، الطبعة العربية الاولى ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ .
- جلال أمين (دكتور) ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية : خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية ، القاهرة : مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ .

جمال حمدان (دكتور) ، استراتيجيات الاستعمار والتحرير ، بيروت ،
القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٣ .

حسين عبد الحميد أحمد ، الاستعمار في القرن العشرين ، الاسكندرية :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .

حورية توفيق مجاهد (دكتورة) ، نظام الحزب الواحد في افريقيا :
بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة الانجلو
المصرية ، ١٩٨٨ .

_____ ، الفكر السياسى من أفلاطون الى محمد عبده ، القاهرة :
مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦ .

_____ ، النظم السياسية في افريقيا ، « محاضرات مطبوعة » ،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

_____ ، الاستعمار كظاهرة عالمية ، « محاضرات مطبوعة » ،
تمهيدى ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

_____ ، القومية كظاهرة عالمية ، « محاضرات مطبوعة » ،
تمهيدى ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،
١٩٨٢ .

_____ ، التنظيم الدولى ، « محاضرات مطبوعة » ، كلية
التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٨ .

دويتش ، كارل ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة محمود نافع ،
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢ .

رمزى زكى (دكتور) ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث ،
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

رودنى ، والتر (دكتور) ، أوروبا والتخلف في أفريقيا ، ترجمة
أحمد القصير ، عالم المعرفة ، ١٣٢ ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة
والفنون والآداب ، ديسمبر ١٩٨٨ .

سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) ، الحركة الصليبية : صفحة مشرقة
من تاريخ الجهاد العربى فى العصور الوسطى ، القاهرة : مكتبة الانجلو
المصرية ، ١٩٨٢ .

سميث ، ستيوارت ، الاستعمار الأمريكى فى افريقيا ، ترجمة أحمد
فؤاد بلبع ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ .

سمير أمين (دكتور) ، التطور اللامتكافى : دراسة فى التشكيلات
الاجتماعية للرأسمالية المحيطية ، ترجمة برهان غليون ، الطبعة الثالثة ،
بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ .

سوزى ، وآخرون ، الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادى فى البلدان
المتخلفة ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار ابن خلدون للطباعة والنشر
والتوزيع ، ١٩٨٠ .

سيد على الحريرى ، كتاب الاخبار السنوية فى الحروب الصليبية ،
القاهرة : مطبعة النيل ، ١٨٩٩ .

عاطف السيد (دكتور) ، دراسات فى التنمية الاقتصادية ، جدة :
دار المجمع العلمى ، ١٩٧٨ .

عبد الرحمن حسن الميدانى ، أجنحة المكر الثلاثة : وخوافيها التبشير -
الاستشراق - الاستعمار ، دمشق - بيروت : دار القلم ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

عبد الله عبد الرازق ابراهيم ، المسلمون والاستعمار الأوروبى فى
افريقيا ، عالم المعرفة ، ١٣٩ ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون
والآداب ، يوليو ١٩٨٩ .

على محمد جريشة (دكتور) ، محمد شريف الزبيق ، أساليب الغزو
الفكرى : للعالم الاسلامى ، القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٨ .

عواطف عبد الرحمن (دكتورة) ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية فى
العالم الثالث ، الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٤ .

غفوروف ، مع مجموعة من الكتاب السوفيت ، لينين والتحرر الوطنى
فى الشرق ، ترجمة مصطفى مجدى الجمال ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ،
١٩٨٠ .

فانون ، فرانز ، معذبو الارض ، ترجمة د . سامى الدروبى ، د . جمال
الاتاسى ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٢ .

فينوف ، ف . وآخرون ، الاستعمار الجديد العدو اللدود للبلدان الفتية :
مجموعة مقالات سوفيتية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة : دار الكتاب
العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

كوت ، دافيد ، فرانز فانون ، ترجمة عدنان كيالى ، سلسلة اعلام الفكر العالمى المعاصر ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، آب ١٩٧٢ .

لينين ، فلاديمير ، الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية ، لينين ، المختارات ، موسكو : دار التقدم ، المجلد ١ ، الجزء ٢ ، ١٩٦٠ ، ص ٣٠٥ - ٤٥١ .

ماجدوف ، هارى ، الامبريالية : من عصر الاستعمار حتى اليوم ، الطبعة العربية الاولى : بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ .

ماركوف مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية ، مترجم الى العربية ، القاهرة : دار التقدم ، ١٩٧٥ .

مجدى حماد (دكتور) ، الاستعمار الاستيطانى فى اسرائيل وجنوب افريقيا ، بيروت : دار الحياة ، ١٩٨١ .

محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسية : وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

_____ (دكتور) ، الشركات عابرة القومية : ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، ١٠٧ ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، نوفمبر ١٩٨٦ .

مصطفى كامل السيد (دكتور) ، قضايا التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث ، القاهرة : بروفيشينال للاعلام والنشر ، ١٩٨٣ .

مصطفى كامل السعيد ابراهيم (دكتور) ، الشركات متعددة الجنسيات والوطن العربى ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

نكروما ، كوامى ، الاستعمار الجديد : آخر مراحل الامبريالية ، ترجمة عبد الحميد حمدى ، القاهرة : دار القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .

وودس ، جاك ، الاستعمار الجديد فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، ترجمة الفضل شلق ، بيروت : دار الحقيقة للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ١٩٧١ .

_____ ، جذور الثورة الافريقية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .

دراسات ومقالات :

« الامم المتحدة وتصفية الاستعمار : الملامح الرئيسية في جهود الامم المتحدة من أجل منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » ، القاهرة : مكتب الاعلام العام ، الامم المتحدة ، ١٩٨١ .

أحمد محمد عبد الحميد ثابت ، « علاقات التبعية وأزمة التنمية في العالم الثالث : مصر كدراسة حالة » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

بطرس بطرس غالى (دكتور) ، « المساعدات الاجنبية والاستعمار الجديد » ، الاهرام الاقتصادى ، عدد ٢٣٢ ، ٢٥ ابريل ١٩٦٥ .

حورية توفيق مجاهد . « الصومال في المحيط الدولى » رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٦١ .

حورية توفيق مجاهد (دكتورة) ، « سياسة توازن القوى » ، مصر المعاصرة ، عدد ٣٤٣ ، السنة الثانية والستون ، يناير ١٩٧١ .

_____ ، « القوة المحرك الرئيسى للعلاقات الدولية » ، مجلة الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، العدد الثالث ، رجب ١٣٩٦ - ١٩٧٦ .

_____ ، « الاتجاهات الايديولوجية للوحدة الافريقية » ، مجلة الدراسات الافريقية ، معهد الدراسات والبحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع ، ١٩٧٥ .

راؤول فيريرو ، النظام الاقتصادى الدولى الجديد وتعزيز حقوق الانسان ، نيويورك : الامم المتحدة ، ١٩٨٦ .

زينب عبد العظيم محمد ، « علاقات الجنوب - الجنوب : دراسة سياسية فى دور البترول فى علاقات الدول النامية البترولية وغير البترولية من ٧٣ - ١٩٨٥ » رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

ماجدة على صالح ، « الاستعمار الجديد فى المنطقة العربية » رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

محمد ابراهيم عبد الرحمن ، « سطوة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد العالم » ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٨٠٣ ، ٣ يونيو ١٩٨٤ .

ثانيا - مراجع باللغات الاجنبية :

Art, Robert J. & Jervis, Robert, International Politics : Anarchy, Force, Imperialism, Boston : Little Brown & Company, 1973.

Avineri, Shlomo, (ed.), Karl Marx on Colonialism & Modernisation : his Despatches & other Writings on China, India, Mexico, the Middle East & North Africa, New York : Doubleday, 1969.

Baran, P. A., The Political Economy of Growth, New York : Monthly Review, 1957.

Berstein, Serge, La Decolonisation et ses Problemes, Dossier «Sciences Humaines», No. 1, Paris : Armand Colin, 1969.

Betts, R. F., Assimilation & Association in French Colonial theory 1890-1914, New York : Columbia Univ. Press, 1961.

Betts, R. F. (ed.), The Scramble for Africa : Causes & Dimentions of Empire, Boston : D. C. Heath, 1966.

Brogan, D. W., The Price of Revolution, London : H. Hamilton, 1951.

Choucri, Nazli, & North, Robert C., Nations in Conflict : National Growth & International Violence, San Francisco : W H. Freeman & Co., 1975.

Clark, G., The Balance Sheets of Imperialism, 2nd ed., New York : Columbia Univ. Press, 1967.

Claude, Inis L. Jr., Power & International Relations, New York : Random House, 1962.

—————, Swords into Plowshares : The Problems & Progress of International Organization, New York : Random House, 1968.

Colliard, Claude - Albert, Institutions des Relations Internationales, Paris : Dalloz, 1974.

- Dougherty, James E. & Pfalzraff, Jr., Contending Theories of International Relations, New York : J. B. Lippincott Co., 1971.
- Fieldhouse, D. K., Colonialism 1870-1945 : An Introduction, London : Butter & Tanner Ltd., 1981.
- Frann, K. T. & Hodges, Donald C. (eds.), Readings in U. S. Imperialism, Boston : Porter Sargent, 1971.
- Frank, A. C., Capitalism & Underdevelopment in Latin America : Historical Studies of Chile & Brazil, New York : Monthly Review, 1967.
- Freymond, J. Lenine et L'imperialisme, Lausanne : Libraire Payot, 1951.
- Gallet, Pierre, Imperialism in the Seventies, New York : Third Press, 1972.
- Goodspeed, Stephen S., The Nature & Function of International Organization, New York : Oxford University Press, 1968.
- Green, Fred, Dynamics of International Relations : Power Security & Order, New York, Chicago & London : Holt, Rinehart & Winston, 1968.
- Hobson, John A., Imperialism : A Study, London : George Allen & Unwin, 1902.
- Hodgkin, Thomas, Nationalism in Colonial Africa, Washington : Washington University Press, 1957.
- Kamenka, Eugene (ed.), Nationalism : The Nature & Evolution of an Idea, London : Edward Arnold, 1976.
- Keohane, Robert O. & Nye, Joseph S., Power & Interdependence : World Politics in Transition, New York : Brown & Co., Inc., 1977.
- Kiernan, V. G. Marxism & Imperialism, London : Edward Arnold, 1974.

Klochkovsky, L. L., *Economic Neocolonialism*, Moscow : Progress Publishers, 1975.

Koebner, R., *Empire*, London : Cambridge University Press, 1961.

Lenin, V. I., *Imperialism the Highest Stage of Capitalism*, in Lenin, V. I., *Selected Works*, Vol. I, Moscow : Foreign Languages House, N. D., pp. 709-842.

—————, *Imperialism The Highest Stage of Capitalism*, New York : International Publishers, 1939.

Mack, Andrew, Plant, David & Doyle, Ursule, *Imperialism, Intervention & Development*, London : Groom Helm, 1979.

Magdolff, H. *Age of Imperialism : The Economics of U. S. Foreign Policy*, New York & London : Monthly Review Press, 1969.

Marx, K. & Engels, F., *On Colonialism*, Moscow : Progress Publishers, 1968.

Mommsen, Wolfgang J., *Theories of Imperialism*, London : Weidenfeld & Nicolson, 1980.

Moon, Parker Thomas, *Imperialism & World Politics*, New York : The Macmillan Co., 1928.

Morgenthau, Hans, *Politics Among Nations : The Struggle for Power & Peace*, New York : Alfred A. Knopf, 1968. & 1985.

Murray, James M., Jr., *The United Nations Trusteeship System*, Urbana, Illinois : The University of Illinois Press, 1957.

Nkrumah, Kwame, *Neo - Colonialism : The Last Stage of Imperialism*, London : Thomas Nelson & Sons Ltd, 1965.

Paderford N., & Lincoln G., *International Politics : Foundations of International Relations*, New York : The MacMillan Co. 1954.

- _____, & _____, The Dynamics of International Politics, London : Macmillan Co., 1967.
- Robinson, R. E. & Callagher, J., Africa & the Victorians, the official mind of imperialism, London : Macmillan Co., 1961.
- Schumpeter, Joseph A., Imperialism & Social Classes, Oxford : Basil Blackwell, Ltd., 1951.
- Seaton - Watson, Hugh, Nations & States : An Enquiry into Origins of Nations & the Politics of Nationalism, London : Methuen, 1977.
- Semel, B., Imperialism & Social Reform : English Socialimperialist thought 1895 - 1914, London : Allen & Unwin, 1960.
- Snyder, Louis L (ed.), The Imperialism Reader : Documents & Readings on Modern Expansionism, Princeton, New Jersey : D. Van Nostrand Co., Inc., 1962.
- Strachey, E. J., The End of Empire : Principles of Democratic Socialism, Part 2, London : Collancz. 1969.
- Suret - Canale, J. L'ere Coloniale 1875 - 1945, Paris : Editions Sociales, 1965.
- Thornton, A. P., Imperialism in the Twentieth Century, London : The Macrmillan Press Ltd, 1977.
- Tibi, Bassam, Arab Nationalism : A Critical Enquiry, London : The Macrmillan Press Ltd, 1977.
- Vakhrusheve, Vasily, Neocolonialism : Methods & Manouvres, Moscow : Progress Publisher, 1973.
- Williams E., Capitalism & Slavery, London : Andro Deutsch, 1964.
- Winks, R. (ed.), British Imperialism : Gold, God, Glory, New York Holt, Rinehart & Winston. 1963.

دراسات ومقالات :

Albertini, Rudolf Von, «The Impact of Two World Wars on the Decline of Colonialism», Colonialism & Decolonisation, Journal of Contemporary History, Vol. 4, No. 1, 1969.

Bodenheimer, Susanne, «Dependency & Imperialism : The Roots of Latin American Underdevelopment, in Frann, K. T. & Hodges (ed.), Readings in U. S. Imperialism, Boston, Massachussetts, 1971.

Caporaso, James A., «Dependence, Dependency & Power in the global system : structural & behavioral analysis» International Organization, 1971.

Dos Santos, Theotonio, «The Structure of Dependence», American Economic Review, No, 6, May 1970.

EL - Sayed, Atef, «Etude de la fiscalitiè, Egyptienne en tant que facteur de developpement économique et ses reformes possibles», Thèse de Doctorat, Paris : Univ. de Paris. 1961.

Emerson, R., «Colonialism», in Colonialism & Decolonisation, Journal of Contemporary, History, Vol. 4. No 1, 1969.

Engels, «French Rule in Algeria», The Northern Star, January 22, 1848, in Shlomo Avineri, (ed), Karl Marx on Colonialism & Modernization, New York : Doubleday, 1969,

Galtung, Johan, «A. Stuctural Theory of Imperialism», Journal of Peace Research, No. 2, 1972.

—————, «Violence, Peace & Peace Research», in Journal of Peace Research N. 6, 1973.

International Encyclopedia of Social Sciences, New York : The Macmillan Co., & Free Press, Vol. 7, 1968.

Kidron, M., «Imperialism : Last Stage but One», London, International Socialism 9, Summer 1962.

Kohn, Hans, «The Meaning of Imperialism, Colonialism and their Variations, 1958,» in Snyder, Louis (ed.) The Imperialism Reader : Documents & Readings on Modern Expansionism, New York : Von Nostrand, 1962.

Langer, William L. «A Critique of Imperialism,» Foreign Affairs XIV. Oct. 1935.

—————, «Farewell to Empire» in Lijphart, Arend (ed.), World Politics, Boston : Allyn & Bacon, Inc., 1977. Foreign Affairs, Vol. 41, No. 1, Oct. 1962.

Lichtheim, G., «Imperialism Parts 1 and 2,» New York, Commentary, 49, April & May 1970.

Magdoff, H., «Militarism & Imperialism,» Monthly Review, 21, 9, Feb. 1970.

Multinational Corporations in World Development, ST/LCA/190, New York, 1973.

Neisser, H., «Economic Imperialism Reconsidered,» New York, Social Research, 27, 1960.

Newbury, C. W., «Victorians, Republicans & the Partition of Africa,» Journal of African History, 3, 1962.

Palloix, C., «La Question de l'Imperialisme chez V. I. Lenin et Rosa Luxemburg,» Paris, L'Homme et Société, 5, Jan. - Mar. 1970.

Rodney, W., «The Imperialist Partition of Africa,» Monthly Review, Vol. 21, No. 11, April 1970.

Sweezy, Paul, «Corporations, the State & Imperialism,» Monthly Review, Vol. 30, No. 6, Nov. 1978.

United Nations & Decolonization, New York : United Nations, 1985.

(م ١٤ - الاستعمار)

الفهرس

الصفحة

٩ مقدمة
---	-------------

الفصل الأول نحو تحديد للمفاهيم

١٩ المبحث الأول : مفهوم الاستعمار والامبريالية
 المبحث الثانى : مفهوم الاستعمار فى الفكر السياسى
٢٨ الواقعى

الفصل الثانى دوافع الاستعمار ومبرراته

٤٠ المبحث الأول : الدوافع السياسية
٤١ ظاهرة القوة
٤٢ المحافظة على توازن القوى
٤٣ الحروب الكاسبة أو الخاسرة
	تأمين الدفاع القومى : الاستعمار الوقائى
٤٣ والاستعمار الاستباقى
٤٥ الوصول الى مراكز أو مواقع استراتيجية
	وجود بعض المناطق الضعيفة : مناطق
٤٦ الفراغ
	الوصول الى تحقيق الهيبة والمكانة
٤٦ والمركز الدولى المرموق
٤٨ المبحث الثانى : الدوافع الاقتصادية
٥٠ نظرية هوبسون فى الاستعمار
٥٢ نظرية لينين فى الاستعمار
	أهم الانتقادات التى توجه لمحاولات ربط
٥٥ الاستعمار بالنظام الرأسمالى

الصفحة

٦٣	المبحث الثالث : الدوافع الاجتماعية والانسانية والنفسية
٦٣	الأبوية « وعاء الرجل الأبيض »
٦٤	نظرية البقاء للأقوى
٦٥	الزيادة السكانية أو الضغط السكاني
٦٧	نشر ثقافة أو أيديولوجية أو دين معين
٧٠	العوامل النفسية

الفصل الثالث

أنماط الاستعمار التقليدي « الرسمي »

٧٤	المبحث الأول : العلاقة الثنائية غير المتكافئة
٧٤	أولا : الاستعمار الاستيطاني
	ثانيا : الاستعمار الصريح « الاستعمار
٧٦	الاستغلالي »
	ثالثا : التبعية : (التبعية القانونية -
٨٠	المناطق التابعة)
٨٢	رابعا : الحماية
٨٨	المبحث الثاني : نظام الاشراف الدولي
٨٨	أولا : نظام الانتداب
٩٧	ثانيا : نظام الوصاية الدولي

الفصل الرابع

تطور الاستعمار

١٠٤	المبحث الأول : المد الاستعماري
١٠٨	المبحث الثاني : الجزر الاستعماري : تصفية الاستعمار
١١٠	أولا : اثر الحربين العالميتين
١١٦	ثانيا : جهود الامم المتحدة
١١٩	ثالثا : الحركة الشيوعية العالمية
١٢٤	رابعا : دور حركة الوحدة الافريقية
	خامسا : حركات التحرر الوطني :
١٢٨	القومية في افريقيا وآسيا

الصفحة

الفصل الخامس

حول مفهوم الاستعمار الجديد وعلاقات التبعية

١٣٦	المبحث الأول : مضمون الاستعمار الجديد والتبعية
١٤١	المبحث الثاني : نظرية جالتونج الهيكلية في الاستعمار
١٤٤	ميكانيزمات الاستعمار
١٤٩	أنواع الاستعمار
١٥٢	مراحل الاستعمار
١٥٥	المبحث الثالث : أساليب الاستعمار الجديد
	الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها
١٥٨	بالاستعمار

الفصل الختامي

ورطة التبعية

الملاحق :

	ملحق (١) : تصفية الاستعمار منذ نهاية
١٩١	الحرب العالمية الثانية
	ملحق (٢) : نمو العضوية في الأمم
١٩٦	المتحدة ١٩٤٥ - ١٩٨٩
	ملحق (٣) : الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم
١٩٨	الذاتي
١٩٩	قائمة المراجع
٢١٠	الفهرس





« جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

رقم الايداع ٧٢٩٩ لسنة ١٩٨٩
الترقيم الدولي ٢ - ٠١٤ - ٣٤٦ - ٩٧٧
مطابع سجل العرب



المؤلف

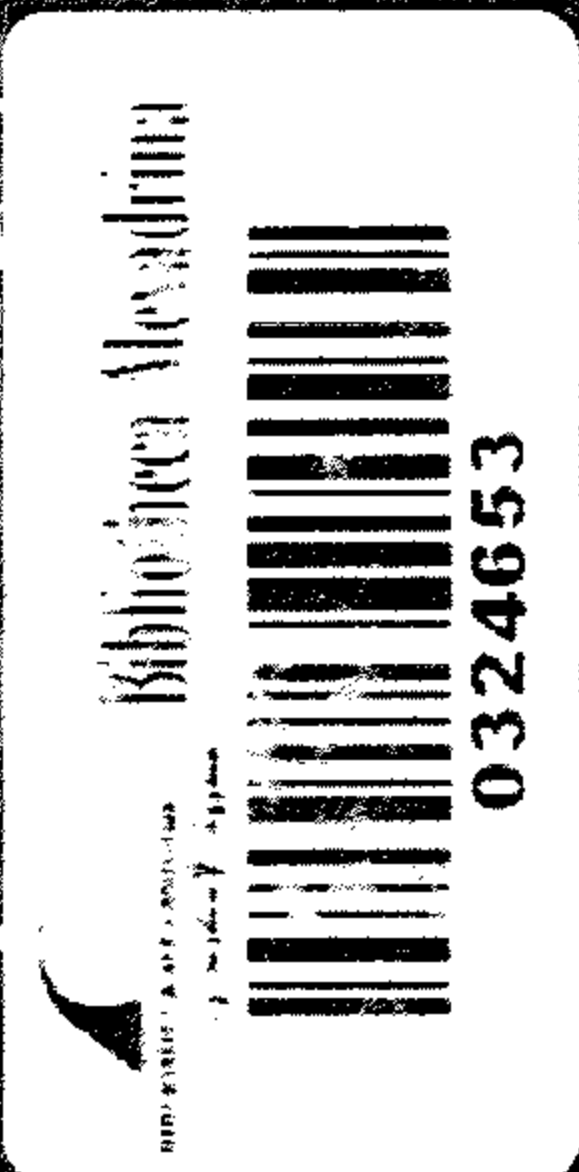
دكتورة حورية توفيق مجاهد
* أستاذ ورئيس قسم العلوم
السياسية - كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة
القاهرة .

* دكتوراه الفلسفة Ph.D. في
العلوم السياسية - جامعة انديانا
بالولايات المتحدة الأمريكية
عام ١٩٦٥ .

* تعتبر رائدة في المنطقة العربية
بقيامها بالبحث الميداني في أفريقيا
عام ١٩٦٤ للتعرف على نظمها
السياسية على الطبيعة والحصول
على المادة من مصادرها الأصلية .

* لها العديد من الأبحاث
والمؤلفات ، منها نظام الحزب
الواحد في أفريقيا الذي يعد
المرجع الأساسي في النظم
السياسية الإفريقية باللغة العربية .
والفكر السياسي من أفلاطون إلى

محمد عبد
الأساسي
الفكر السياسي



مكتبة

يتناول بالتحليل الظاهرة الاستعمارية
كظاهرة عالمية في الزمان والمكان ترتبط
بظاهرة القوة وليس بذات من يمارسها .
ويعتبر الكتاب الأول من نوعه باللغة
العربية حيث يتناول موضوعات أهمها :

* تحديد مفاهيم الاستعمار
والامبريالية .

* الاستعمار في الفكر السياسي
الواقعي .

* الدوافع المختلفة للاستعمار
ونظرياتها .

* أنماط الاستعمار التقليدي
(« الرسمي ») .

* المد والجزر الاستعماري (« تصفية
الاستعمار ») .

* الاستعمار الجديد وعلاقات التبعية .

* نظرية جالتونج الهيكلية في
الاستعمار .

* الشركات متعددة الجنسية .

* ورطة التبعية .

وهو قائم على التحليل الموضوعي
وذلك بالتصدي للمسائل التي تدور حول
كيف ولماذا ، سعياً لتفسير تلك الظاهرة .